زياد الغزالي
قوانين مورفي
في السياسة
العراقية

قوانين مورفي في السياسة العراقية

تأليف

زياد الغزالي

١ – قانون مورفي للوعود الانتخابية" : إذا قدم السياسي وعداً انتخابياً كبيراً، فتوقع أن يختفي بعد الفوز بالانتخابات" .

هو أشبه بعرض سحري، حيث يتقن السياسيون فن الوعد اللامتناهي. في كل موسم انتخابي، يتحول السياسي إلى شاعر، يتغنى بوعود وردية تنقلنا إلى عالم مثالي: توزيع الكهرباء ٢٤ ساعة يومياً، بناء مستشفيات من الطراز الأول في كل حي، وتحويل الشوارع المتهالكة إلى شرايين مرورية تضاهي طرقات أوروبا.

لكن ما أن يبدأ السياسي بالجلوس على كرسي السلطة حتى يصاب فجأة بمرض غريب يسمى "فقدان الذاكرة الانتخابي"، حيث تتبخر كل الوعود التي قطعها في الهواء. الوعود الانتخابية التي كانت تُقدم في طبق من ذهب، تُصبح فجأة خارج قائمة الأولويات، وتحل محلها اجتماعات لا تنتهي مع "اللجان المختصة" التي لا نعرف لها بداية ولا نهاية. الوعود الانتخابية في السياسة العراقية تشبه أفلام الفانتازيا التي ترى فيها القلاع المعلقة في السماء والتنانين التي تحمي المدينة. تبدو رائعة على الشاشة، لكنك تدرك سريعًا أنها ليست سوى مؤثرات بصرية، ما إن تطفئ الشاشة حتى تختفي تلك العوالم السحرية.

بعد الانتخابات، يتحول السياسي إلى بطل سيرك يتقن فن التوازن على الحبل الرفيع بين التبريرات والتعليلات. يستعرض قدراته في التنصل من المسؤولية بينما يقدم عروضًا بهلوانية من الأعذار حول "التحديات غير المتوقعة" التي تحول دون تنفيذ الوعود. وكل وعد انتخابي يتبعه تأسيس لجنة استشارية، ولجاننا هذه تشبه تلك الخيوط التي تخرجها من جيبك لتجدها متشابكة بلا نهاية. تتشكل اللجنة وتبدأ "بالدراسة"، وهذه

الدراسة قد تستغرق عقوداً، وحتى حينها، النتيجة غالبًا ما تكون: "نحتاج إلى مزيد من الوقت."

وفي النهاية، الوعود الانتخابية في السياسة العراقية تشبه تلك الأوهام البصرية التي تراها للحظة وتظن أنها حقيقية، لكنها سرعان ما تتلاشى عند أول نظرة متفحصة. تتساءل: هل كنت أرى فعلاً جسراً ذهبيًا أم أنني كنت أعيش في حلم يقظة؟ ومع كل ذلك، يستمر بعض الناخبين في انتظار موسم الانتخابات القادم ليعود نفس السياسيين بنفس الوعود ولكن مع تغليف جديد. وتبدأ المسرحية من جديد، ومع ذلك، بعض الناخبين يستمرون في التصديق، وكأنهم لم يتعلموا الدرس.

في الفلسفة العراقية للسياسة، الوعد الانتخابي ليس التزامًا بل هو نوع من التعبير عن الطموحات المستحيلة. إنه تذكير بأننا في النهاية جميعًا نسعى نحو "يوتوبيا"، ولكن، كما هو معروف، اليوتوبيا لا وجود لها سوى في الخيال. وفي نهاية المطاف، يمكننا القول إن قانون مورفي للوعود الانتخابية هو القانون الوحيد الذي يلتزم به السياسيون بحذافيره. الوعد موجود ليُنسى، وكما هو متوقع، الجمهور موجود ليُدهش في كل مرة وكأنها المرة الأولى.

٢- قانون مورفي للتحالفات السياسية: "إذا شكلت تحالفاً سياسياً، فتوقع أن يتفكك عند أول اختلاف في المصالح".

هو القانون الذي يشبه زواج المصلحة، حيث يبدأ التحالف السياسي وكأنه زفاف ملكي، يحيطه البهاء والزغاريد السياسية. يتم التوقيع على الأوراق، وتتبادل الأطراف العهود في مشهد أقرب إلى حفل تخرج مليء بالوعود البراقة. التحالف يبدو متماسكاً من الخارج، حيث يرفع الجميع شعار الوحدة الوطنية والمصلحة العامة، ويعدون بأنهم سيتصدون معاً لكل الصعوبات، وكأنهم فرسان طاولة مستديرة يتحدون لحماية المملكة.

لكن التحالفات السياسية في العراق تشبه العلاقات العاطفية العابرة، تبدأ بالوعود الرومانسية والشعارات المثالية، لكن ما أن تظهر أول مشكلة، حتى يذهب الحب أدراج الرياح وتبدأ الأطراف بالتفكير في الانفصال. في البداية، تكون الاجتماعات السرية مليئة بالابتسامات وتوزيع الكعك السياسي، لكن ما أن يخرجوا إلى العلن، تبدأ الحرب الباردة بينهم، حيث يتحول الكعك إلى حجارة يتم تبادلها بين الأطراف.

تحالفاتنا السياسية أيضًا تشبه لعبة جينغا، كلما أضفت لبنة جديدة من المصالح الخاصة، كلما أصبح البناء أقل استقراراً. وفي النهاية، ينهار التحالف بأكمله عند أول حركة خاطئة. وبينما يعقدون التحالفات في وضح النهار، تكون المؤامرات والخطط الخلفية تحاك في الظلام. كل طرف يحاول تحضير خطة بديلة للهروب من السفينة قبل أن تغرق، مع الحرص على تحميل الطرف الآخر مسؤولية الفشل.

وفي النهاية، تتحول التحالفات السياسية إلى مأدبة ضخمة، الجميع يجلس حول الطاولة بانتظار حصتهم، لكن ما أن تُقدم الأطباق، تبدأ

المعركة. تزداد الأيدي التي تمتد لتلتقط أكثر مما يُسمح لها، وفي النهاية يخرج الجميع جائعين، يتهمون بعضهم البعض بسرقة الطعام.

وبالطبع، بعد أن يتفكك التحالف، يعقدون تحالفًا جديداً مع الوعود بألا تتكرر الأخطاء السابقة. ولكن، ككل قصص التحالفات السياسية، التاريخ يعيد نفسه، وكأن الجميع يعيشون في حلقة زمنية لا نهاية لها. إنه قانون مورفي للتحالفات السياسية: التحالف قد يبدو قويًا وصلبًا في البداية، لكنه في الحقيقة مجرد اتفاق مؤقت سيذوب مثل الثلج عند أول شعاع من شمس المصالح المتضاربة.

٣- قانون مورفي للقرارات الحكومية" : إذا صدر قرار حكومي جديد، فتوقع أن يواجه اعتراضات أو إلغاء بعد فترة قصيرة.

هو انعكاس حيّ لواقع مليء بالتناقضات والتأرجحات. عندما تصدر الحكومة قرارًا جديدًا، يكون كالعاصفة التي تهب فجأة، يصحبها الكثير من الضجيج والإعلانات. يبدأ المسؤولون بالتحدث عن القرار بحماس بالغ، وكأنه المفتاح السحري لكل المشكلات العالقة. يشبه القرار بالونًا كبيرًا يُنفخ فيه بأقصى قوة في بداية إصداره، ولكن سرعان ما يبدأ بالانكماش والتفريغ مع كل اعتراض وكل شكوى، حتى يتحول في النهاية إلى مجرد قطعة مطاطية لا تثير إلا الشفقة.

في البداية، يظهر الاعتراض من كل حدب وصوب. المعارضة السياسية ترفض القرار بحجة أنه غير مدروس، وجماعات المصالح تتذمر لأن القرار يمس مصالحها. بل حتى الجهات التي يُفترض أنها مستفيدة من القرار، تجد نفسها في وضع لا تحسد عليه، حيث تبدأ في التراجع أو طلب تعديلات جوهرية. الجهة المعارضة تظهر بشكل فوري، وكأنها كانت تترقب صدوره من خلف الستار لتقفز إلى المسرح بأداء درامي. يبدأ كل طرف في إعلان رفضه بشدة، ليس لأن القرار سيء بالضرورة، ولكن لأن هذه هي وظيفتهم: الاعتراض على أي شيء جديد.

ومع مرور الوقت، تتعدد التبريرات بعد إلغاء القرار لدرجة تجعلك تتساءل: هل كان القرار قد صدر فعلاً أم أنه مجرد إشاعة حكومية؟ فالحكومة تتفنن في إيجاد أعذار من نوع "التوقيت غير المناسب" و"تمهيد الطريق أمام دراسة معمقة"، وكأنها كانت تصدر القرار فقط لتجد أعذارًا لتبرير فشله. وكما هو متوقع، بعد إلغاء القرار، تعود الحكومة لتعلن عن قرار جديد، بنفس الطريقة وبنفس الحماس. وكأنها تتحدى قانون مورفي

وتنسى، أو تتناسى، أن المصير غالبًا سيكون نفس السيناريو المتكرر: إعلان، اعتراض، إلغاء.

القرارات الحكومية في العراق تشبه توقعات الطقس: تُعلن بكل ثقة وتفاؤل، لكنك تعلم من تجربتك السابقة أنها غالبًا ما تكون غير دقيقة، وما يُعلن عنه يتغير في اللحظة الأخيرة، وكأن القرار لم يكن إلا مجرد توقعات حالمة. وبالنهاية، القرار الحكومي الذي بدأ كحفلة موسيقية ضخمة، ينتهي بالانسحاب قبل إكمال العرض، حيث ينسحب الجمهور تدريجيًا، ويترك الحكومة وحيدة تبحث عن تصفيق لم يعد موجوداً.

٤- قانون مورفي للمفاوضات السياسية في العراق : إذا بدأت مفاوضات بين الأحزاب، فتوقع أن تستمر لوقت طويل بدون نتائج ملموسة

هو تجسيد حي لحالة من العبث المتواصل، حيث تصبح المفاوضات أشبه بمسلسل مكسيكي لا نهاية له. تبدأ المفاوضات بحماس كبير، والجميع يتحدث عن "أجواء إيجابية" و"خطوات نحو التقدم". ولكن، كما هو الحال في أي مسلسل مكسيكي طويل، تستمر الحلقات دون أن يتغير شيء فعليًا، وكل حلقة تنتهي بنبرة مرتفعة لكن بلا تقدم يُذكر، مع الكثير من الدراما والحوارات المطولة التي لا تفهم منها شيئًا.

إذا بدأت مفاوضات بين الأحزاب، يمكنك أن تتوقع أن تستمر هذه المفاوضات لفترة طويلة لدرجة أنك قد تبدأ في الشك أن الهدف منها هو تحطيم الرقم القياسي في موسوعة غينيس لأطول مفاوضات في التاريخ. خلال هذه المفاوضات، يتم استهلاك كميات هائلة من الشاي والقهوة، لدرجة أن بعض المفاوضين يصبحون خبراء في تذوق المشروبات، وربما يفتحون مقهى بعد انتهاء المفاوضات الطويلة بلا نتائج!

المفاوضات السياسية أشبه بلعبة احتكار (مونوبولي) تستمر لأسابيع، حيث يتحرك الجميع على اللوحة ببطء، ويحاولون جمع كل شيء لأنفسهم، ولكن في النهاية، اللعبة تنتهي دون فائز واضح، وربما بدون أي ممتلكات أيضًا. والنتائج الملموسة من هذه المفاوضات تشبه الالتزام بخطة دايت في عطلة نهاية الأسبوع؛ تبدأ بنوايا جيدة، لكن ما أن تواجه أول عقبة (أو قطعة حلوى)، تتبخر كل الأهداف، وتجد نفسك قد اكتسبت وزناً بدلاً من فقدانه.

وفي الاجتماعات المتكررة، تتحول الجلسات إلى مناسبة لتبادل النكات أكثر من التوصل إلى قرارات، وكأنهم يتنافسون في كل اجتماع على من يستطيع سرد أطرف قصة بدلاً من التفاوض على مستقبل البلاد. وكل هذا يحدث بينما الجمهور يراقب، ينتظر النتائج مثلما ينتظر فصلا جديداً من المسلسل الذي يعرف نهايته مسبقًا.

وفي النهاية، إذا كنت تنتظر نتائج من هذه المفاوضات، فالأفضل أن تحضر معك وجبة خفيفة وكتاباً جيداً، لأن هذه المفاوضات قد تستمر لفترة أطول من جميع أعمال المؤلف تولستوي مجتمعين! وهكذا، يبقى قانون مورفي حاكمًا: المفاوضات ستستمر بلا نهاية، والنتائج الملموسة ستظل حلمًا بعيد المنال.

٥- قانون مورفي للعلاقات بين الأحزاب في العراق: إذا تحسنت العلاقة بين حزبين، فتوقع أن تظهر خلافات جديدة في القريب العاجل.

هو أشبه بقصة حب غير مستقرة، تبدأ بالوعود الوردية والرومانسية السياسية، ولكن ما أن يمر شهر العسل، حتى تبدأ الخلافات بالظهور، مثل الزوجين اللذين يكتشفان فجأة أن الحياة المشتركة أصعب مما تخيلا. عندما تتحسن العلاقة بين حزبين، يبدو الأمر وكأن الجميع يضبط ساعاته على موعد ظهور الخلافات الجديدة. السياسة العراقية تلعب دور تلك اللعبة القديمة، حيث كلما جمعت قطعتين معًا، تظهر فجأة قطعة ثالثة ترفض الانسجام.

الخلافات تبدأ في الظهور مثل قطرات مطر خفيفة، لكن سرعان ما تتحول إلى عاصفة رعدية تهز أركان التحالف، وتعيد الجميع إلى مواقعهم الأصلية. التصريحات الودية التي يتبادلها السياسيون تشبه تلك الابتسامات التي تتبادلها الفرق الرياضية قبل بدء المباراة؛ نعلم جميعًا أنها مجرد واجهة مؤقتة، وما إن تبدأ اللعبة حتى يتحول الود إلى صراع شرس.

العلاقات بين الأحزاب في العراق تشبه مسلسلا دراميًا طويلا، حيث كل حلقة تبدأ بتفاهمات وتعاون، وتنتهي بمؤامرات ومكائد تُبقي المشاهدين على حافة مقاعدهم. والجمهور، سواء كان يعلم أو لا، يعرف أن النهاية دائمًا ما تكون مأساوية. وفي كل مرة تتكرر نفس القصة، يهلل الجميع لتحسن العلاقة، متناسين أن قانون مورفي يقف بالمرصاد، ويُعدّ مفاجأة جديدة تحمل معها خلافات لا مفر منها.

وهكذا، تبقى العلاقات بين الأحزاب محكومة بلعنة أبدية، حيث كل تحسين مؤقت يمهّد لعاصفة جديدة، وكأن المصير الحتمي لهذه العلاقات هو العودة إلى نقطة الصفر بمجرد أن تبدأ الأمور في التحسن. إنه قانون مورفي بأبهى صوره: إذا تحسنت العلاقة بين حزبين، فتوقع أن تظهر خلافات جديدة في القريب العاجل، وكأنها دورة لا نهاية لها من الفوضى.

٦- قانون مورفي للبرلمان العراقي: إذا أُقرت ميزانية في البرلمان، فتوقع أن يتم تعديلها مرات عديدة قبل التنفيذ.

هو القانون الذي يجعل من إقرار الميزانية حدثًا أشبه بمشهد من لوحة تجريدية للفنان الشهير "مورفي". في البداية، تبدو الميزانية وكأنها مرسومة بدقة، ولكن كلما نظرت إليها تجد فيها شيئًا جديدًا لم تلاحظه من قبل، وفي النهاية تصبح لوحة مليئة بالألوان المتداخلة التي يصعب فك شفرتها.

عندما يعلن البرلمان عن إقرار الميزانية، يشعر الجميع وكأنهم قد وصلوا أخيرًا إلى قمة جبل شاهق. ولكن، كما في أي فيلم طويل، ما أن يتم الإعلان عن الميزانية حتى يبدأ العرض الحقيقي: سلسلة من التعديلات التي لا تنتهي. هذه التعديلات تشبه موجات البحر التي تهاجم الشاطئ بلا توقف، وكل موجة تحمل معها تغييرًا جديدًا، حتى تُهلك الميزانية تدريجيًا تحت ضربات التعديلات المتكررة.

في البداية، قد تبدو التعديلات مجرد اقتراحات بسيطة هنا وهناك، ولكن سرعان ما تتحول الأمور إلى مباراة في التلاعب بالأرقام. كل حزب يحاول إعادة تشكيل الميزانية وفقًا لمصالحه، وكأنها عجينة طيعة في يد خباز ماهر. تبدأ الميزانية ككعكة عيد ميلاد مزينة بشكل رائع، ولكن بمجرد أن يُفتح الغطاء، يتهافت الجميع للحصول على قطعة منها، ليُعيدوا تقسيمها عدة مرات، وفي النهاية تُصبح مجرد فتات يتناثر في كل اتجاه.

والمضحك في الأمر أن كل تعديل يُعلن عنه يُقدّم على أنه "ضروري لتحسين الأداء". وكأنهم يحاولون تجميع لعبة ليغو بدون تعليمات واضحة، وفي كل مرة يضيفون قطعة جديدة، تتغير الصورة النهائية بشكل غير متوقع. بعد إقرار الميزانية، يصبح كل تعديل كأنه مقترح لإضافة

فصل جديد إلى موسوعة من ١٠,٠٠٠ صفحة، حيث يتم إعادة كتابة الحلقات مراراً وتكراراً في مسلسل ميزانيات طويل لا نهاية له.

وفي النهاية، تجد الميزانية نفسها في رحلة تشبه البحث عن الكنز المفقود؛ الهدف موجود لكنه يتغير موقعه باستمرار. وبينما تستمر الفرق في البحث، يتساءل الجميع إذا ما كانت الميزانية مجرد خريطة لكنز خيالي، أو ربما مجرد وهم يعيش في أذهان الجميع.

هكذا، يبقى قانون مورفي للبرلمان العراقي هو الحاكم: الميزانية التي تُقر لن ترى النور كما هي، بل ستتغير مرات عديدة قبل أن تُنفذ... إذا نُفذت على الإطلاق. وكأن الرحلة الحقيقية للميزانية تبدأ بعد إقرارها، لتدخل في متاهة التعديلات التي لا نهاية لها.

٧- قانون مورفي للقوانين في العراق: إذا تم تمرير قانون جديد، فتوقع أن يثير جدلاً واسعاً ويواجه صعوبات في التطبيق.

هو أشبه بتقديم طبق جديد في مطعم مزدحم، حيث الجميع لديه رأي، والجميع يشعر بالحاجة إلى إضافة توابله الخاصة. ما أن يُعلن عن تمرير قانون جديد حتى يتحول المشهد إلى مهرجان من الجدل، حيث يبدأ السياسيون والمحللون في التقافز كالطهاة المتنافسين، كل واحد يحاول إثبات أن القانون إما غير صالح للاستهلاك البشري أو أنه بحاجة إلى "نكهات" إضافية.

الساخر في الأمر أن القانون الجديد يُستقبل في البرلمان وكأنه منقذ الأمة، إلا أنه، بمجرد دخوله حيّز التنفيذ، يتحول إلى وحش بيروقراطي يصعب ترويضه. يبدأ تطبيق القانون وكأنه رحلة في متاهة، حيث المؤسسات التي يُفترض أن تنفذه تبدأ في التساؤل: "ماذا كنا نفكر عندما وافقنا على هذا؟". يتضح بسرعة أن هناك تفاصيل غامضة، وبنودًا كُتبت على عجل، وكأن المشرعين كانوا يتسابقون لكتابة النصوص بأسرع ما يمكن، دون التفكير في الكيفية التي ستعمل بها على الأرض.

الطريف أن أي محاولة لتطبيق القانون تكشف عن طبقات جديدة من التعقيد، مثل لعبة تركيب بلا نهاية، حيث كل قطعة جديدة تضيف مزيدًا من الفوضى. المواطنون الذين كانوا يأملون في أن يجلب القانون الجديد تحسينات حقيقية، يجدون أنفسهم أمام مشهد مضحك/مبك في آن واحد، حيث القانون الذي صُمم لحل المشاكل، يُنتج في النهاية مشاكل أكبر. وكأن القانون لم يُصمم ليكون نافذًا، بل ليكون موضوعًا للنقاش الذي لا ينتهي.

وما إن تبدأ الشكاوى في الظهور، حتى يُطلق المسؤولون وعودهم بتعديل القانون "لتحسين فعاليته"، وهو ما يشبه إضافة المزيد من المكونات إلى طبق قد احترق بالفعل. كل تعديل يقود إلى المزيد من الفوضى، ومع كل خطوة نحو "الإصلاح"، يغرق القانون أكثر في دوامة من التعقيدات التي لا يمكن لأحد أن يخرج منها.

في النهاية، يُصبح القانون الجديد مثل أسطورة سيزيف، حيث يُدفع الحجر الثقيل إلى قمة الجبل، فقط ليعود إلى الأسفل مرة أخرى في كل مرة. والنتيجة؟ لا شيء يتغير، سوى أن القانون الذي أُقر ليكون حلاً، يتحول إلى عبء إضافي على كاهل الجميع.

إنه قانون مورفي للقوانين بنسخته العراقية: كل قانون جديد يُقرّ هو بمثابة بداية لفصل جديد من الفوضى، حيث يثير جدلا واسعًا ويواجه صعوبات لا حصر لها في التطبيق، وكأن التشريع هنا هو مجرد تمرين في العبث، حيث الهدف ليس الحلول، بل خلق المزيد من الألغاز التي لا حل لها.

٨- قانون مورفي للوزراء" : إذا تم تعيين وزير جديد، فتوقع أن يتعرض لانتقادات شديدة بعد فترة قصيرة".

هو تجسيد حيّ لكوميديا سياسية متكررة، حيث يُستقبل كل وزير جديد وكأنه نجم صاعد في سماء السياسة العراقية، يلمع بأفكاره الكبيرة وخطاباته الملهمة. الجميع يتحدث عن "الخلاص المنتظر"، وكأن هذا الوزير يحمل في جيبه عصا سحرية ستحل جميع المشاكل بين ليلة وضحاها. لكن، كما نعلم جميعًا، قانون مورفي لا يترك مجالا للأوهام. سرعان ما يبدأ نوره في الخفوت، مع أول سحابة من الانتقادات التي تحجب عنه الأضواء.

ما أن يجلس الوزير الجديد على كرسيه، تبدأ الانتقادات في الهطول عليه مثل مطر غزير، لا يتوقف أبدًا. وكل قطرة تحمل في طياتها تساؤلات وانتقادات لا تنتهي، حتى لو كان الوزير لم يُكمل بعد فنجانه الأول من القهوة في مكتبه الجديد. ومن الطريف أن الانتقادات قد تصل إلى حد التعليق على أزياء الوزير في الاجتماعات، وكأن اختيار ربطة العنق هو الذي سيحدد نجاح أو فشل سياساته.

الوزير الجديد يُعامل وكأنه مدرب كرة قدم لفريق خاسر، الجميع يعلق عليه آماله، لكنه يعرف في قرارة نفسه أن أول هزيمة ستجعله هدفًا للانتقادات من المشجعين والإعلام على حد سواء. حتى لو كان الفريق قد خسر لسنوات قبله. المعارضة تنتظر بفارغ الصبر لتطلق سهامها، والمسؤولون الذين كانوا يصفقون له قبل أيام قليلة، يبدأون في التململ والتحفظ، وكأنهم يجهزون للانقضاض على الفرصة الأولى.

ومع مرور الوقت، تتحول تلك الانتقادات إلى عاصفة لا تُبقي ولا تذر. يُصبح الوزير الجديد موضوعًا رئيسيًا في النقاشات الساخنة والبرامج

الحوارية، وكل خطوة يتخذها تُفسر على أنها دليل آخر على "عدم كفاءته". حتى القرارات التي تبدو منطقية ومقبولة، تتحول بفضل مهارات النقد المتقنة إلى أخطاء كارثية.

وفي النهاية، يجد الوزير نفسه عالقًا في حلقة مفرغة، حيث التعيين يأتي مع سلة من الوعود، وسرعان ما تتبعها سلة أكبر من الانتقادات. ويصبح السؤال ليس "هل سينجح الوزير؟" بل "كم سيستمر قبل أن يغرق في بحر الانتقادات؟". وكأن مصيره محتوم منذ لحظة تعيينه، حيث لا مفر من هذه الدوامة التي تجعل من كل محاولة للتغيير مشروعًا مفتوحًا للسخرية والهجوم.

هكذا يبقى قانون مورفي للوزراء هو القاعدة الذهبية في السياسة العراقية: كل وزير جديد، مهما كانت وعوده براقة، لن ينجو من موجة الانتقادات التي تنتظره بفارغ الصبر، وكأن اللعبة قد حُسمت قبل أن تبدأ. الوزير يصبح جزءًا من دورة لا تنتهي من التعيين والانتقاد والإقالة، تاركًا خلفه سؤالا بلا إجابة: هل كان هناك أي فرصة حقيقية للنجاح؟ أم أن مصيره كان محتومًا منذ اللحظة التي استلم فيها المنصب؟

٩- قانون مورفي للسياسة الخارجية في العراق: إذا تحسنت العلاقات مع دولة معينة، فتوقع أن تتدهور مع دولة أخرى.

يشبه لعبة الدومينو، حيث تحاول بجهد ترتيب قطع التحالفات، لكن ما أن تلمس قطعة واحدة حتى تبدأ بقية القطع في الانهيار واحدة تلو الأخرى. ما أن تبدأ العلاقات بالتحسن مع دولة معينة، حتى يتحول المشهد إلى جهاز ضبط أعصاب متوتر، كلما حاولت تهدئة جبهة، تجد أن الجبهة الأخرى بدأت في الاهتزاز، وكأن النظام بأكمله صُمم ليبقيك على حافة الجنون.

تحسن العلاقات مع دولة معينة يشبه الأرجوحة، ما أن تصعد على جانب، حتى ينخفض الجانب الآخر بسرعة. يبدو الأمر وكأن الدبلوماسية العراقية تعيش على أرجوحة لا تعرف الثبات. وفي هذه الأثناء، يتقن الدبلوماسيون العراقيون فن التحدث من جانبي الفم، حيث يمدحون دولة بعينها في الصباح، وفي المساء يضطرون لتوضيح موقفهم لدولة أخرى، وكأنهم يحاولون إرضاء الجميع بينما يعلمون أن ذلك مستحيل.

السياسة الخارجية في العراق أشبه بعرض سيرك، حيث يحاول المسؤولون المشي على حبل رفيع فوق هوة من التعقيدات، وكلما استقروا على قدم، تبدأ القدم الأخرى في الانزلاق، لتتحول المهمة إلى توازن مستحيل. وبينما يُعلن عن تحسّن العلاقات مع دولة معينة بفخر، تجد أن التصريحات عن الدولة الأخرى تتحول إلى لغز محير، حيث يُطلب من المواطن العادي أن يصدق التناقضات الواضحة بين جملتين في نفس الخطاب.

وفي نهاية المطاف، تبدو السياسة الخارجية العراقية وكأنها كتلة من الإسفنج، تمتص أي تحسن في العلاقات فقط لتُطلق التوتر في مكان آخر.

النتيجة؟ لا أحد يعرف إلى أين يتجه، ولكن الجميع متأكدون أن الرحلة ستكون مليئة بالمطبات الدبلوماسية. إنها لعبة توازن تتطلب براعة، ولكن حتى البراعة لا تضمن النجاح في هذا المسرح العبثي الذي تتغير فيه الأدوار باستمرار، ولكن النتيجة النهائية تظل كما هي: توازن هشّ ومؤقت، ينتظر دائمًا اللحظة التالية للانهيار.

١٠- قانون مورفي للفساد في العراق: إذا بدأت حملة لمكافحة الفساد، فتوقع أن يتضاعف الفساد في الخفاء.

يكشف عن المفارقة المضحكة والمبكية في آن واحد: كلما أُطلقت حملة جديدة لمكافحة الفساد، يتعامل الفساد معها كفرصة ذهبية ليتكاثر ويزدهر في الظل. تبدأ الحملة بضجة إعلامية كبيرة، ووعود بتطهير البلاد من الفاسدين، حيث يظهر المسؤولون على شاشات التلفاز وكأنهم أبطال خارقون، يرتدون عباءة العدالة، مستعدين للقضاء على الوحش الذي ينهش في جسد الوطن.

لكن في الخفاء، يبدأ الفساد بالتحول، كأنه وحش خيالي يتمتع بقدرة خارقة على التخفي والتطور. في اللحظة التي تُطلق فيها الحملة، يتراجع الفساد إلى أعماق مظلمة، يعيد ترتيب أوراقه، ويبحث عن ثغرات جديدة يمكنه الاستفادة منها. الفاسدون يتبادلون النصائح حول كيفية البقاء على قيد الحياة في ظل الحملة، تمامًا كما يفعل الناجون في أفلام نهاية العالم.

في البداية، تبدو الحملة وكأنها تسير بنجاح، حيث يُلقى القبض على بعض "الأسماك الصغيرة"، ويتم عرضهم كغنائم في نشرة الأخبار. لكن مع مرور الوقت، يبدأ الجميع في إدراك الحقيقة المرة: هؤلاء ليسوا سوى الطُعم الذي تم التضحية به لإبقاء الوحش الحقيقي بعيدًا عن الأنظار. الحملة نفسها تتحول إلى مسرحية هزلية، حيث يزداد الفساد في الخفاء بفضل دهاء الفاسدين الذين باتوا أكثر احترافية في التلاعب بالنظام.

تُصبح الحكومة وكأنها تلاحق ظلها في معركة لا تنتهي، بينما الفساد يتنقل من مكان إلى آخر كحرباء تغيّر لونها حسب الظروف. في كل مرة تحكم

فيها الحملة قبضتها على قطاع ما، يكون الفساد قد انتقل بالفعل إلى قطاع آخر، تاركًا خلفه المسؤولين يتبادلون نظرات الحيرة والتعجب.

والأكثر سخرية، أن الفاسدين يبدأون في الحديث عن مكافحة الفساد وكأنهم جزء من الحل، في حين أنهم في الواقع يُديرون اللعبة من وراء الستار. تُصبح الحملة وسيلة لإعادة تدوير الفساد، حيث يُعاد تكييفه ليتناسب مع الأوضاع الجديدة، ليظل دائمًا بعيدًا عن متناول العدالة.

وفي النهاية، تتحول حملة مكافحة الفساد إلى حالة من العبث، حيث تتكاثر قضايا الفساد مع كل محاولة للقضاء عليها. يُصبح الفساد أشبه بكائن أسطوري، يتغذى على محاولات القضاء عليه، يزداد قوةً وتعقيدًا مع كل حملة جديدة، وكأن الهدف الحقيقي لم يكن القضاء عليه، بل التأقلم معه في إطار من الضجيج الإعلامي والوعود التي تُلقى في الهواء.

هكذا يُطبق قانون مورفي بفعالية: إذا بدأت حملة لمكافحة الفساد، فتوقع أن يتضاعف الفساد في الخفاء، ويستمر في تغيير شكله كالحرباء، ليبقى دائمًا خطوة واحدة أمام من يحاولون القضاء عليه، وكأنه يبتسم في سخرية، عارفًا أن اللعبة في النهاية ليست سوى فخ يتقنه تمامًا.

١١- قانون مورفي للأزمات السياسية في العراق: إذا حُلَّت أزمة سياسية، فتوقع ظهور أزمة أخرى فوراً.

هو أشبه بكرنفال مستمر، حيث كلما تخلصنا من أزمة سياسية، تطل برأسها أزمة جديدة كالفطر بعد المطر. يجتمع الساسة، تُعقد اللقاءات العبثية، تُذاع البيانات الرسمية المبشّرة بـ"الانتصار المؤقت"، ويُشعل الجميع الشموع وكأنهم أخيراً وجدوا الوصفة السحرية التي ستضع حداً للمشاكل المتفاقمة. لكن سرعان ما يتضح أن هذا الاحتفاء كان مجرد لحظة قصيرة من الوهم الجماعي.

في البداية، يبدو الحل وكأنه إنجاز عابر، تُطلق عليه العناوين الصحفية "نهاية أزمة" و"بداية عهد جديد"، وتتبادل الأطراف التهاني المسرحية أمام الكاميرات، وكأنهم قد وجدوا أخيراً طريق الخلاص. ولكن، ما إن يتم توقيع الاتفاقيات وفضّ الاجتماعات، حتى تبدأ الأزمة التالية في الظهور، قابعة في الأفق تنتظر دورها على خشبة المسرح السياسي.

السخرية في هذا المشهد تكمن في أن الجميع يعرفون، في قرارة أنفسهم، أن الحلول السياسية في العراق ليست إلا ترقيعًا لثوب ممزق. فبينما يتظاهر السياسيون بالارتياح أمام كاميرات الإعلام، يبدأ صناع الأزمات من خلف الكواليس في تجهيز سيناريو جديد لأزمة قادمة، وكأنهم يعدون لموسم آخر من دراما بلا نهاية.

وما أن يُعلن عن حل الأزمة الأولى، حتى تنهال الأخبار عن مشكلة أخرى قد انفجرت، ربما بسبب سوء تفاهم بين الأحزاب، أو نتيجة لمصلحة متضاربة لم تُناقش في المفاوضات السابقة. الجميع يتساءل: "كيف حدث ذلك؟ ألم نكن قد انتهينا من الأزمة؟" لكن الإجابة واضحة:

في السياسة العراقية، الحلول ليست سوى أغطية مؤقتة تُخفي تحتها البراكين النائمة.

المشهد يتحول إلى مسرحية بلا نهاية، حيث يبدو أن السياسيين قد أصبحوا محترفين في إدارة الأزمات وليس في حلها. وكأنهم قد اخترعوا لعبة جديدة، تقوم على إطفاء نار هنا لإشعال أخرى هناك، مما يضمن أن الدراما السياسية تبقى مشتعلة، وأن الشاشات لا تخلو من الأخبار المثيرة.

وفي نهاية المطاف، يثبت قانون مورفي للأزمات السياسية أن الحل ليس سوى قناع، وأن الأزمات تنتظر دورها على خشبة المسرح السياسي، لتستمر اللعبة في عرض بلا نهاية. وفي هذه الدوامة، يبقى المواطن العادي متفرجًا مشدوهًا، يتساءل: "إلى متى سيستمر هذا العرض؟" لكنه يعلم في قرارة نفسه أن النهاية ليست قريبة، وأن كل حلّ ما هو إلا بداية لفصل جديد من الفوضى.

١٢- قانون مورفي للانتخابات المبكرة في العراق : إذا دُعيت لانتخابات مبكرة، فتوقع أن تكون نتائجها مثيرة للجدل وتؤدي إلى مزيد من الانقسامات.

هو كالوصفة المثالية لخلطة سياسية مليئة بالتوابل الحارة، تؤدي دائمًا إلى عسر الهضم السياسي. ما إن يتم الإعلان عن الانتخابات المبكرة، حتى يتحدث الجميع بحماس، وكأنهم على وشك حضور حفل زفاف عائلي ضخم، حيث الجميع يعرف أن الخلافات ستبدأ بعد أول رقصة. التصريحات الرنانة تتوالى، والوعود بالإصلاح تتطاير في الهواء، وكأن الانتخابات المبكرة هي العصا السحرية التي ستحل جميع المشاكل بين عشية وضحاها.

ولكن، وكما يعلم الجميع، في عالم السياسة العراقية، كل زفاف يحمل في طياته احتمالية حدوث مشاجرة عائلية كبيرة. تبدأ الحملات الانتخابية وكأنها سيرك متنقل، مليء بالعروض المثيرة والشعارات الجذابة، حيث يتنافس الجميع على لفت الانتباه. ولكن تحت السطح، يتضح أن كل طرف يعد العدة لما سيحدث بعد فرز الأصوات، حيث لا أحد يتوقع أن تُرضي النتائج الجميع.

السخرية الحقيقية تبدأ عندما تُعلن النتائج. في تلك اللحظة، يتحول المشهد إلى سباق صراخ جماعي، حيث تتصاعد الأصوات الغاضبة من كل حدب وصوب، وكل طرف يُصر على أن العملية كانت مزورة أو غير عادلة. التهاني الرسمية تتحول إلى تصريحات مليئة بالغضب، وكأن الانتخابات كانت مجرد فرصة لتأجيج الصراعات بدلاً من حلها.

الجميع يبدأ في التساؤل: "هل كانت هذه الانتخابات المبكرة خطوة نحو الإصلاح أم نحو مزيد من الفوضى؟" ولكن الإجابة تأتي سريعًا على

شكل مزيد من الانقسامات والتحالفات الغريبة التي تتشكل وتتفكك بسرعة، وكأن الساحة السياسية قد تحولت إلى برنامج تلفزيون الواقع، حيث تتغير التحالفات كل دقيقة، والمفاجآت تُعرض على الجمهور كدراما يومية.

وفي خضم هذا الاضطراب، يعود الجميع إلى منازلهم ليكتشفوا أن البيت الذي حاولوا بنائه قد انهار قبل أن يكتمل. يظهر أن الدعوة إلى انتخابات مبكرة كانت مجرد زوبعة في فنجان، زادت من حدة الانقسامات بدلاً من حلها. وكأن النتائج المثيرة للجدل هي النتيجة الطبيعية المتوقعة، حيث الجميع يعرف أنه مهما كانت نتائج الصناديق، فإنها لن ترضي الجميع، بل ستفتح الباب لأزمة جديدة، وربما لدعوة لانتخابات مبكرة أخرى!

في النهاية، يتحول قانون مورفي للانتخابات المبكرة إلى حقيقة لا مفر منها: إذا دُعيت لانتخابات مبكرة، فتوقع أن تكون نتائجها أكثر إثارة للجدل من الانتخابات التي سبقتها، وكأن الجميع يتسابق لإشعال شرارة الأزمة التالية، وكأن الانتخابات المبكرة كانت مجرد بروفة للكوارث المقبلة.

قانون مورفي للصفقات السياسية السرية في العراق هو أشبه بمسلسل درامي طويل، يتم تصوير كل حلقة فيه في الظلام، لكن لا بد أن تُعرض الحلقة الأخيرة على الهواء مباشرةً، مع نهاية مثيرة تُبقي الجميع مشدوهين. في البداية، تبدأ الصفقة كما تبدأ كل المؤامرات المثيرة؛ لقاءات خلف الأبواب المغلقة، همسات مبهمة في الزوايا المظلمة، وابتسامات مشبوهة تتبادلها الوجوه التي تعرف كيف تلعب اللعبة. الصفقة تُنسج بحذر شديد، كل حرف محسوب، وكل توقيع ممهور بالحذر، وكأن المعنيين بها يعتقدون أن السر سيبقى مدفوناً إلى الأبد.

لكن، كما يعلم الجميع، في عالم السياسة العراقية، لا شيء يبقى سراً طويلاً. ما أن تجفّ الأحبار على الأوراق، حتى تبدأ التسريبات بالتسلل كالماء من سفينة مثقوبة، حيث يحاول الجميع سد الثقوب بأيديهم بينما يغرقون ببطء. يبدأ الأمر بتلميحات غامضة تتسرب إلى الإعلام، ولا أحد يعرف من أين جاءت هذه المعلومات، ولكن الجميع يدرك أن البركان على وشك الانفجار.

السخرية تبدأ عندما تُكشف أجزاء صغيرة من الصفقة، تلك الأجزاء التي تُشبه قطع الأحجية التي تتسلل إلى العامة بشكل غير متسلسل. يبدأ المحللون بالتخمين، وكأنهم يحاولون حل لغز معقد. الصحفيون يتلقفون الشائعات كأنها كنز ثمين، ووسائل الإعلام تتحول إلى حلبة مصارعة، حيث يتنافس الجميع على كشف المزيد من تفاصيل الصفقة. وأثناء ذلك، يصبح السياسيون خبراء في فن النكران، حيث يخرجون للتصريح بأنهم لا يعرفون شيئًا، في حين أن توقيعاتهم ما زالت واضحة على الأوراق.

وفي هذه الأثناء، تنتشر التسريبات كما لو كانت تحاك في أوبرا شعبية، حيث يتبارى الجميع في غناء ألحان الاتهام والبراءة، وكل طرف يرفع صوته ليكون الأكثر إقناعًا. النقاشات تتحول إلى عروض مسرحية، والجمهور العريض يشاهد بفارغ الصبر، منتظراً المزيد من الإثارة والتشويق.

الذروة تأتي عندما تنفجر الأزمة على الملأ، حيث يتحول السياسيون المتورطون إلى أهداف سهلة للانتقاد والهجوم. الأطراف التي كانت شريكة في الصفقة تتحول إلى خصوم، وكل طرف يحاول إلقاء اللوم على الآخر. يتصرف السياسيون كما لو كانوا يحاولون إطفاء حريق باستخدام بنزين، مما يزيد الأمور اشتعالاً بدلاً من تهدئتها. وكأن اللعبة برمتها قد

خرجت عن السيطرة، وكأن قانون مورفي يبتسم في الخلفية، سعيداً برؤية خطته تمضي على أكمل وجه.

النتيجة؟ الصفقة التي كانت تُعدّ بحذر لتبقى في الظل، تجرّ الآن إلى ضوء النهار الساطع، مثيرةً جدلاً واسعاً يجعل الجميع يتساءل: "كيف كانوا يعتقدون أن هذا السر سيبقى مدفونًا؟" بل والأسوأ من ذلك، تبدأ بعض الأطراف في التراجع، تنكر معرفتها أو تورطها، وتُلقي باللوم على الآخرين، في مشهد يعيد كتابة القصة من جديد، لكن بنسخة مليئة بالمؤامرات والشائعات.

وفي النهاية، يتضح أن السرية ليست في إخفاء الحقيقة، بل في معرفة متى ستنفجر، لأن في السياسة العراقية، كل شيء يخرج للعلن، حتى قبل أن يكتمل تخطيطه. في النهاية، يبقى درس قانون مورفي للصفقات السياسية واضحًا: إذا أُبرمت صفقة سياسية سرية، فتوقع أن تُسرَّب للعلن، وتتحول إلى قضية رأي عام تُثير جدلاً لا ينتهي. الصفقة التي كانت تحاك في الخفاء تتحول إلى فيلم سينمائي يتابعه الجميع بشغف، حيث الجميع يلعب دور البطل والضحية في آن واحد، لكن الفائز الوحيد في هذه القصة هو الفوضى، التي تجد دائماً طريقها إلى قلب السياسة العراقية.

١٣- قانون مورفي للمحاصصة الطائفية في العراق : إذا تم الاتفاق على توزيع المناصب بناءً على المحاصصة، فتوقع استياء الأطراف التي لم تحصل على حصتها الكاملة".

شبه مسرحية هزلية تُعرض على مسرح سياسي متداع. في البداية، يجتمع القادة السياسيون خلف الكواليس، يلبسون أقنعة التوافق والروح الوطنية، ويتبادلون الابتسامات الماكرة وكأنهم على وشك إتمام عرض مميز. يتم توزيع المناصب كما يُوزع الطعام في مأدبة فاخرة؛ كل طائفة وكل حزب يحصل على "حصته العادلة"، ولكن ما إن يرفع الغطاء عن الأطباق، يكتشف البعض أنهم حصلوا على فتات، بينما حصد الآخرون القطع اللذيذة.

لكن الجميع يعرف أن هذه المسرحية ليست سوى بداية لفصل جديد من الدراما. بمجرد إعلان التوزيعات، تبدأ المسرحية بأداء رديء حيث يتظاهر الجميع بالرضا، لكن الجمهور يدرك أن الفصل الثاني سيكشف عن الكثير من الخلافات. الأطراف التي لم تحصل على "الحصة الكاملة" تشعر وكأنها ضُحكت عليها في سوق النخاسة السياسية، وكأنهم كانوا يتوقعون الحصَول على الكعكة بأكملها، ليجدوا أنفسهم بالكاد ممسكين بفتات متبقي على حافة الطبق.

التناقضات تبدأ في الظهور سريعًا؛ ففي الصباح يُهنئون بعضهم على "الإنجاز الوطني"، وفي المساء يشحذون السيوف استعدادًا للمعركة المقبلة. التصريحات الرنانة تُطلق أمام الكاميرات، ولكن الحقيقة تظهر جلية في الاجتماعات المغلقة، حيث كل طرف يخطط لكيفية الحصول على المزيد في الجولة التالية.

التحالفات التي تُبنى على الورق أشبه بزواج غير سعيد؛ يتظاهر الطرفان بالحب والتفاهم في العلن، بينما يتحينان الفرصة للطلاق في السر. الوحدة الوطنية تصبح مثل اللافتات المزخرفة التي تزين القاعة، تبدو جميلة لكنها فارغة من الداخل، مجرد كلمات تُلقى لإرضاء الحشود دون أي نية حقيقية لتطبيقها.

وبينما يحاول البعض التظاهر بالرضا، تبدأ محاولات التخريب من الداخل. التحالفات التي كانت قائمة على الورق سرعان ما تتحول إلى حروب باردة في الاجتماعات المغلقة. يُطلق المتذمرون خططهم للانتقام السياسي، في حين يتظاهرون بالالتزام بالاتفاق. وكأن كل طرف يخفي سكينًا وراء ظهره، مستعداً لطعنة مفاجئة في أول فرصة تسنح.

وفي نهاية المطاف، يبقى الجميع ممسكًا بخناجره خلف ظهره، متوقعًا أن الجولة المقبلة لن تكون سوى إعادة توزيع للأدوار في مسرحية سياسية لا تنتهي، حيث الكل يتظاهر باللعب وفق القواعد، بينما يخطط لكسرها عند أول فرصة. هكذا يُطبق قانون مورفي للمحاصصة الطائفية في كل مرة: إذا تم الاتفاق على توزيع المناصب بناءً على المحاصصة، فتوقع استياء الأطراف التي لم تحصل على حصتها الكاملة، واستعد لمزيد من الدراما السياسية، حيث الجميع يتظاهر بالاتفاق، بينما يخطط في السر لجولة جديدة من المعارك الطاحنة.

١٤- قانون مورفي للاستقالات في العراق: إذا أعلن مسؤول عن استقالته، فتوقع أن يتراجع عنها أو يطالب بامتيازات إضافية قبل المغادرة.

يشبه مسرحية هزلية رديئة، حيث يتظاهر الجميع بأنهم يعيشون في دراما مؤثرة، بينما يعرف الجمهور أن النهاية ستكون كوميدية. تبدأ القصة بإعلان درامي على شاشات التلفزيون أو وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يظهر المسؤول بوجه شاحب ومظهر متعمد من الإعياء، وكأنه قد تحمل عبء الكون على كتفيه. يتحدث عن "الظروف الصعبة" و"الضغط الهائل" الذي دفعه إلى اتخاذ قرار الاستقالة. الصوت يرتجف، العيون تلمع وكأنها على وشك البكاء، والجمهور يشاهد وهو يلتقط أنفاسه، وكأننا في لحظة ذروة من مسلسل تراجيدي.

لكن، كما هو الحال دائمًا في السياسة العراقية، ما إن تهدأ الضجة وتبدأ المحادثات الجانبية، حتى يتبين أن الاستقالة لم تكن سوى فصل من فصول مسرحية هزلية رديئة. فجأة، يظهر المسؤول في مشهد جديد، ولكن هذه المرة ليست العيون مبللة بالدموع، بل مملوءة بالحسابات. يبدأ بالتراجع عن استقالته، ولكن ليس بشكل مباشر، بل عبر تصريحات مليئة بالغموض المفتعل، تشبه لغة المحامين في محاكمة تلفزيونية، حيث يتحدث كثيرًا دون أن يقول شيئًا.

وفي الوقت الذي يُراقب الجميع هذا التحول المفاجئ، يتضح أن القضية ليست مجرد استقالة، بل مفاوضة خفية للحصول على قائمة تسوق مترفة من الامتيازات قبل المغادرة المحتملة. تبدأ الامتيازات بالتسرب إلى وسائل الإعلام، وقد تتراوح من زيادة الرواتب التقاعدية إلى حصوله على منصب استشاري بعد الاستقالة، وربما حتى ضمانات بعدم المساءلة عن

أي "أخطاء" سابقة. وكأن الاستقالة ليست خروجا من الباب الخلفي، بل فرصة لتعبئة العربة بما لذ وطاب قبل الخروج من المسرح.

السخرية الحقيقية تأتي عندما يبدأ المسؤول في لعب دور "الضحية المظلومة"، التي اضطرت للاستقالة بسبب "المؤامرات الداخلية" و"الأجواء غير الصحية". التراجع عن الاستقالة يصبح مشهداً كوميدياً بامتياز، حيث يتحول من بطل مأساوي إلى بائع ماهر في سوق المناصب السياسية، يقايض استقالته بامتيازات جديدة أو ضمانات بعدم المساءلة.

التراجع عن الاستقالة يشبه لعبة الورق حيث يبقي المسؤول أوراقه المخفية حتى اللحظة الأخيرة ليقلب الطاولة على الجميع. وفي النهاية، يجد الجمهور نفسه يتساءل: هل كانت الاستقالة حقيقية أصلاً؟ أم أنها كانت مجرد خدعة تكتيكية للحصول على مكاسب أكبر؟

في النهاية، يستمر العرض، حيث الاستقالات ليست سوى إعلانات زائفة في سوق المناصب، وكل مسؤول يلعب دوره في هذه المسرحية الهزلية، محاولا حصد أكبر قدر من الجوائز قبل أن يُطفئ الأضواء ويغادر المشهد... أو ربما لا.

١٥ – قانون مورفي للوعود الاقتصادية في العراق : إذا وعدت الحكومة بتحسين الأوضاع الاقتصادية ، فتوقع أن تزداد الأزمة سوءاً

هو أشبه ببالونات هوائية ملونة تحلق في السماء ، تلمع وتبهج للحظة ، لكنك تعلم جيداً أنها ستنفجر أو تهبط في أي لحظة . تبدأ القصة عندما تصعد الحكومة على منصة الخطاب الوطني ، معلنة بحماس شديد عن خططها الجبارة لتحسين الأوضاع الاقتصادية . الوعود تتطاير في الهواء كأوراق نقدية مزيفة تُوزع في احتفال وهمي ، وكلما تعمقنا في الاستماع ، زادت حدة الشكوك في قلوب المواطنين .

المواطنون ، رغم أنهم سمعوا هذه المقطوعة عدة مرات من قبل ، يتابعون الأخبار بآذان صاغية ، لكنهم في الداخل يجهزون أنفسهم للمزيد من الصدمات ، وكأنهم في مسرحية هزلية يعرفون نهايتها . ومع كل وعد جديد ، تتحول الحكومة إلى صانع أعذار محترف ، تمزج تفسيراتها وكأنها تحاول تركيب وصفة سحرية لإخفاء الكارثة القادمة . من خفض معدلات البطالة إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية ، تتوالى الخطط كأنها رسائل موجهة إلى جمهور يعيش في عالم موازٍ .

لكن السخرية الحقيقية تأتي بعد أسابيع ، حين يبدأ الواقع في تقديم نفسه على خشبة المسرح . بدلاً من تحسين الأوضاع ، تجد أن الأزمة الاقتصادية بدأت تتحول إلى وحش جائع يزداد شراهة مع كل وعد جديد . الأسعار ترتفع ، الديون تتفاقم ، والعملة الوطنية تشبه ورقة شجر في مهب الريح ، تتلاعب بها العواصف دون استئذان . المواطنون الذين كانوا يأملون في رؤية بصيص من التحسن ، يجدون أنفسهم يغرقون أكثر في دوامة من الأزمات المتزايدة ، وكأن الوعود الحكومية لم تكن سوى شراك خداع متقنة .

الأكثر طرافة أن الحكومة، بدلاً من الاعتراف بالواقع، تبدأ في تقديم تبريرات جديدة ووعود أخرى، وكأنها تنفخ الحياة في فزاعة متهالكة. فجأة، تتحول الوعود الاقتصادية إلى ما يشبه المتاهة المبنية على رمال متحركة، حيث كل خطوة فيها تُغرقك أعمق في الوحل. ومع كل وعد جديد، يشعر المواطن وكأنه في لعبة تراجيدية لا يعرف نهايتها، بل يتوقع المزيد من المفاجآت الكارثية.

وفي النهاية، يكتشف المواطن البسيط أن الوعود الاقتصادية ليست سوى استعراض موسمي، حيث تستمر الحكومة في عزف مقطوعتها المملة، بينما تزداد الأزمة سوءًا تحت الأنغام الكاذبة. هنا، يضحك قانون مورفي في الخلفية، معترفًا بأن الأزمات لا تحل بالوعود، بل بالعمل الجاد، وهو أمر يبدو أنه نادر في عالم السياسة.

١٦- قانون مورفي للشعبية في السياسة العراقية : إذا ارتفعت شعبية سياسي معين، فتوقع أن تظهر فضيحة قديمة تقلل من شعبيته.

هو أشبه ببالون ينتفخ بسرعة، يثير الإعجاب ولكنه يتجاوز حجمه الطبيعي، جاهز للانفجار عند أول تماس مع الواقع. تبدأ القصة دائمًا بنفس الطريقة: سياسي يبرز فجأة، يبدأ في جذب الأنظار بوعوده اللامعة وخطاباته الرنانة. صورته تملأ الشاشات، وابتسامته العريضة توحي بالثقة، وكأننا أمام فارس مقدام جاء لإنقاذ البلاد من كبوتها. الجميع يتحدث عنه، شعبيته ترتفع كالبالون، والمحللون يصرخون: "ها هو القائد المنتظر"!

لكن، كما يعلم الجميع في السياسة، كلما ارتفع البالون، زادت احتمالية انفجاره. في اللحظة التي يبدو فيها السياسي في قمة مجده، تظهر الفضيحة كقنبلة موقوتة دفنت في الماضي، مجهزة للانفجار في اللحظة التي يعلو فيها صوت الهتاف. ما إن تبدأ الفضيحة في الظهور، حتى تتحول وسائل الإعلام، التي كانت تلهث خلفه، إلى كلاب ضارية تنقض عليه بنهم، وكأنها وجدت فريسة دسمة بعد فترة من الجوع.

الجمهور، الذي كان بالأمس يهتف باسمه، يتحول إلى رياح متقلبة، ترفع السياسي عاليًا عندما يكون نجمًا، ولكنها تدفعه بنفس القوة نحو السقوط عندما تتغير الاتجاهات. التفاصيل المزعجة من الماضي تنبثق فجأة، مثل أشباح تعود لتطارد صاحبها، والجمهور يتسابق لقراءة التفاصيل وكأنها قصة مثيرة جديدة أضيفت إلى مسرحية السياسة اليومية.

وهنا تبدأ السخرية الحقيقية: السياسي الذي كان بالأمس يحلق في السماء، يجد نفسه فجأة يسقط في حفرة لا نهاية لها. شعبيته التي كانت تزدهر بكل كلمة يتفوه بها، تبدأ بالتلاشي مع كل عنوان إخباري جديد.

وكأن الفضيحة لا تكتفي بإضعاف شعبيته، بل تمضي قُدمًا لتدمر كل ما بناه، وتشبه محاولاته للتعافي محاولة إصلاح ثوب ممزق بشريط لاصق، كلما حاول إصلاح ثقب، ظهر آخر أكبر منه.

وفي نهاية المطاف، يجد السياسي نفسه في مأزق لا يحسد عليه؛ شعبيته التي كانت يوماً مثل جبل شاهق، تنهار الآن كقلعة من الرمل أمام أمواج البحر. في النهاية، يدرك السياسي أن الشعبية التي بناها لم تكن سوى قشرة رقيقة، سهلة الانكسار. وهكذا، يثبت قانون مورفي أن أي صعود في السياسة لا يُغني عن الوقوع المدوي، حيث يتسابق الجميع لرؤية النجم الساقط وهو يصطدم بالأرض.

١٧- قانون مورفي للتغيير السياسي في العراق : إذا طالب الشارع بتغيير سياسي، فتوقع أن يتم استبدال الوجوه دون تغيير السياسات

يشبه إعادة طلاء جدران قديمة في منزل يتهاوى، حيث يبقى الأساس متصدعًا رغم الألوان الجديدة التي تُضاف إلى السطح. تبدأ القصة عندما يشتعل الشارع بالمطالبات بالتغيير، وهتافات الحشود تتصاعد في الهواء كأنها أغنية ثورية، تعلن بصوت واحد: "كفى، نريد التغيير!" تُرفع اللافتات، تُدق الطبول، ويبدأ الناس في حلم وردي بأن الغد سيحمل معه وجوهًا جديدة وسياسات مختلفة.

لكن، كما يعلم الجميع، في السياسة العراقية، التغيير هو فنّ الإبقاء على الوضع كما هو، ولكن مع تبديل بعض الديكور. المسؤولون يختفون عن الأنظار لبضعة أيام، فقط ليعودوا مرتدين أقنعة مختلفة على نفس الوجوه المألوفة، والابتسامات المرسومة عليها لا تخفي التجاعيد القديمة. وكأن التغيير لا يتعدى كونه إعادة ترتيب للأثاث في غرفة قديمة.

في البداية، يبدو الأمر وكأن المطالب قد حققت شيئًا. تظهر وجوه جديدة على الشاشات، تُلقى الخطب الحماسية التي لا تختلف كثيراً عن حفلات موسيقية قديمة تُعزف على آلات جديدة، لكن النغمات المزعجة نفسها تظل تملأ الأجواء. الجميع يتحدث عن "عهد جديد" و"إصلاحات جذرية"، ولكن الواقع سرعان ما يكشف أن السياسات القديمة لم تغادر مكانها، بل تم رش بعض التوابل فوقها لإخفاء الطعم الفاسد.

السخرية تتجلى عندما يبدأ الناس في إدراك أن اللعبة لم تتغير، بل فقط اللاعبين. السياسات القديمة تُعاد تدويرها، وكأنها حساء قديم يُعاد تسخينه مراراً وتكراراً. القرارات التي كانت تُتخذ خلف الأبواب المغلقة لا تزال تُتخذ هناك، والمصالح التي كانت تتحكم في مسار البلاد تظل ممسكة بزمام الأمور.

وما يزيد الطين بلة هو أن الشارع، الذي كان يطالب بالتغيير، يجد نفسه مضطراً للتعامل مع نفس المشكلات القديمة ولكن بأسماء جديدة. الوجوه الجديدة تتحدث بنفس اللغة القديمة، وتبرر بنفس التبريرات المتهالكة. وفي هذه الأثناء، تستمر العجلة في الدوران، وكأنها مسرحية عبثية تتكرر فصولها، حيث لا أحد يخرج عن النص.

الجمهور، وقد تعلم من تكرار اللعبة، يبتسم بتكتم، وكأنه يشاهد عرضًا سحريًا رديئًا يعرف مسبقًا كيف سينتهي. التغيير الحقيقي يبدو وكأنه خدعة بصرية، يعاد تدويرها مع كل جولة من الاحتجاجات.

وفي النهاية، تتبدل المقاعد، وتظل الوجوه تتغير، ولكن الحكاية تبقى نفسها. وكأن المسرح السياسي ليس سوى لعبة خيال، حيث التغيير الحقيقي هو أكثر ما يخشاه المخرجون، وما يظل حبيس الكواليس دون أن يظهر على خشبة المسرح.

قانون مورفي للانتخابات الحرة والنزيهة في العراق يشبه مفاجآت لعبة الحظ، حيث تظن أنك على وشك الفوز بجائزة كبيرة، لكنك تخرج بورقة مكتوب عليها "حظًا أوفر في المرة القادمة". تبدأ القصة دائمًا بنفس الحماس والتفاؤل: الانتخابات قادمة، والناس يعتقدون أن أصواتهم ستحدث فرقًا حقيقيًا هذه المرة. يتوجه الجميع إلى صناديق الاقتراع بشعور من الأمل، وكأنهم في رحلة للبحث عن الكنز المدفون.

لكن، كما هو الحال دائمًا في السياسة، ما تراه ليس دائمًا ما تحصل عليه. التصريحات تتوالى عن "نزاهة العملية الانتخابية" و"حرية الاختيار"، وكل شخص يدلي بصوته وهو يتخيل أن الأمور ستتغير هذه المرة. حتى أولئك الذين يضعون بطاقة انتخابية ساخرة أو بيضاء في الصندوق، يشعرون بأنهم جزء من لعبة ديمقراطية كبيرة ومثيرة.

ثم تأتي اللحظة الحاسمة: النتائج. وهنا تبدأ لعبة الحظ الحقيقية. النتائج تشبه مفاجآت غير متوقعة، الأصوات التي كانت مضمونة تذهب في اتجاه غير متوقع، والشخصيات التي كان يُعتقد أنها خارج السباق تظهر فجأة في المقدمة. وكأن الصناديق قررت أن تلعب دور المقلب الأكبر، خارج حدود التوقعات والخطط المرسومة.

الناس في البداية مذهولون، نظراتهم تشبه من يتذوق طعمًا غريبًا لأول مرة، لا يعرفون إذا كانوا يحبونه أو يكرهونه، ولكنهم بالتأكيد لم يتوقعوه. المحللون، مثل صيادين يحاولون إمساك دخان، يتحدثون كثيراً لكن لا أحد يفهم شيئًا. خلف كل تحليل، تبرز الحقيقة الساطعة: لم يكن هناك أي شيء متوقع في هذه الانتخابات "الحرة والنزيهة". النتائج تصفع الجميع في الوجه، وتتركهم يتساءلون: "هل هذا ما أردناه حقًا؟"

السخرية تتجلى عندما يبدأ السياسيون، الذين كانوا في الخلفية، بالظهور فجأة وكأنهم في عرض سحري حيث يقفزون من القبعات. الخاسرون يبحثون عن النص الذي فُقد منهم، والفائزون يبتكرون حواراتهم على الهواء، يتحدثون عن "إرادة الشعب" التي كانوا يجهلونها حتى اللحظة الأخيرة. وكأن العملية برمتها كانت مجرد مقلب كبير، لعب فيه الجميع دون أن يعرفوا النكتة.

المرحلة التالية تكون أشبه بحفل تبديل أقنعة في منتصف الليل، حيث تتشكل التحالفات وتنحل بسرعة، ولا أحد يعرف من سيكون في الصباح. ولكن الحقيقة تظل واضحة: لا أحد كان يتوقع ما حدث، ولا أحد يمكنه تفسير كيف جرت الأمور بهذه الطريقة.

وفي خضم هذه الفوضى، يقف المواطن العادي متفرجًا على لعبة الحظ التي كان جزءًا منها، يتساءل عما إذا كان صوته قد ضاع في متاهة بيروقراطية أم أنه ساهم في رسم لوحة جديدة، وإن كانت مشوهة. لكن، مهما كان الحال، يبقى قانون مورفي للانتخابات ثابتًا: إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة، فتوقع أن تكون النتائج مفاجئة وغير متوقعة، وكأن الصناديق قررت أن تضحك في وجه الجميع، وتتركهم يتساءلون: من كتب سيناريو هذا العرض العبثي؟

قانون مورفي للتحقيقات في قضايا الفساد الكبرى هو أشبه بمشاهدة سباق سيارات في دائرة مغلقة، تبدأ الحماسة في البداية مع صوت المحركات الهادر، لكن سرعان ما تدرك أن السيارات تدور في حلقات متكررة دون أن تصل إلى أي مكان. تبدأ القصة دائمًا بإعلان ضخم، يشبه ألعاب الألعاب النارية التي تُضاء في السماء للحظات، ثم تتلاشى سريعًا. يتم

فتح تحقيق في قضية فساد كبرى تهز أركان الدولة، الكاميرات تلتقط الصور، والمسؤولون يتعهدون بأن العدالة ستأخذ مجراها، وكأننا على وشك دخول فصل جديد من النزاهة والمحاسبة.

لكن، كما يقول قانون مورفي، ما يبدو بداية مثيرة هو في الواقع تكرار لحلقة قديمة. التحقيق يُوضع على الرف، مثلما يُوضع كتاب غامض في مكتبة قديمة، يتم تصفحه بين الحين والآخر، لكن لا أحد يجرؤ على قراءته حتى النهاية. في البداية، يشعر الجميع بالحماسة، الصحف تتصدرها العناوين، والناس ينتظرون بفارغ الصبر أن يروا النهاية. ولكن بمرور الوقت، تتباطأ القصة، وكأن المحققين قد قرروا فجأة أخذ إجازة طويلة.

تبدأ العوائق بالظهور؛ الشهود يختفون كما لو أن الفساد نفسه قد تعلم فن الاختفاء في اللحظة المناسبة، والأدلة تتحول إلى أشباح لا يراها إلا من يريد أن يتجنبها. المسؤولون الذين كانوا يتحدثون عن "العدالة السريعة" يتحولون إلى فلاسفة يفسرون مفهوم الوقت بطرق جديدة، مشيرين إلى أن "العدالة تأخذ وقتها. . . وربما قيلولة طويلة أيضًا". التحقيق يُوضع في ثلاجة باردة، يُحفظ هناك إلى أن يفقد نكهته تمامًا.

وفي هذه الأثناء، يتفاقم إحباط المواطنين. الانتظار يشبه مشاهدة مسلسل طويل جدًا، حيث تتكرر الحلقات بنفس الحبكة، والجمهور يتساءل متى تأتي الحلقة الأخيرة، إن كانت ستأتي أصلاً. كلما تم طرح سؤال حول نتائج التحقيق، يأتي الرد بنبرة رتيبة: "الأمر يتطلب وقتًا". هذا الوقت يبدو وكأنه حلقة في سباق لا نهاية له.

الطريف في الأمر أن الجميع يعرف كيف ستنتهي القصة. إما أن النتائج ستتأخر حتى يمل الناس من السؤال عنها، أو ستصدر بطريقة تجعلها غير

مفهومة، كأنها رسالة مشفرة من عصر مضى. القضية الكبرى التي كانت تشغل الجميع تتحول إلى حكاية تُروى في المقاهي، مع ابتسامة ساخرة من قبل الجميع.

وفي النهاية، يتضح أن التحقيق في قضايا الفساد الكبرى ليس سوى رقصة مع الزمن، حيث الحقيقة تُدفن تحت طبقات من الوعود، ويبقى المواطن ينتظر "الحلقة الأخيرة" التي لن تُبث أبدًا. وكأن التحقيقات ما هي إلا سباق في دائرة مغلقة، لا ينتهي إلا بإرهاق المتسابقين، دون الوصول إلى خط النهاية.

قانون مورفي للحكومات الائتلافية في العراق يشبه من يبني بيتًا من ورق في مهب الريح، يبدو متماسكًا للوهلة الأولى، لكنك تعلم جيدًا أنه لن يصمد طويلاً. تبدأ القصة عندما تتحد الأحزاب السياسية المختلفة تحت شعار "الوحدة الوطنية"، وتشكّل حكومة ائتلافية متفاخرة بأنها تمثل جميع الأطياف والمصالح. الابتسامات تتبادل، والوعود تتطاير في الهواء، وكأن الجميع قد قرر فجأة أن يضع خلافاته جانبًا من أجل "مصلحة الوطن."

لكن، كما هو متوقع، فإن هذا التحالف ما هو إلا عقد زواج مصلحة، يبتسم فيه الجميع أمام الكاميرات بينما يخفي كل طرف خنجرًا خلف ظهره. كل حزب يعرف أن الحكومة الائتلافية التي شارك في بنائها أشبه ببيت من ورق، هشّ جدًا، وكل رياح بسيطة كفيلة بأن تطيح به.

تبدأ المشاكل بالظهور أسرع مما توقعه أي أحد. الاجتماعات الوزارية تتحول إلى عروض سيرك، حيث يتنافس الجميع في جذب الأنظار، كل طرف يؤدي حركاته البهلوانية الخاصة به، مع العلم أن أحدهم سيقع قريبًا. التصريحات الإعلامية تصبح مثل محاولة تجميل وجه مكسور

بطلاء رخيص، الكل يرى التشققات، لكنهم يتظاهرون بالإعجاب. وكأن الحكومة الائتلافية قد تحولت إلى ساحة للتنافس بدلاً من التعاون.

وهكذا، تتقدم الحكومة الائتلافية بخطوات متعثرة، وكأنها تمشي على حبل مشدود بين ناطحات سحاب. كل خطوة قد تكون الأخيرة، وكل قرار قد يكون شرارة لانهيار التحالف. ومن المضحك أن كلما زادت المحاولات لتثبيت الحكومة، كلما زادت هشاشتها. محاولات تثبيت الحكومة تشبه إصلاح سفينة مثقوبة، كلما سددوا ثقبًا ظهر آخر، حتى تغمرهم المياه.

وفي النهاية، تتبدد أوهام الاستقرار الائتلافي، وتبقى الحقيقة واضحة للجميع: الحكومة الائتلافية ليست سوى حفل تنكري كبير، حيث يرتدي الجميع أقنعة الوحدة، لكن في اللحظة التي تنطفئ فيها الأضواء، ينكشف الجميع على حقيقتهم، مستعدين لجولة جديدة من الانقسامات.

١٨- قانون مورفي للمؤتمرات السياسية: "إذا عُقد مؤتمر سياسي مهم، فتوقع أن ينتهي دون تحقيق أي توافق".

المؤتمرات السياسية هي كالعطل الرسمية، الجميع يستعد لها، يتحدث عنها، ولكن عندما تأتي فعلاً، تجد أنها مجرد فرصة لتأجيل العمل.

هل سبق لك أن حضرت مؤتمرًا سياسيًا؟ إذا لم تفعل، فأنت محظوظ، لأن حضور أحدها يشبه تمامًا الدخول إلى لعبة فيديو معقدة بلا نهاية، حيث الهدف الرئيسي هو عدم الوصول إلى الهدف. تبدأ القصة في قاعة فخمة مزينة بأعلام زاهية وكلمات جوفاء. الحضور يتوافدون بوجوه رسمية وابتسامات مشدودة، وكأنهم يشاركون في حفل زفاف سياسي حيث العريس والعروس من عائلتين متخاصمتين منذ الأزل. المقاعد تملأ ببطء، وأنت ترى على وجوه الحاضرين تلك النظرة التي تقول: "أوه، ليس مجددًا."!

المؤتمر يبدأ بتصريحات نارية، والخطب تتوالى كما لو كان الجميع يحاول أن يحطم الرقم القياسي لأطول جملة بدون فعل. لكن، كما في كل مرة، أنت تعلم أنه كلما ارتفعت حرارة التصريحات، كلما زاد احتمال أن يتحول المؤتمر إلى جلسة علاج جماعي للمشاركين. وكل سياسي يحاول أن يُلقي بالكرة في ملعب الآخر، وكأنهم في مباراة لكرة الطاولة تُلعب بكرة مليئة بالوعود الفارغة.

ثم، تأتي اللحظة المنتظرة، تبدأ النقاشات! هنا، تتضح حقيقة قانون مورفي: كلما طالت النقاشات، كلما زادت احتمالية أن يغادر الجميع دون أن يفهم أحد ما تم النقاش حوله بالضبط. النقاشات تدور كما يدور الحمار حول الساقية، الجميع يتحرك، ولكن في دائرة مغلقة. وفي الداخل، تتساءل: "هل هناك مترجم؟ أم أنني فقط لا أفهم هذه اللغة؟."

وبعد ساعات طويلة من الحوارات العقيمة والمداخلات المتكررة، يأتي المذيع ليعلن بفخر أن المؤتمر قد انتهى بـ "نجاح باهر". وأنت، كبقية الحضور، تجد نفسك تتساءل: "نجاح في ماذا؟ في إضاعة وقتنا؟."

وفي الخارج، تجد السياسيين يهرعون إلى سياراتهم الفاخرة، كأنهم يهربون من حفل ممل أكثر من كونه مؤتمراً، وكأنهم يقولون: "إلى اللقاء في نفس المسرحية، ولكن مع جمهور جديد".

وهكذا، يُطبق قانون مورفي بحذافيره، فكلما كان المؤتمر أكثر أهمية، كلما كانت نتيجته الأكثر وضوحًا: لا شيء، تمامًا لا شيء!

١٩- قانون مورفي للبيانات الحكومية: "إذا أصدرت الحكومة بياناً لطمأنة الشعب، فتوقع أن يكون الوضع أسوأ مما هو عليه".

هل سبق لك أن شعرت بالقلق بعد قراءة بيان حكومي؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فأنت إما تعيش في جزيرة معزولة أو لديك جهاز عصبي من فولاذ. الحقيقة هي أن البيانات الحكومية لها تأثير سحري غريب: كلما حاولت تهدئتك، كلما شعرت بأن الأمور تتجه بسرعة نحو الهاوية.

البيان الحكومي يأتي دائمًا بصوت هادئ ونبرة مطمئنة، وكأنه موسيقى خلفية في فيلم رعب، تعرف من خلالها أن الوحش يختبئ في الظلام ويقترب بخطى ثابتة. يبدأ البيان بعبارة "في بيان رسمي...."، وهنا، يبدأ قلب المواطن النابض بالخوف، لأن الجميع يعرف أن هذه العبارة هي المقدمة المثالية للكوارث.

البيان يتحدث عن "استقرار" الأوضاع و"السيطرة التامة" على الموقف. لكنك تعلم من تجربتك السابقة أن هذه الكلمات لا تعني سوى شيء واحد: الوضع على وشك الانفجار. فكلما زادت طمأنة الحكومة، كلما تزايدت الشكوك في قلوب المواطنين، وتزايدت معها مشاهد الكوابيس التي تشمل انهيارات اقتصادية، وكوارث طبيعية، وربما غزو فضائي، وكلها تبدو أكثر احتمالاً من أن تكون الأمور بخير فعلاً.

ثم يأتي الجزء المفضل للجميع: عبارات "لا داعي للقلق" أو "الأمور تحت السيطرة"، والتي يُعرف عنها في الدوائر الشعبية بأنها إشارة إلى أن القارب الذي نبحر فيه قد اصطدم بجبل جليدي. الحكومة تحاول دائمًا إقناعنا بأن السفينة بخير، في الوقت الذي نرى فيه المياه تتسلل إلى قاع السفينة، وطاقم العمل يبحث عن أقرب قارب نجاة.

بعد البيان، تجد المواطنين يهرعون إلى الأسواق لتخزين كل ما يمكنهم حمله، وكأن البيان هو إشارة سرية لنهاية العالم. تلك اللحظات التي تعقب البيان الحكومي هي أشبه بمشاهدة فيلم رعب حيث تكون الموسيقى التصويرية هي صوت التصريحات الحكومية المتفائلة. تقرأ البيان، وتجد نفسك فجأة تشعر بالحاجة إلى إعادة النظر في خطط الهروب من المدينة.

ومع مرور الأيام، تبدأ الأمور بالتدهور بطريقة غامضة، وكأن البيان كان تعويذة سحرية تعكس القانون الطبيعي للأشياء. كلما تحدثت الحكومة عن "الاستقرار"، رأيت المزيد من الأخبار عن تدهور الاقتصاد، وارتفاع الأسعار، وانقطاع الكهرباء. وكأن البيان لم يكن إلا تحذيراً خفياً من أن الأسوأ لم يأتِ بعد.

وفي النهاية، إذا سمعت بيانًا حكوميًا يُطمئنك أن كل شيء على ما يرام، فلا تنسَ أن تتأكد من أن حقيبة الطوارئ جاهزة، لأنك على الأرجح ستحتاجها قريبًا. في عالم البيانات الحكومية، التطمينات هي العلامة الأولى على أن الأمور تسير عكس ما يتمناه الجميع، وأن الكارثة تقترب بخطوات ثابتة، لكن هذه المرة ترتدي قناع الطمأنينة.

٢٠- قانون مورفي للنظام الداخلي: "إذا تم تعديل النظام الداخلي للبرلمان، فتوقع أن تثار حوله خلافات جديدة".

في عالم السياسة، هناك أشياء تُعتبر شبه مقدسة، مثل: الكراسي الوثيرة، الجلسات التي لا تنتهي، والنظام الداخلي للبرلمان. ولكن، كما تعلم، لا يوجد شيء يثير حماس السياسيين أكثر من فكرة تعديل هذا النظام. فمجرد التفكير في تعديل بسيط هنا أو هناك يجعلهم يتصرفون وكأنهم اكتشفوا سر الخلود.

كلما اقترح أحدهم تعديلا في النظام الداخلي، يبدأ البرلمان فجأة في التحول إلى ساحة معركة درامية. يتظاهر الجميع بأنهم يُدافعون عن مبادئهم وكأن هذا التعديل سيُغير مجرى التاريخ. الأصوات ترتفع، والوجوه تشتعل، والكل يُلقي بخطبه النارية التي لا تقتنع بها حتى الميكروفونات أمامهم.

الأمر أشبه بدعوة عائلة كبيرة لنقاش حول تقسيم قطعة كعكة صغيرة. ما إن يبدأ النقاش، حتى يتحول إلى صراع يشمل الطاولة والكراسي وربما حتى الثلاجة. الجميع يعتقد أنه الأحق بقطعة الكعكة، مع أن الكعكة نفسها قد تكون ذائبة ومتهالكة من كثرة الجدل.

وهنا تظهر عبقرية قانون مورفي: كلما حاولوا تعديل شيء بسيط في النظام الداخلي، كلما انفتح باب على جحيم جديد من الخلافات. حتى التعديلات التي كان من المفترض أن تُسهل العمل البرلماني تتحول إلى شجرة مشاكل جديدة، فكل غصن فيها يحمل خلافًا، وكل ورقة تحمل جدلا آخر.

الأطرف من ذلك أن التعديل نفسه قد يمرر في النهاية بعد شهور من النقاشات الصاخبة، لكنه سرعان ما يُنسى وسط دوامة الخلافات التي أشعلها. فالجميع يخرج من الجلسة متعبًا منهكًا، يتساءل: "ماذا كنا نناقش مجددًا؟" وفي هذه الأثناء، يبقى النظام الداخلي كما هو، يرقب المشهد بابتسامة ساخرة، وكأنه يقول: "حسنًا، جربوا مرة أخرى".

وبعد كل هذا العناء، تجد أن التعديلات الجديدة غالبًا ما تفتح بابًا خلفيًا لمزيد من الجدل. فالتعديلات لم تكن سوى دعوة مفتوحة للمزيد من النزاعات، مما يجعل الجميع يتساءل: "لماذا أصلاً حاولنا التعديل؟" ولكن لا أحد يستطيع الإجابة، لأنهم جميعًا مشغولون بتحضير الخلاف التالي.

في نهاية المطاف، يتضح أن تعديل النظام الداخلي ليس سوى وسيلة لزيادة الترفيه السياسي؛ لعبة متجددة لا نهاية لها. فكل تعديل يحمل في طياته مغامرة جديدة، وكلما زادت التعديلات، زاد عدد الخلافات. وكأن البرلمانيين يتبعون نصيحة خفية: "إذا لم تستطع حل الخلافات، اخلق خلافات جديدة"!

٢١- قانون مورفي للعلاقات العشائرية" : إذا تدخلت العشائر في السياسة، فتوقع أن تتعقد الأمور أكثر".

•

عندما تدخل العشائر إلى ساحة السياسة، كأنك أضفت جرعة إضافية من الفلفل الحار إلى قدر يغلي بالفعل. الجميع يعرف أن السياسة معقدة بما يكفي، ولكن عندما تقرر العشائر المشاركة، تصبح الأمور أشبه بمحاولة حل مكعب روبيك معصوب العينين، بينما تحيط بك أصوات الطبول والزغاريد.

العشائر في السياسة تشبه موكبًا احتفاليًا يدخل إلى غرفة اجتماعات رسمية؛ الجميع يأتي مع أهازيجه وكل شيخ يجلب معه سردًا ملحميًا عن البطولات القديمة، بينما السياسيون الآخرون يتساءلون: "هل نحن هنا لنحل مشكلة أم لنستمع إلى ملحمة تاريخية؟". وبينما تتوالى القصص، يبدأ الجميع في إدراك أن الهدف الأصلي من الاجتماع قد أصبح جزءًا من الماضي، تمامًا مثل الحكايات التي تُروى.

وما إن تبدأ العشائر في التأثير على القرار السياسي، حتى يتحول المشهد إلى حلبة صراع، حيث كل طرف يعتقد أن لديه الحق الإلهي في توجيه الأمور، وكل محاولة للوصول إلى حل تصبح أشبه بمحاولة تسوية نزاع عائلي قديم في ليلة زفاف. الجميع يتمسك بموقفه وكأن التراجع يعني فقدان الشرف، وحتى لو كان التراجع هو الحل الوحيد للخروج من المأزق.

وفي هذه الأثناء، تتحول السياسة إلى عرض شعبي كبير، حيث تُقام "المشاورات" تحت الخيام، وتُدار النقاشات على أضواء المشاعل، بينما تُسمع أصوات الأهازيج في الخلفية. الحلول تصبح مجرد حلم بعيد

المنال، حيث تُدفن تحت أكوام من الاعتبارات العشائرية، والتحالفات تُبنى وتنهار بسرعة الضوء، وكأننا في مسابقة لإعادة ترتيب الفوضى.

في النهاية، عندما تتدخل العشائر في السياسة، تجد أن الأمور تتعقد لدرجة أن كل محاولات الحل تتحول إلى مزيد من التعقيد. الحل الوحيد الذي يبقى هو إعادة تعريف السياسة نفسها لتصبح منافسة في إلقاء الشعر النبطي، حيث الفائز هو من يستطيع إقناع الجميع بأنه الأجدر بالحصول على لقب "حامي العادات والتقاليد" في الساحة السياسية.

٢٢- قانون مورفي للحركات الاحتجاجية: "إذا نظمت حركة احتجاجية، فتوقع أن يتم قمعها أو محاولة احتوائها سياسياً".

الحركات الاحتجاجية تبدأ دائمًا كشرارة تحاول إشعال حريق كبير، لكن الحكومات تتصرف كما لو كانت تمتلك دلواً من الماء المثلج جاهزًا لكل مناسبة. الحماس يملأ الشوارع، اللافتات ترفرف في الهواء، والهتافات ترتفع وكأنها أغنية ثورية. الجميع يشعرون بأنهم على وشك تغيير العالم، أو على الأقل، الحصول على شيء قريب من العدالة.

لكن هنا يظهر قانون مورفي بكل صرامته، ليُذكر الجميع بأن كل حركة احتجاجية هي دعوة مفتوحة للحكومة لاستعراض فنون القمع والاحتواء. البداية دائمًا ناعمة، وكأنك تتعامل مع قط محب للمداعبة. يظهر المسؤولون على الشاشة بابتسامة تكاد تُطرب لها الطيور، ويعدون المتظاهرين بأنهم سيبحثون عن حل... في أقرب جلسة لاحتساء الشاي الأخضر. وهكذا، تبدأ الحركة الاحتجاجية في التقلص ببطء، حيث يتحول الغضب إلى جلسات نقاش بين الجدران الباردة.

أما إذا كانت الحركة أكثر قوة وصلابة، فلا تقلق، هناك دائمًا الخطة البديلة: القمع. تنزل القوات إلى الشوارع وكأنها تشارك في عرض لمهرجان غير مرحب به، حيث العصا تُستخدم كأداة تعبير أكثر من اللافتات. الرسالة واضحة: "نحن نحب حرية التعبير، لكن على طريقتنا، وبحدودنا".

والأطرف من ذلك، أن القمع والاحتواء هما وجهان لعملة واحدة. ففي الوقت الذي يُتعامل فيه مع المحتجين في الشارع كأنهم أطفال أشقياء، يكون هناك فريق آخر من السياسيين يجلسون في مكاتبهم المكيفة،

يخططون لكيفية تحويل تلك المطالب إلى مجرد أوراق تنسى في الأدراج المغلقة.

وفي نهاية اليوم، يعود الجميع إلى منازلهم، بعضهم يحمل آثار الهراوات كوسام على شجاعتهم، والبعض الآخر يحمل وعوداً سياسية تذوب في حرارة الشمس كما يذوب الجليد في صحراء. وهكذا، يثبت قانون مورفي مرة أخرى أن الحركات الاحتجاجية ليست سوى فصل من فصول مسرحية عبثية، حيث الحكومات تعرف النهاية دائمًا: قمع أو احتواء، والنتيجة واحدة — صوت الشعب يُكتم، سواء بالهراوة أو بابتسامة مُتعبة.

٢٣- قانون مورفي للتغييرات الوزارية: "إذا تم تغيير وزير، فتوقع أن يبقى نفس النهج دون تغيير".

في كل مرة يعلنون فيها عن تغيير وزاري، يتنفس الجميع الصعداء، وكأن الفجر الجديد قد أطل أخيراً. لكن لا تدع التفاؤل يخدعك، لأن ما يحدث فعلياً يشبه تغيير واجهة محل قديم، نفس البضاعة، فقط مع لافتة جديدة تحمل اسماً لامعاً. الوزير الجديد يصل إلى مكتبه وكأنه لاعب في مباراة كرة قدم، لكنه سرعان ما يكتشف أن القواعد لم تتغير؛ ممنوع لمس الكرة، فقط المشاهدة.

في يومه الأول، يفتتح الوزير حفلا من الخطابات الرنانة، يعد فيها بتغيير جذري وكأن الأمور ستنقلب رأسًا على عقب. الكاميرات تلاحقه، والابتسامة لا تفارقه، فهو يعلم أن كل كلمة ينطق بها ستُصبح عنوانًا رئيسيًا في الصحف. لكن بعد أن يعتاد الكرسي، يدرك أن الخطة الجديدة ليست سوى نسخة منقحة من الخطة القديمة، مع تغييرات طفيفة كتلك التي يجريها مصمم أزياء على موضة قديمة.

وكما هو متوقع، يكتشف المواطنون أنهم كانوا يترقبون بفارغ الصبر شيئًا جديداً، تمامًا كما ينتظر الأطفال رؤية مفاجآت عيد الميلاد، لكنهم يجدون أن الهدايا هي نفسها من العام الماضي، فقط مغلفة بورق جديد. النهج القديم ما زال حيًا يُرزق، يتجول بحرية بين مكاتب الوزارة، يبتسم بارتياح بينما الجميع يتظاهرون بأن شيئًا قد تغير.

وفي النهاية، يتحول الوزير الجديد إلى صورة أخرى على جدار الوزارة، مجرد وجه جديد في سلسلة طويلة من الوجوه التي مرت دون أن تترك أثرًا. التغيير الوزاري يصبح طقسًا دوريًا، كالشجرة التي تتساقط أوراقها

في الخريف لتعود بنفس الأوراق في الربيع ، بينما يظل النهج القديم هناك ، يضحك بصوت خافت على كل هذه الضجة .

٢٤- قانون مورفي للميزانية: "إذا تم إقرار ميزانية جديدة، فتوقع أن تنقص المخصصات لأهم القطاعات".

كل عام، ومع اقتراب موعد إعلان الميزانية، يجتمع الناس حول أجهزة التلفاز وكأنهم ينتظرون كشف الستار عن مفاجأة السنة. يتخيلون أن الحكومة ستفتح صندوق العجائب وتوزع الثروات على الجميع. السياسيون يتحدثون عن "ميزانية الأمل" و"موازنة الرؤية"، وكأنهم بصدد توزيع الذهب على الفقراء، لكننا جميعًا نعرف النهاية: الميزانية الجديدة أشبه بمسرحية كوميدية سوداء، حيث كلما تقدمت في الفصول، تكتشف أن الأبطال ليسوا سوى ممثلين سيئين، والجمهور، الذي هو الشعب، يُضحك بمرارة على حساب مستقبله.

ما إن يبدأ الحبر في الجفاف على الورق، حتى يظهر قانون مورفي ليذكّرنا بحقيقته القاسية. نعم، لقد تم إقرار الميزانية، ولكن كما نعلم، الأرقام في الوثائق الحكومية تشبه الأوهام: تبدو جميلة على الورق، لكنك لا تعرف مدى بؤسها حتى تفتح الغلاف. وبعد فتح الغلاف، تبدأ رحلة الاكتشاف: "أين المخصصات؟" "لماذا ينقص هنا؟" "ماذا عن المستشفيات؟" وكأننا في لعبة "ابحث عن الكنز" ولكن الكنز غير موجود.

الصحة؟ يبدو أن الحكومة تعتقد أن المناعة الذاتية تكفي. التعليم؟ لماذا نهتم، لدينا بالفعل جيش من الخريجين العاطلين عن العمل. الطرق والبنية التحتية؟ من يحتاج إلى طرق جديدة بينما الطرق القديمة تفيض بالحفر والمطبات، التي تعتبرها الحكومة جزءًا من التراث!

الميزانية الجديدة تتحول إلى نسخة بيروقراطية من لعبة الكراسي الموسيقية: كل قطاع يحاول الحفاظ على مقعده، لكن في كل مرة تتوقف الموسيقى، تجد أن أحد القطاعات الحيوية قد فقد كرسيه. وللأسف، اللعبة لا تنتهي

إلا عندما يكتشف الجميع أن هناك كرسيًا واحدًا فقط، وهو مخصص للبروتوكولات الفارغة.

وفي نهاية العرض، يخرج علينا الساسة بابتساماتهم المصقولة، يخبروننا أن هذه الميزانية هي الأكثر "إبداعًا". ويبدو أن الإبداع هنا يعني اختراع طرق جديدة لتقليص مخصصات القطاعات الحيوية. الجميع يُصفق، ولكن التصفيق هذه المرة ليس إعجابًا بل يأسًا، كمن يضحك على نكتة سيئة فقط لأن البديل هو البكاء.

وفي النهاية، يقف المواطن أمام مرآته يتساءل: هل هذه الميزانية حقًا للعام القادم أم أنها مجرد نكتة سيئة ترويها الحكومة كل عام؟ على أي حال، الجميع يعرف الإجابة، لكنها تظل سراً مكشوفًا بين الشعب وحكومته، سراً لا يحتاج إلى تفسير أو تعليق.

٢٥- قانون مورفي للمفاوضات الخارجية: "إذا بدأت مفاوضات مع دولة خارجية، فتوقع أن تستغرق وقتاً أطول من المتوقع".

عندما تسمع أن مفاوضات خارجية قد بدأت، استعد لتجربة شبيهة بمشاهدة الطلاء يجف، ولكن بمزيد من التعقيد والملل. الجميع يبدأ المفاوضات وكأنهم على وشك تحقيق إنجاز تاريخي، لكن الحقيقة أن كل شيء يتحرك ببطء شديد، وكأن الزمن نفسه يقرر التوقف قليلاً للاستمتاع بالسخرية.

المفاوضات الخارجية تشبه إعداد طبق من اللازانيا في مطبخ مليء بالطهاة الذين لا يستطيعون الاتفاق على كيفية سلق المعكرونة. كل خطوة تُتخذ تبدو محسوبة بدقة، ولكن ببطء، بحيث يمكنك قراءة كتابين على الأقل قبل أن ينتهي الاجتماع الأول.

الطرفان يجلسان حول الطاولة كأنهم في حفلة تنكرية، كل واحد منهم يخفي نواياه الحقيقية خلف أقنعة الابتسامات والمجاملات المبالغ فيها. يبتسمون، يتبادلون الأوراق، ويتظاهرون بأنهم يتقدمون، بينما في الواقع، كل جلسة هي مجرد تكرار للتي سبقتها، مع تغييرات طفيفة في قائمة الوجبات المقدمة.

كلما تم تحديد موعد نهائي، يُصبح الموعد بمثابة دعابة داخلية يتداولها المفاوضون بين قهقهات مكتومة. الجميع يعرف أنه لن يحدث شيء في الموعد المحدد، لكن لا أحد يجرؤ على قول الحقيقة: "لسنا حتى قريبين من حل هذه القضية".

ومع مرور الوقت، ينسى الجميع تقريبًا سبب بدء المفاوضات أصلاً. تظل المفاوضات تدور حول نفسها، مثل لعبة شطرنج لا تنتهي، حيث كل

طرف ينتظر الآخر لارتكاب خطأ، لكن لا أحد يحرّك قطعة على اللوحة. وكلما استمرت المفاوضات، زادت التعقيدات، وكأن كل محاولة لحل العقدة تؤدي إلى تشكيل عقد جديدة.

وفي النهاية، يدرك الجميع أن الزمن هو الفائز الوحيد في هذه اللعبة الطويلة، بينما المفاوضات نفسها تتحول إلى مجرد قصة مملة تُروى في المقاهي السياسية دون نهاية تُذكر. إنها ليست مفاوضات، بل ماراثون لا نهاية له، حيث يُطلب منك الجري في مكانك، وكلما توقعت الوصول إلى خط النهاية، تكتشف أنه لم يكن موجوداً من الأساس.

٢٦- قانون مورفي للتعيينات الحكومية: "إذا تم تعيين شخص في منصب مهم، فتوقع أن تكون الكفاءة آخر المعايير المعتمدة".

عندما يُعلن عن تعيين جديد في الحكومة، ترتفع الحواجب وتتبادل الأعين تلك النظرات التي تعرف الحقيقة الخفية: الشخص الذي تم اختياره قد لا يكون بالضرورة الأنسب، بل ربما الأنسب للجلوس في الصفوف الخلفية، بعيداً عن دائرة الضوء تمامًا.

كل تعيين حكومي يشبه لعبة يانصيب غير معلنة، حيث الفائز ليس من يملك أفضل المؤهلات، بل من يُجيد قراءة "الأرقام السرية" في الكواليس. يتحدث الجميع عن التعيين وكأنه إنجاز، ولكن خلف الأبواب المغلقة، يهمس العقلاء أن الكفاءة كانت آخر شيء تم التفكير فيه، إن ذُكرت أصلاً.

المعايير المستخدمة تبدو وكأنها جزء من وصفة سرية لا يعلمها سوى أصحاب النفوذ. قد يكون المعيار هو عدد المرات التي حضر فيها المرشح المناسب الحفلات الاجتماعية، أو قدرته على الظهور بشكل أنيق أمام الكاميرات دون أن يُحرج أحداً. الكفاءة؟ ربما مجرد إضافة جانبية، تُستدعى في اللحظات الأخيرة، ثم تُطوى سريعًا في أحد الأدراج المنسية.

يأتي اليوم الذي يقف فيه الشخص الجديد أمام الميكروفونات، يُلقي خطبة مليئة بالكلمات الطنانة عن "التحديات" و"الآمال". الحاضرون في القاعة يتظاهرون بالاهتمام، لكنهم يدركون جيداً أن الكلمة الوحيدة التي لم تُذكر هي "الكفاءة". الكل يبتسم، يُصافح، ويهز رأسه بالموافقة، وكأنهم يقولون لأنفسهم: "لقد رأينا هذا الفيلم من قبل."

ما إن يبدأ الشخص الجديد في ممارسة مهامه حتى يتضح أن المنصب الرفيع ليس إلا عباءة ثقيلة على أكتافه. السفينة تُبحر بدون بوصلة، وتبدأ القرارات تتساقط مثل أوراق الخريف: كثيرة، بلا هدف، وتختفي دون أثر يُذكر. النتائج ليست سوى تأكيد لما كان معروفًا منذ البداية: الكفاءة كانت الغائب الأكبر عن هذا التعيين.

الجميع يعرف اللعبة، والجميع يتوقع النتيجة. التعيينات الحكومية تتحول إلى مشهد من مسرحية قديمة، حيث الممثلون يتبدلون، لكن النص يبقى هو نفسه: أداء غير مقنع، والكفاءة لا تحضر إلا كضيفة غير مرحب بها.

وما تبقى؟ هو أن المشهد يتكرر كل مرة، بنفس الطريقة، مع نفس النتائج: سلسلة من القرارات التي تُتخذ بلا رؤية، وتترك الجميع يتساءلون: هل كان لهذا التعيين أي معنى على الإطلاق؟

٢٧- قانون مورفي للإصلاحات: "إذا أعلنت الحكومة عن إصلاحات سياسية، فتوقع أن تكون سطحية ودون تأثير حقيقي".

عندما تعلن الحكومة عن إصلاحات سياسية، يكون الأمر أشبه بوعد مقهى بتقديم "أفضل قهوة في العالم"، والنتيجة؟ نفس القهوة المعتادة، ولكن في كوب جديد. الكلمات الكبيرة تتطاير في الهواء مثل "تغيير جذري" و"إصلاح شامل"، وكأن هذه الإصلاحات ستعيد بناء البلاد من الأساس. ولكن إذا كنت تنتظر تحولا حقيقيًا، فعليك أن تجهز نفسك لخيبة أمل مريرة.

الإصلاحات السياسية الحكومية تشبه وضع أحمر شفاه على خنزير، تبدو مختلفة للحظة، لكنك تعلم جيدًا أن لا شيء تغير تحت السطح. الحكومات تتقن فن تجميل الواجهة دون أن تعبث بالجوهر، وكأن الإصلاحات مجرد لمسة تجميلية لتهدئة الأجواء، في حين أن الشقوق العميقة تظل موجودة، تنتظر فقط اللحظة المناسبة للظهور من جديد.

السياسيون يتزاحمون أمام الكاميرات، وكل واحد منهم يحاول أن يبدو أكثر حماسة من الآخر، وكأنهم يبيعون حبوب سحرية ستجعل كل شيء أفضل بين ليلة وضحاها. الشاشات تلمع بوعود الإصلاح، لكن في الخلفية، يعرف الجميع أن هذه الوعود ليست سوى فقاعات صابون، ستنتهي بمجرد أن تلامس الواقع.

وعندما تبدأ الإصلاحات في التحقق، يتضح أنها تعديلات سطحية هنا وهناك، دون أي تغيير حقيقي في الهيكل الأساسي. إنها محاولة بائسة لإصلاح سقف بيت متهالك باستخدام شريط لاصق. الوعود الكبيرة تتحول إلى قصاصات من الورق تُضاف إلى الملفات القديمة، حيث تُنسى مثلها مثل سابقتها.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه البعض أن الإصلاحات قد تجلب شيئًا جديداً، يجدون أنفسهم أمام نفس المشهد المتكرر: إجراءات شكلية دون جوهر، وتحسينات تجميلية لا تغير من الحقيقة شيئًا. الإصلاحات تصبح مثل حبات الرمل في ساعة الزمن، تمر عبر العنق الضيق للوعود الحكومية، ثم تتراكم في قاع النسيان، حيث لا أحد يكلف نفسه عناء النظر إليها مجدداً.

هكذا، يثبت قانون مورفي للإصلاحات السياسية أن التغيير الحقيقي لا يحدث بكلمات براقة أو شعارات جوفاء، بل بالفعل. و"الفعل" هنا يبقى مجرد كلمة تُكتب على ورق، بينما يظل الواقع كما هو، مستمراً في دورانه حول نفسه.

٢٨- قانون مورفي للعقوبات: "إذا فُرضت عقوبات دولية، فتوقع أن تتأثر الطبقات الفقيرة أكثر من النخبة الحاكمة".

عندما تُفرض العقوبات الدولية، الجميع يتوقع أن يتزلزل عرش النخبة الحاكمة، لكن النتيجة غالبًا ما تكون مثل طائرة تلقي بحمولتها على الغابة، تصيب كل شيء عدا الهدف المقصود. يُعلن السياسيون عن العقوبات بحماسة كبيرة، وكأنهم على وشك توجيه ضربة ساحقة للنظام الحاكم، ولكن الحقيقة تشبه توجيه لكمة إلى الظل، تشعر بالإنجاز، لكن الواقع يبقى كما هو.

العقوبات تُصاغ بدقة على الورق، وتُرفق بخطابات نارية تتوعد بتقويض النخب الحاكمة، ولكن عندما تصل إلى أرض الواقع، تتحول إلى دواء مُر يتجرعه الفقراء دون أن يُعالج المرض. النخب السياسية تواصل حياتها كما هي، تجد طرقًا مبتكرة لتجاوز القيود، بينما تتضاءل موارد الفقراء، وتزداد طوابيرهم أمام محلات البقالة التي أصبحت تبيع الأمل بدلاً من الخبز.

تخيل المشهد: الشعب يئن تحت وطأة الأسعار، والندرة تملأ الأسواق، بينما ترى النخب الحاكمة تُغير وجهتها إلى المنتجعات الفاخرة، مُطلقة على قراراتها أسماء مثل "الصمود الاقتصادي" و"استراتيجية الاكتفاء الذاتي"، بينما يستمرون في استيراد الشمبانيا من أسواق سوداء لا تُعرف لها خريطة.

وفي الوقت الذي يشعر فيه العالم بأنه قد اتخذ موقفًا صارمًا، تتأقلم النخب مع العقوبات وكأنها مجرد إزعاج بسيط، بينما تُترك الطبقات الفقيرة لتتحمل العبء الكامل. العقوبات تُفترض أن تكون رادعة، لكنها

تتحول إلى كابوس يومي للذين لا يعرفون من السياسة إلا أنها مصدر لمزيد من المعاناة.

وفي هذا المشهد العبثي، تتكرر المأساة: العقوبات تُفترض أن تكون الضربة القاضية، لكنها تُصيب أولئك الذين لم يدخلوا الحلبة أصلاً. بينما يظل الأبطال الحقيقيون في مأمن، يراقبون من بعيد، ويتساءلون متى سيبدأ العرض التالي. هكذا، يتجسد قانون مورفي بأوضح صوره: العقوبات لا تطرق الأبواب الذهبية للنخب، بل تهدم الأكواخ التي يقطنها أولئك الذين لا صوت لهم ولا حول.

٢٩- قانون مورفي للحملات الانتخابية: "إذا كانت الحملة الانتخابية مشتعلة، فتوقع أن يتم التركيز على الشعارات بدلاً من البرامج الفعلية".

في كل مرة تشتعل فيها الحملة الانتخابية، يتحول المشهد السياسي إلى كرنفال ضخم مليء بالألوان والصور، لكن مع قليل من المضمون. المرشحون يتنافسون في من يمكنه إطلاق الشعار الأكثر بريقًا وجاذبية، وكأن الانتخابات ليست سوى مسابقة لاختيار أفضل إعلان تجاري. الشعارات تُعلق على كل زاوية، وتُكتب بأحرف ضخمة تكاد تُسمع وهي تصرخ "التغيير قادم"، "معًا من أجل الغد"، و"الأمل للجميع". ولكن ماذا عن البرامج الفعلية؟ حسنًا، تلك تُترك لتُناقش في غرف مغلقة، بعيدًا عن الأضواء والكاميرات.

المرشحون يجوبون الشوارع، يُلوحون بأياديهم المرهقة، ويبتسمون بابتسامات تُستخدم لمرة واحدة فقط، مع كل ابتسامة شعارٌ جديد، وكل كلمة وعدٌ مبهم. يظهرون في كل مكان، من الأسواق إلى الملاعب، يتحدثون عن "الأمل" و"المستقبل"، ولكن دون أن يشرحوا كيف سيتحقق ذلك بالضبط. وكأن الشعب بحاجة إلى كلمات ملهمة أكثر من حاجته إلى خطة عمل.

والأمر المضحك أن كلما زادت سخونة الحملة، كلما زاد الابتعاد عن النقاشات الجادة حول ما سيتم فعله فعلا. بدلاً من ذلك، تشتعل المنصات بشعارات رنانة، يتنافس فيها المرشحون على من يستطيع إثارة أكبر عدد من العواطف بأقل عدد من الكلمات. البرامج الانتخابية؟ ربما تُكتب،

ولكنها تُقرأ مثل كتاب فلسفي قديم، مُعقد وغير مفهوم، بينما الشعارات تبقى خفيفة وسهلة الاستيعاب، تمامًا كما يُحب الناخبون سماعها.

المفارقة الكبرى هي أن هذه الشعارات التي تتكرر بشكل ممل خلال الحملة الانتخابية تصبح في النهاية مثل الأغاني الشعبية: تُسمع في كل مكان، يتداولها الجميع، لكنها في النهاية فارغة من أي محتوى حقيقي. وكلما اقترب يوم الانتخاب، كلما أدركت أن الحملات الانتخابية لم تكن سوى عرضًا مسرحيًا كبيراً، حيث الشعارات هي الأضواء الساطعة التي تلهي الجمهور عن المسرح المظلم خلف الكواليس.

بعد انتهاء الحملة، عندما تُطفأ الأنوار وتنتهي الضوضاء، يبقى الناخبون أمام صناديق الاقتراع وهم يحملون في أذهانهم نفس الشعارات التي سمعوها مراراً وتكراراً. ولكن، حينما يحاولون تذكر أي برنامج انتخابي حقيقي، يكتشفون أن البرامج كانت مجرد ورق في الهواء، تطاير مع أول نسمة حماسة انتخابية.

وكما يقول قانون مورفي: كلما زادت حرارة الحملة الانتخابية، كلما قل الاهتمام بما يهم حقًا. تبقى الشعارات ترفرف في السماء، بينما تُترك البرامج الواقعية في الظل، تنتظر يومًا قد لا يأتي أبدًا.

٣٠- قانون مورفي للمؤتمرات الصحفية: "إذا عقد سياسي مؤتمرًا صحفيًا، فتوقع أن تكون الأسئلة الحساسة ممنوعة أو مُتجاهلة".

عندما يُعلن سياسي عن مؤتمر صحفي، يظن الناس أنهم سيحصلون على إجابات، لكنهم في الواقع يحصلون على عرض سحري، حيث تختفي الأسئلة الحقيقية في الهواء. الصحفيون يتوافدون، محملين بأسئلة حارقة تشبه الصواريخ الموجهة، لكنهم سرعان ما يكتشفون أن درع السياسي المحكم قد صُمم خصيصًا لإبعاد أي شيء قد يسبب له إزعاجًا.

السياسي يقف هناك، متألقًا كبطل خارق من أفلام الرسوم المتحركة، ولكن بدلا من إنقاذ المدينة، يُنقذ نفسه من الأسئلة المحرجة بكلمة سحرية: "هذا ليس موضوعنا اليوم". تبدأ الأسئلة في التراجع، مثل أمواج تكسرت على صخرة عنيدة، وكلما اقترب أحد الصحفيين من الحقيقة، يظهر السياسي بابتسامة هوليوودية ويقول: "سؤال ممتاز، ولكن دعنا نركز على الإيجابيات".

الصحفيون، الذين جاؤوا محملين بآمال كشف المستور، يجدون أنفسهم في مواجهة معركة خاسرة ضد موجة من العبارات المنمقة والابتسامات الزائفة. الأسئلة الجادة تُترجم إلى إجابات مبهمة، بينما الأسئلة الحساسة تُدفن تحت ركام من المجاملات والعبارات العامة. وكأن الحقيقة قد حُكم عليها بالإعدام قبل أن تصل إلى الميكروفون.

في لحظة من اليأس، يلجأ الصحفيون إلى طرح أسئلة بلا طعم، مثل: "ما رأيك في الطقس اليوم؟" أو "هل استمتعت بفطورك؟"، فقط ليبقوا في اللعبة. الجمهور، من خلف الشاشات، يتابعون ما يشبه حلقة كوميدية من برنامج واقعي، حيث الجميع يعرف النهاية مسبقًا، لكنهم يشاهدون على أي حال، بحثًا عن أي لحظة عفوية قد تنقذ العرض.

وفي النهاية، يغادر السياسي المكان كأنه قد أتم مهمته بنجاح، بينما يتساءل الصحفيون إن كانوا حضروا مؤتمرًا صحفيًا أم درسًا في كيفية الهروب من الحقيقة. يثبت قانون مورفي مرة أخرى قوته: إذا عقد سياسي مؤتمرًا صحفيًا، فتوقع أن تكون الأسئلة الحساسة ممنوعة أو مُتجاهلة، وأن الحقيقة قد تُعلق على باب القاعة، تنتظر الدخول ولكن بلا دعوة.

٣١- قانون مورفي للتصريحات الإعلامية: "إذا أدلى سياسي بتصريح مثير، فتوقع أن يتراجع عنه أو يعدله بعد وقت قصير".

عندما يظهر سياسي على شاشات التلفاز ليُلقي بتصريح ناري، تجهز كوبًا من القهوة واستعد لمتابعة ما سيأتي، لأنك على وشك مشاهدة العرض الأول لفيلم بعنوان "التراجع الحتمي". يبدأ السياسي بالكلمات الجريئة، كمن يطلق صاروخًا في السماء، يجذب انتباه الجميع ويثير العناوين الرئيسية التي تتسابق لتلتقط اللحظة.

لكن إذا كنت تعرف قواعد اللعبة، فأنت تعلم أن هذا التصريح لن يطير بعيداً. فهو مجرد مقدمة لفقرة التراجع المألوفة. السياسي يبدأ في التراجع بسرعة تُنافس أبطال سباقات السيارات، حيث يُعيد ترتيب كلماته بطريقة تجعل تصريح الأمس يبدو كأنه مجرد تمرين لغوي. فجأة، يتحول التصريح المثير إلى مجرد "سوء فهم"، و"إعادة تفسير"، و"تصحيح سياق"، وكلها عبارات تُستخدم لإطفاء الحريق الذي أشعله بنفسه.

الصحفيون الذين كانوا بالأمس في سباق محموم لنقل التصريح، يتحولون اليوم إلى باحثين عن الحقيقة، يحاولون تفسير كيف تحول هذا التصريح من نار مشتعلة إلى رماد تذروه الرياح. المقالات تُعاد كتابتها، والتغريدات تمحى، وكأن شيئًا لم يكن. الجمهور، الذي كان يترقب تحول الكلمات إلى أفعال، يجد نفسه أمام مشهد مألوف: الوعد الكبير يتبخر بسرعة، تاركًا وراءه ابتسامة سياسية عريضة.

وتتحول التصريحات المثيرة إلى نكتة يرويها الناس في مجالسهم، يتذكرون تلك اللحظة القصيرة التي صدقوا فيها أن شيئًا عظيمًا سيحدث، ثم يضحكون على أنفسهم لأنهم، مرة أخرى، وقعوا في فخ الكلمات الجوفاء. كأن الجميع في هذه اللعبة السياسية يعرفون قواعدها جيداً:

الكلمات الكبيرة تُصنع لتُنسى، والتصريحات المثيرة تُخلق لتُدفن، والسياسي يواصل رحلته، مستعداً للغوص في بحر جديد من الوعود والتراجعات.

٣٢- قانون مورفي للتصويت البرلماني: "إذا كان التصويت على قانون مهم، فتوقع أن يغيب عنه عدد كبير من النواب".

في برلمان العراق، حيث لا تُعد القوانين إلا مجرد خلفية لتلك المسرحية الهزلية التي تتكرر فصولها دون ملل. تبدأ الجلسة بإعلانات مدوية عن تصويت على قانون مصيري، تُعزف فيها الألحان الوطنية، وترتفع الوعود إلى عنان السماء. ولكن، عندما يحين وقت الحقيقة، المقاعد البرلمانية تبدو وكأنها تعاني من رهاب الحضور، تفرغ تدريجيًا كما يتبخر الحلم في الصباح.

في لحظة التصويت الحاسمة، المقاعد الفارغة تتحدث بصوت أعلى من أي خطبة ألقيت في القاعة، وكأن النواب قرروا أن يديروا ظهورهم للوطن تمامًا كما يُديرون ظهورهم لمقاعدهم. القليل من الحاضرين يتجولون بين الكراسي مثل أشباح حائرة، يبحثون عن شيء ضائع ربما، أو عن مبرر لعدم وجودهم هنا من الأساس.

أما غياب النائب، فهو يُصبح جزءًا من الفولكلور البرلماني، يتفنن كل واحد منهم في اختراع قصة أكثر سذاجة من الأخرى، وكأنهم يتنافسون على جائزة "أفضل سيناريو غير مقنع". "في مهمة خارجية"، "اجتماع لا يُحتمل التأجيل"، أو حتى "عطل مفاجئ في السيارة"، كلها أعذار تترك الباب مفتوحًا للسخرية. المثير للدهشة هو أن تلك الأعذار تجد دائمًا قبولا بدون أي تساؤلات، وكأن البرلمان اعتاد على هذه الطقوس الغيابية.

وفي كثير من الأحيان، تُعقد الجلسات في توقيتات مستحيلة، كأنها صُممت خصيصًا لضمان عدم حضور أحد. ربما في الصباح الباكر، عندما يكون الجميع عالقًا في زحمة المرور، أو بعد الظهيرة حين يفضلون

غفوة سريعة. وهكذا، يتحول البرلمان إلى ساحة خالية، إلا من بعض المقاعد التي تئن من الوحدة.

وعندما تُعلن نتائج التصويت، تأتي النتيجة مثل ضربات الساعة الميتة، تأجيل، تأجيل، ثم تمرير القانون بأقلية هزيلة من الأصوات، بينما البقية منشغلة بقيلولة غير معلنة، في مكاتب مغلقة على أسرارها.

وفي النهاية، لا يبقى من الجلسة إلا الحبر الذي كُتب به جدول الأعمال، والنواب يغادرون بنفس الصمت الذي دخلوا به، حاملين معهم ملفات لا يفتحونها أبدًا، إلا للبحث عن مبررات الغياب. ويتجدد قانون مورفي من جديد: كلما كان القانون أكثر أهمية، كلما غاب البرلمان عن مشهد التصويت، وكأن الحضور فعليًا ليس إلا خيارًا اختياريًا، تمامًا مثل التبريرات التي تساق من خلف الأبواب المغلقة.

٣٣- قانون مورفي للاستثمار الأجنبي في العراق: "إذا تم الإعلان عن استثمار أجنبي كبير، فتوقع أن يتعثر بسبب البيروقراطية أو الفساد".

في العراق، عندما يُعلن عن استثمار أجنبي ضخم، يتخيل الجميع أن ثروة النفط بدأت تتدفق في الشوارع كأنهار من الذهب. العناوين الرئيسية في الصحف تعلن عن "عهد جديد من الازدهار"، والمسؤولون يظهرون على شاشات التلفاز بابتسامات عريضة، وكأنهم يبيعون لنا تذاكر رحلة إلى الفردوس. تذهب التوقعات إلى أبعد الحدود: ناطحات سحاب تلامس السماء، ومشاريع بنية تحتية تجعل الطرق الأوروبية تبدو كمسارات الغابات، وحتى ربما، بناء مستشفى يعمل بكامل طاقته (أعلم، هذه فكرة ثورية.(

ولكن، دعونا لا نتسرع في أحلامنا الوردية. ما أن يبدأ المستثمر الأجنبي في حزم أمواله الفائضة عن الحاجة، حتى يجد نفسه يهبط في أرض العجائب السياسية، حيث القوانين تُكتب على أوراق شفافة بالكاد ترى بالعين المجردة، والبيروقراطية تتحول إلى وحش كاسر يقتات على توقيعات المسؤولين.

الأوراق تتكدس كما تتكدس الأحلام في الأدراج، وكل خطوة تتطلب توقيعًا، وختمًا، وتوقيعًا على الختم، ثم اجتماعًا لمناقشة الختم، يليه اجتماع لمناقشة الاجتماع. المستثمرون يجدون أنفسهم في دوامة لا نهائية من الاجتماعات الماراثونية، حيث يتحدث الجميع بدون أن يقولوا شيئًا. وبينما يحاول المستثمر إقناع الجميع بفكرة أن "الاستثمار" يعني "أموال ستنفق لتحقق الربح"، يُعامل كمن يحاول إقناع مجموعة من الدببة بضرورة الرقص على أنغام الفالس.

ثم تأتي العقبة الحقيقية: الفساد. هنا، يبدأ العرض الحقيقي. مسؤولون يرتدون البدلات الفاخرة ولكن خلف ابتساماتهم اللطيفة تلمع عيون جشعة، وكأنهم سماسرة في مزاد. "أهلاً بكم في سوق الاستثمار!"، يقولون بينما يلمعون أظافرهم بأوراق النقد. فجأة، تتحول المشاريع إلى مجموعة من الأرقام السرية، تحتاج إلى فك الشيفرة لإتمام الصفقة. الأموال تُطلب بطرق ملتوية تذكرك بمشاهد الأفلام القديمة حيث يلتقي العملاء في المقاهي المظلمة لتبادل الطرود.

وبينما المستثمر يحاول مواكبة هذا المشهد السريالي، يتلقى صدمة تلو الأخرى. المشروع الضخم الذي كان من المفترض أن يبني ناطحات سحاب، يتحول إلى مجموعة من "اللجان" التي تجتمع لتحدد مصير الاستثمار، وهذه اللجان بالطبع تحتاج إلى "تمويل خاص" لاستمرار عملها... وهو تمويل يبدو أنه لا نهاية له.

في نهاية المطاف، المستثمر الذي جاء بأحلامه الكبيرة يغادر بأقل من التذكارات، بينما المشاريع تبقى على الورق، وأوراق النقد تختفي بين الأيادي الخفية. وكلما عاد المستثمر إلى وطنه، يتساءل في حيرة: "هل كان ما جرى فعلاً استثماراً أم جولة في سيرك البيروقراطية؟"

وهكذا، يعود المسؤولون إلى مكاتبهم، ينتظرون بفارغ الصبر الضحية القادمة من المستثمرين، وكأنهم يقولون بابتساماتهم الواسعة: "مرحبًا بكم في العراق، أرض الاستثمار حيث كل شيء ممكن، بشرط أن يكون في النهاية مستحيلا." والستار يُسدل على مسرحية أخرى من مسرحيات الاستثمار الفاشل، بينما يظل قانون مورفي الحاكم الأوحد لهذه الأرض العجائبية: "الاستثمار قد يُعلن، ولكن تنفيذه يبقى في عالم الأحلام".

٣٤- قانون مورفي للشفافية في العراق: "إذا تحدثت الحكومة عن الشفافية، فتوقع أن يزداد الغموض في الأمور المالية والسياسية".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن "تعزيز الشفافية"، يشعر المواطنون وكأنهم على وشك دخول مسرحية كوميدية جديدة، حيث تُعاد نفس المشاهد الباهتة ولكن بديكور أكثر تعقيداً. المسؤولون يعتلون المنصات بأصوات مشبعة بالجدية ووجوه تقطر حزمًا، يعلنون بفخر أن الشفافية أصبحت "الأولوية القصوى"، وكأنهم اكتشفوا للتو أن الناس يحبون معرفة أين تُنفق أموالهم وأين تتبخر الوعود كالدخان في الهواء.

ولكن، دعونا لا ننخدع؛ هذه ليست سوى بداية لقصة جديدة من قصص الغموض العراقية. فكلما زاد الحديث عن الشفافية، ازدادت الأمور غموضًا، وتحولت الأرقام الرسمية إلى رموز سحرية تحتاج إلى عالم رياضيات عبقري لفك شيفرتها. فجأة، تصبح التقارير المالية أقرب إلى ألغاز مستعصية، مليئة بالتعابير الغامضة التي تذكرك بنصوص الأساطير القديمة، حيث يُترك القارئ العادي ليغرق في بحر من المعاني الملتوية.

المسؤولون، الذين كانوا يتحدثون عن الشفافية وكأنها الشمس الساطعة التي ستبدد كل الظلام، يبدأون في تعكير الأمور بطرق عبقرية. تُنشر التقارير، نعم، ولكنها تأتي مغطاة بضباب كثيف من الغموض، حيث تتداخل الأرقام، وتصبح المصطلحات وحوشًا لغوية يصعب حتى على واضعيها فهمها. المواطن العادي، الذي كان يأمل بفهم ما يجري، يجد نفسه وكأنه يحاول فك رموز لغز معقد، بدون أي مساعدة تُذكر.

ثم تأتي لحظة الذروة في هذا العرض السحري: تُشكل لجان تحقيق جديدة، تُكلف بـ"الكشف عن الحقائق"، ولكن تلك الحقائق تظل حبيسة أدراج مغلقة بإحكام، وكأن الشفافية تحولت إلى لعبة الاختباء. كلما

طلب الناس معرفة المزيد، كلما ازداد الغموض كثافة، وكأن الحقيقة هي البطل المخفي في فيلم مثير، تظهر على الشاشة للحظات قبل أن تُختفي مجدداً في دوامة من التعقيدات.

ومع كل تصريح جديد عن "مزيد من الشفافية"، يشعر المواطنون وكأنهم يشاهدون عرضًا سحريًا، حيث الساحر يعرض أمامهم صندوقًا فارغًا ويقسم بأغلظ الأيمان أن ما بداخله هو الحقيقة، لكن ما يرونه في النهاية ليس سوى فراغ مشوب بالريبة. الحقيقة تظل غائبة، بينما الشفافية تصبح كلمة فضفاضة تملأ البيانات الرسمية، لكنها لا تضيء أي شيء في الواقع.

وفي النهاية، الشفافية التي وعدت بها الحكومة ليست سوى ستار دخان يخفي وراءه غابة من الأسرار والمصالح المتشابكة. المواطن العادي، الذي كان يأمل بفهم الحقيقة، يجد نفسه محاصراً بين كلمات وجداول ومعادلات غامضة، لا يعرف منها شيئًا، وكأنه يعيش في حلَم عبثي لاً نهاية له. كُلما زادت الشفافية، كلما زاد الغموض، وكلما ابتسم المواطن بمرارة، وكأنما يقول لنفسه: "لقد كنت أبحث عن النور، فأضعت الطريق في ظلام الشفافية".

وهكذا، يُثبت قانون مورفي من جديد أنه كلما تحدثت الحكومة عن الشفافية، كلما زاد الغموض. كأن الشفافية هنا ليست سوى قناع يرتديه الغموض ليخدع الجميع، تاركًا الحقيقة تائهة في أروقة البيروقراطية، لا يعرفها إلا من يملك مفاتيح الأسرار. . . أو ربما لا أحد.

٣٥- قانون مورفي للسياسة النقدية في العراق: "إذا أعلنت الحكومة عن سياسة نقدية جديدة، فتوقع أن تؤدي إلى تضخم أكبر".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن "إصلاحات نقدية" جديدة، يشعر المواطنون وكأنهم يقفون على مشارف مسرحية عبثية جديدة، حيث يُقدم المخرج السياسي فقرته المفضلة: تحويل النقود إلى هواء. المسؤولون يظهرون على الشاشات بملامح الثقة، يلوحون بخططهم كما يلوح ساحر خبير بعصاه السحرية، يعدون الشعب "بمعجزة اقتصادية" ستجعل من العراق جنة نقدية. لكننا نعلم جميعًا أن هذه "المعجزة" ما هي إلا بروفة جديدة لتضخم يزحف كالوحش الخرافي في الأساطير، لا يرحم ولا يتوقف.

الإعلان عن السياسة النقدية الجديدة يأتي وكأنه احتفال بليلة رأس السنة، الكلمات اللامعة تتطاير كالألعاب النارية، والوعود ترفرف في الهواء مثل قصاصات ورق تتطاير في مهب الريح. ولكن ما إن يبدأ التنفيذ حتى يتضح الوجه الحقيقي لهذه "الإصلاحات". بدلاً من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تبدأ الأسعار في التحليق كأنها طائرة ورقية فقدت توازنها، بينما تجد جيوب المواطنين نفسها تنكمش مثل بالونات تُفرغ من الهواء في حفلة غير مرغوبة.

الحكومة تعد بأن هذه السياسة ستروض التضخم، تمامًا كما يعد الفلاح البسيط بأنه سيحبس الرياح في جرة. لكن عندما تفتح الجرة، تجد أن التضخم قد انفلت ليعيث في الأسواق فسادًا، يلتهم المدخرات كحيوان جائع لا يُشبع. كلما زادت الحكومة من ضخ هذه السياسات "الإصلاحية"، زاد شعور المواطنين بأنهم في فيلم رعب اقتصادي، حيث

الوحش الحقيقي ليس التضخم ذاته، بل كل خطوة تخطوها الحكومة "لإصلاحه."

وما يفاقم الأمر هو أن هذه السياسة النقدية، التي وُعدت بأن تكون "حلاً سحرياً"، تبدو أشبه بوصفة لتحضير كارثة اقتصادية. تتوالى التبريرات الحكومية كما تتوالى حلقات مسلسل طويل ممل، وكل حلقة تحمل معها مزيداً من التعقيد والغموض. وكأن المسؤولين يتحدثون بلغة مستوردة من كوكب آخر، مليئة بالمصطلحات الفنية التي تجعل المواطن العادي يشعر وكأنه في متاهة لا نهاية لها.

وفي هذه الأثناء، يتصاعد تذمر المواطنين كأنهم جمهور في مسرح مفتوح، يشاهدون أحداثًا متكررة يعرفون نهايتها جيداً. التجار يتحولون إلى ممثلين في مسرحية ساخرة، يحاولون الصمود بينما يغرقون في بحر من التضخم المتصاعد. المواطنون، من جهتهم، يتحولون إلى متفرجين في دراما اقتصادية تتكرر فيها نفس الحبكة مراراً وتكراراً، لكن مع زيادة جرعة الكوميديا السوداء.

وفي النهاية، يتضح أن السياسة النقدية الجديدة ليست سوى حلقة أخرى في مسلسل الفشل الاقتصادي المستمر. التضخم، الذي كان يُفترض أن يُكبح، يتوحش أكثر، يمتص كل ما في طريقه من رواتب ومدخرات، ويترك وراءه اقتصاداً مرهقًا ومواطنين منهكين. وبينما تستمر الحكومة في إعلان سياسات جديدة، يدرك الجميع أن ما سيأتي ليس سوى جولة أخرى من نفس اللعبة العبثية: الحكومة تعد والسياسة تفشل، والتضخم ينتصر.

وهكذا، يظل قانون مورفي حاكمًا للسياسة النقدية: كلما أعلنت الحكومة عن سياسة نقدية جديدة، زاد التضخم وارتفعت الأسعار، وكأن كل

خطوة تُتخذ لا تؤدي إلا إلى تعميق الفجوة بين الوعد والواقع . المواطنون يبقون في انتظار "المعجزة" الاقتصادية ، لكنهم يعلمون أن ما ينتظرهم ليس سوى تكرار لنفس النكتة القديمة : التضخم هو الممثل الرئيسي ، والسياسة النقدية ليست سوى كومبارس في مسرح العبث المالي .

٣٦- قانون مورفي للخطط الأمنية في العراق: "إذا أعلنت الحكومة عن خطة أمنية جديدة، فتوقع أن تحدث خروقات أمنية غير متوقعة".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن خطة أمنية جديدة، يتفاعل المواطنون كما لو أنهم يستعدون لمشاهدة إعادة لمسرحية قديمة، حيث يتغير ديكور المسرح، ولكن الحبكة تبقى كما هي. المسؤولون يظهرون بوجوه مطمئنة وأصوات رنانة، يصفون لنا خطتهم الأخيرة وكأنها الدرع السحري الذي سيمنع عن البلاد كل الشرور، خطوط حمراء وزرقاء ترسم على الخرائط بإتقان، وكأن تلك الخطة هي السر المكنون لحل كل معضلات الأمن.

لكننا نعرف جيداً أن هذه الخريطة ليست سوى خلفية جديدة لنفس المشهد الممل. فمع كل إعلان عن خطة أمنية جديدة، يتزايد الشعور بأننا في لعبة رولت روسية، حيث الخرق الأمني ليس مجرد احتمال، بل حقيقة تنتظر وقوعها في اللحظة الأقل توقعًا. وكلما كانت الخطة أكثر تفصيلاً ودقةً، كان الخرق أكثر غرابة ودهشة، وكأنها مؤامرة كونية تهدف إلى إحباط كل الجهود.

الطريف في الأمر أن هذه الخروقات تأتي دائمًا وكأنها تُخطط خصيصًا لتثبت للجميع أن الخطط الأمنية ليست سوى فقاعات هواء. يحدث الخرق في المكان الذي طمأنونا بأنه "الأكثر تحصينًا"، وكأن الأقدار تلعب معنا لعبة ساخرة. تتحول المواقع المحصنة إلى مداخل مشرعة، يدخل منها الخطر ببرود، بينما نكتفي نحن بمشاهدة ما يجري بتعجب وتساؤل: "كيف حدث هذا؟."

وهنا تبدأ الحكومة في استعراض مهاراتها في التبرير، كما لو كانت تحاول تحويل هزيمة واضحة إلى "نجاح باهر". التصريحات تتوالى، وكلها تشير

إلى "الظروف الاستثنائية" و"العوامل المفاجئة" التي حالت دون نجاح الخطة. وكأن الخروقات الأمنية هي مجرد صدفة سيئة، لا علاقة لها بالخلل الأساسي في التخطيط. يتحدثون عن مراجعة الخطة، وكأن المشكلة تكمن في التفاصيل الصغيرة وليس في المنهج بأكمله.

ومع كل خطة جديدة، يصبح المواطن أكثر يقينًا بأن ما يُقدَّم ليس سوى إعادة تغليف لنفس المنتج القديم. يُضاف قليل من اللمعان إلى الغلاف، ولكن المحتوى يبقى كما هو، مليء بالوعود التي تتبخر قبل أن تصل إلى أرض الواقع. يبدو الأمر وكأننا عالقون في دائرة لا تنتهي من الإعلانات الكبيرة والخروقات الأكبر، حيث اللعبة الحقيقية ليست في منع الخروقات، بل في كيفية تفسيرها.

وفي النهاية، يبقى المواطن العادي متفرجًا في هذه المسرحية المتكررة، مدركًا أن الخطة الأمنية القادمة لن تكون سوى فصل جديد في نفس القصة القديمة. وكلما كانت الخطة أكثر إحكامًا على الورق، كلما كان الخرق الأمني أكثر دراماتيكية في الواقع، تاركًا الجميع في حالة من الذهول والتساؤل: "هل كانت المشكلة في الخطة، أم أننا ببساطة صدقناها؟."

٣٧- قانون مورفي للمفاوضات الدستورية في العراق: "إذا بدأت مفاوضات لتعديل الدستور، فتوقع أن تطول النقاشات دون الوصول إلى اتفاق".

في العراق، عندما تبدأ المفاوضات حول تعديل الدستور، يدخل الجميع في ماراثون طويل من النقاشات التي تبدو وكأنها رحلة بلا نهاية. يجتمع السياسيون على طاولات الاجتماعات، محملين بأوراق وقوانين ومذكرات، وكل طرف يحمل في جعبته قائمة طويلة من "المبادئ الثابتة" التي لا يمكن المساس بها. تبدأ الجلسة الأولى بتفاؤل حذر، والحديث يدور حول "ضرورة التغيير" و"الإصلاح الشامل"، وكأن هذه الكلمات السحرية ستفتح أبواب التفاهم على مصراعيها.

لكن سرعان ما تنقلب الأمور إلى مسابقة غير رسمية في فن الخطابة، حيث يتبارى الجميع في الحديث عن أهمية الدستور وكأنه كنز دفين لا يمكن الاقتراب منه إلا بمفتاح سري لا يملكه أحد. كل طرف يحاول أن يثبت أنه حارس الدستور الأوحد، وأن أي تعديل يُقترح هو بمثابة هجوم على التاريخ والقيم الوطنية. وبينما يتحدثون بحماسة عن "حقوق الشعب" و"العدالة الاجتماعية"، يتحول النقاش إلى متاهة من الكلمات المعقدة التي لا تقود إلا إلى المزيد من التعقيد.

ومع مرور الأيام والأسابيع، تتضاعف الاجتماعات وتطول، وكأن الجميع يتنافسون في من يستطيع أن يحافظ على موقفه لأطول فترة ممكنة دون التنازل ولو عن حرف واحد. تُطرح المقترحات وتُعاد صياغتها مرات ومرات، وكل جملة تخضع لمئات التفسيرات والاجتهادات، حتى يصبح الدستور ذاته كأنه لغز قديم لا أحد يرغب في حله، بل الجميع يكتفي بتدوير القطع في دائرة مغلقة.

وفي ظل هذا البحر المتلاطم من الآراء، يبدأ الجميع في إدراك الحقيقة المريرة: لا أحد يرغب في الاتفاق حقًا. فكل طرف يسعى إلى كسب النقاط السياسية، ويتفادى الموافقة على أي شيء قد يبدو وكأنه تنازل، حتى لو كان ذلك يعني استمرار الجمود إلى الأبد. الأسئلة تتكرر، والحوارات تدور حول نفسها، وكأن الزمن قد توقف في هذه الغرفة التي امتلأت بالورق والوعود التي لا تجد طريقها إلى الواقع.

وفي النهاية، وبعد ساعات طويلة من النقاشات التي أنهكت العقول، يصل الجميع إلى نتيجة غير مفاجئة: "سنحتاج إلى المزيد من الوقت". وكأنما هذه العبارة هي الحل السحري الذي ينقذ الجميع من مأزق اتخاذ قرار. يعودون إلى مقاعدهم بأمل أن الجولة القادمة ستكون أكثر حظًا، لكنهم في قرارة أنفسهم يعلمون أن الأمر لن يتغير، وأن المفاوضات ستبقى عالقة في دوامة لا تنتهي، حيث الهدف الحقيقي ليس تعديل الدستور، بل الاستمرار في الحديث عنه دون الوصول إلى شيء ملموس.

وهكذا، يبقى قانون مورفي سيد الموقف في المفاوضات الدستورية: كلما طالت النقاشات، زاد احتمال أن تظل الأمور كما هي، وكأن الجميع يلعبون لعبة غير معلنة: من يستطيع أن يُطيل الحديث دون أن يقول شيئًا؟

٣٨- قانون مورفي للسياسة التعليمية في العراق: "إذا أعلنت الحكومة عن إصلاحات في التعليم، فتوقع أن تكون النتائج عكسية".

في العراق، عندما تعلن الحكومة عن "إصلاحات شاملة" في النظام التعليمي، يشهد الجميع لحظة تشبه افتتاحية فيلم خيالي، حيث وعود براقة تطفو على السطح، والمستقبل المشرق يبدو قاب قوسين أو أدنى. المسؤولون يتحدثون بجدية وكأنهم على وشك إعادة اختراع العجلة، مؤكدين أن هذه الإصلاحات ستجعل من طلاب العراق عباقرة يتفوقون على أينشتاين نفسه، وستنقلنا إلى قمة تصنيف جودة التعليم العالمي بين ليلة وضحاها.

لكن، ما إن يبدأ تنفيذ هذه الإصلاحات حتى يتحول الحلم إلى مغامرة كوميدية مليئة بالمفارقات. فجأة، تصبح المناهج الدراسية مثل متاهة داخل متاهة، حيث يتوه الطالب بين صفحات الكتب المكدسة بالمواد التي تبدو وكأنها قد جُمعت من عدة قرون مختلفة. الدروس التي كان يُفترض أن تجعل التعلم أكثر سهولة، تتحول إلى لغز يحتاج إلى فريق من المحققين لحله، بينما الطلاب والمعلمون يضيعون في هذا الخليط العجيب من المواد والمفاهيم.

وبما أن السوء لا يأتي فرادى، تُقرر الحكومة زيادة عدد الاختبارات والمشاريع، وكأنهم في سباق لجعل حياة الطلاب أشبه بتحد يومي للبقاء على قيد الحياة. كل يوم يأتي بتحد جديد: مناهج جديدةً، اختبارات جديدة، مشاريع تبدو مستوحاة مِّن أحلام ليلية لمخطط تعليمي فقد توازنه. الطلاب يشعرون وكأنهم في برنامج رياضي شديد التعقيد، حيث البقاء للأكثر قدرة على التحمل، وليس للأذكى.

أما المدرسون، فقد أُلقي بهم في مواجهة مباشرة مع نظام جديد يتطلب منهم أن يصبحوا "خبراء في كل شيء". بين ليلة وضحاها، يُطلب منهم تحويل فصولهم الدراسية إلى مراكز بحثية متقدمة، في الوقت الذي لم تُقدم لهم سوى "كتيبات إرشادية" مليئة بالكلمات الكبيرة والخطط الطموحة التي لا علاقة لها بالواقع. المعلمون يجدون أنفسهم في خضم معركة لإبقاء العملية التعليمية قائمة، بينما الفوضى تتزايد من حولهم.

كل محاولة لتحسين الأوضاع تزيد من تعقيدها. الفصول تتحول إلى ساحات للمناوشات الفكرية، حيث الجميع يحاول البقاء على قيد العقل. الطلاب يغادرون المدارس وهم أكثر ضياعًا من ذي قبل، والمعلمون يعودون إلى منازلهم وهم يتساءلون كيف يمكنهم التعامل مع يوم آخر من هذا "الإصلاح."

وفي نهاية المطاف، تأتي الحقيقة المرّة: الإصلاحات التي بُنيت على وعود كبيرة تحولت إلى تجربة تعليمية لم يتوقعها أحد. التعليم، الذي كان من المفترض أن ينقذ الأجيال القادمة، أصبح حملا ثقيلا يدفع الجميع للحنين إلى الماضي. وكأن الحكومة طبّقت قانون مورفي بأكثر الطرق إبداعًا: كلما حاولت إصلاح التعليم، كلما انقلبت الأمور رأسًا على عقب، ليترك الجميع يتساءلون: "هل كانت الإصلاحات هي المشكلة، أم أننا كنا نعيش في حلم طويل؟"

٣٩- قانون مورفي للتعيينات العسكرية في العراق: "إذا تم تعيين قادة عسكريين جدد، فتوقع أن تكون الولاءات الشخصية هي المعيار الأول".

في العراق، عندما يُعلن عن تعيين قادة عسكريين جدد، يشعر الجميع كما لو أنهم في حفل توزيع جوائز غير معلن، حيث المعايير ليست الشجاعة أو الخبرة، بل القدرة على إتقان فن المجاملات والابتسامات في الأوقات المناسبة. يبدو وكأن الأمر يتطلب أكثر من مجرد كفاءة عسكرية؛ يتطلب شهادة في "فن العلاقات الشخصية" و"إدارة الولاءات."

تبدأ المداولات، ويصبح من الواضح أن الأوسمة والشهادات لم تعد كافية لتأمين المنصب. فجأة، تتحول اللقاءات العسكرية إلى شيء أقرب إلى مأدبة عشاء سياسي، حيث الولاءات تُعرض وتُقايض وكأنها قطع شطرنج. في هذه اللعبة، اللاعبون ليسوا بالضرورة الأذكى عسكريًا، بل الأكثر مهارة في تكوين الشبكات والتحالفات الشخصية.

بدلاً من مناقشة خطط الدفاع والهجوم، يتحول النقاش إلى كيفية إدارة شبكة الولاءات والتحالفات الدقيقة. يصبح القائد الذي يتقن قراءة المشهد السياسي أكثر قيمة من القائد الذي يملك خططًا عسكرية ناجحة. ويبدو أن الخطط العسكرية تتركز حول من يملك أكثر الأصدقاء تأثيرًا، وليس من يملك أفضل الاستراتيجيات.

عندما يُعلن عن التعيينات الجديدة، يكون الحماس في أعلى مستوياته، ولكن ليس لأنه تم اختيار الأفضل للوظيفة، بل لأن لعبة الولاءات انتهت، على الأقل لفترة قصيرة. المواطنون يشاهدون هذه العملية كما لو كانت عرضًا مسرحيًا، يعرفون نتيجته مسبقًا: القادة الذين يتسلمون

المناصب هم الذين يجيدون لعبة العلاقات الشخصية، وليس بالضرورة الذين يفهمون ميدان المعركة.

ومع مرور الوقت، يتضح أن التعيينات العسكرية ليست سوى فصل آخر من فصول المسرحية السياسية. الولاءات تُدار كما لو كانت أسهمًا في سوق مالية، ترتفع وتنخفض بناءً على قوة التحالفات الشخصية. وفي النهاية، المؤسسة العسكرية تجد نفسها مشدودة بخيوط رفيعة من الولاءات، بينما تُترك الكفاءة لتكون مجرد تذكار من الماضي.

٤٠- قانون مورفي للإصلاح الانتخابي في العراق: "إذا تم تعديل قانون الانتخابات، فتوقع أن النتائج ستبقى كما هي، لكن بتعقيدات إضافية".

في العراق، عندما يُعلن عن تعديل قانون الانتخابات، تجد الجميع يتساءلون بتفاؤل مشوب بالريبة: "هل سنرى تغييراً حقيقيًا هذه المرة؟" ومع بدء الحديث عن الإصلاحات، يبدو الأمر وكأنك تتلقى دعوة لمشاهدة نسخة محدثة من فيلم قديم؛ نفس القصة، نفس الأبطال، لكن مع بعض المؤثرات الخاصة الجديدة التي تجعل الحبكة أكثر تعقيداً.

السياسيون يعتلون المنصات، يتحدثون بلهجة من اكتشف سر الخلود، وكأنهم على وشك تقديم حل سحري سيجعل العملية الانتخابية "شفافة" و"نزيهة". لكن ما إن تبدأ التفاصيل في الانكشاف، حتى تدرك أن هذا الإصلاح الجديد ليس إلا لعبة تركيب معقدة، كل قطعة فيها تشبه الأخرى، لكنها لا تتناسب معًا تمامًا. فجأة، يتحول التصويت من عملية بسيطة إلى سلسلة من الإجراءات التي تبدو وكأنها اختبارات لمسابقة تلفزيونية: "هل تستطيع ملء كل هذه الأوراق دون أن تفقد عقلك؟"

الناخب، الذي كان يأمل في إحداث فرق، يجد نفسه يتنقل بين لجان الاقتراع، محاولا فك شيفرة التعليمات المعقدة التي كُتبت بلغة لا يفهمها إلا واضعوها. النظام الجديد الذي وعد "بتبسيط العملية"، يبدو وكأنه ابتُكر خصيصًا لتعقيدها. حتى بطاقة الاقتراع أصبحت أشبه بخريطة كنز، تحتاج إلى دليلك الشخصي لتتبع المسارات الصحيحة، وكل خطأ قد يعيدك إلى نقطة البداية.

أما المرشحون، فهم يدركون جيداً أن هذا "التعديل" ليس سوى مرحلة أخرى من سباق قديم، حيث تُعاد صياغة القواعد، لكن النتيجة النهائية

تظل محفوظة. فهم يراقبون هذه المسرحية الانتخابية الجديدة بتململ، يعرفون أن المهم ليس ما يحدث في الصناديق، بل ما يحدث خلف الكواليس. التعديلات بالنسبة لهم مجرد لعبة جديدة يُجيدونها بمهارة: نفس الاستراتيجيات، نفس الوعود، ولكن بديكور مختلف قليلاً.

وعند إعلان النتائج، لا يُفاجأ أحد بأن الوجوه التي تظهر على الشاشات هي نفسها، الوجوه التي ألفتها الساحة السياسية منذ سنوات. التغيير الوحيد الذي حدث هو أن العملية أصبحت أكثر تعقيداً، وكأن الإصلاحات وُضعت لجعل الناخبين يشعرون بأنهم شاركوا في شيء أكبر، بينما النتيجة النهائية لم تتغير قيد أنملة.

في النهاية، يبدو أن تعديل قانون الانتخابات هو أشبه بإعادة ترتيب أثاث غرفة معيشة؛ تضع الكرسي هنا، وتنقل الطاولة هناك، لكنك تظل تجلس في نفس المكان، تشاهد نفس البرنامج على نفس الشاشة، فقط مع مزيد من الفوضى حولك.

٤١- قانون مورفي لتوزيع الثروة في العراق: "إذا وعدت الحكومة بتوزيع عادل للثروات، فتوقع أن ينتهي الأمر بتوزيع الثروات بين المسؤولين فقط".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن خطتها لتوزيع عادل للثروات، يشعر المواطنون وكأنهم على وشك المشاركة في مهرجان توزيع الجوائز الكبرى. أصوات المسؤولين تعلو بتفاؤل مبالغ فيه، يعدون الشعب بأن الثروة ستتدفق كأنهار من الذهب، وستجد كل أسرة نصيبها العادل، حتى ليبدو الأمر وكأننا على وشك اكتشاف "جنة عدن" الاقتصادية.

لكن مع مرور الوقت، يتضح أن هذه "الوعود الذهبية" لم تكن سوى سراب في صحراء الواقع. فبدلاً من تدفق الثروات إلى عامة الشعب، تجد أن الحنفية الذهبية تُفتح في قاعات الاجتماعات المغلقة، حيث يلتف المسؤولون حول المائدة المستديرة، يتبادلون الابتسامات والمصافحات، وكأنهم على وشك تقسيم كنز دفين عثروا عليه في أحد المغارات السحرية.

يبدأ توزيع الثروة، ولكن بدلاً من أن تصل إلى القرى والأحياء الفقيرة، تجد أنها تتسلل برشاقة إلى حسابات بنكية خاصة، تُفتح خصيصًا لهذه المناسبة. المسؤولون الذين تحدثوا بكل حماس عن "العدالة" و"التوزيع المتساوي" يبدون الآن وكأنهم في حفلة سرية لتقاسم الغنائم. كل واحد منهم يأخذ حصته بحذر، يضعها في جيبه الثقيل، ثم ينصرف وكأنه لم يحدث شيء.

في هذه اللعبة الكبيرة، يصبح الشعب مجرد مشاهد في مسرحية هزلية، يتابع فصولها من بعيد. وبدلاً من الحصول على نصيبهم من الثروة، يحصلون على نصيبهم من الخطابات والوعود المتجددة. المسؤولون

يتحدثون عن "تحديات" و"ظروف استثنائية" حالت دون وصول الثروة إلى الجميع، وكأن الثروة هي قطار ضل طريقه في محطة النسيان.

أما المواطن العادي، فهو ينتظر بصبر أن يصل دوره في هذه "الحفلة"، لكن دوره لا يأتي أبدًا. وكلما مرت الأيام، يزداد الأمر وضوحًا: الثروة التي كانت من المفترض أن تُوزع بعدالة، قد وُزعت بالفعل، ولكن بين المسؤولين فقط. والأسوأ من ذلك، أنهم يطالبون الشعب بالصبر، وكأن الصبر سيُحول تلك الوعود المتبخرة إلى حقائق ملموسة.

وفي النهاية، يدرك الجميع أن وعود توزيع الثروة ليست سوى وهم جميل يلوح في الأفق، سرعان ما يتلاشى عندما تقترب منه. قانون مورفي يثبت مرة أخرى أنه سيد الموقف: كلما وُعد الشعب بتوزيع عادل للثروات، كان توزيع الثروة بين المسؤولين هو النتيجة الوحيدة التي يمكن التنبؤ بها بثقة مطلقة.

الثروة التي كانت من المفترض أن تُوزع بعدالة، تتحول إلى مجرد أوراق نقدية يتقاسمها من يملك مفاتيح الخزائن. وفي حين يظل المواطنون يتأملون في هذه الوعود المبهرة، يعلم الجميع في قرارة أنفسهم أن الأمر لم يكن سوى حيلة أخرى في سلسلة الحيل السياسية، حيلة تجعل من العدالة شعارًا يُعلق على الجدران، بينما الثروات تسلك طريقها المعتاد إلى جيوب القلة المحظوظة.

٤٢- قانون مورفي للعلاقات بين الحكومة والشعب: "إذا أعلنت الحكومة عن سماع صوت الشعب، فتوقع أن يكون الصوت الوحيد الذي تسمعه هو صوتها الخاص".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة بفخر أنها ستستمع إلى صوت الشعب، يشعر الجميع وكأنهم في لحظة فارقة، كأن نوافذ جديدة ستُفتح على مصراعيها لتدخل رياح التغيير. المسؤولون يظهرون بابتسامات عريضة، يرددون عبارات مثل "الشفافية" و"التواصل المباشر"، وكأنهم يتحدثون عن اختراع جديد لا يعرفه أحد من قبل.

لكن في الواقع، ما إن تبدأ هذه العملية "الديمقراطية" حتى يدرك الشعب أنهم في مشهد مألوف للغاية. تمامًا كما في فيلم قديم تُعيد مشاهدته، حيث تعرف كل كلمة وكل حركة مسبقًا. الشعب يتحدث، يعبّر عن آماله وأحلامه، ولكن فجأة، تُسحب الستارة وتختفي الكلمات في فوضى من الضجيج البيروقراطي. كلما حاولوا التحدث بصوت أعلى، ارتفعت حولهم جدران الصمت الرسمية، وكأن هناك حصنًا منيعًا يحمي الحكومة من سماع أي صوت غير صوتها.

الحكومة، من مكانها المرتفع، تدعي أنها تُنصت، لكنها في الحقيقة تنظر في مرآة كبيرة، وتسمع فقط صدى كلماتها التي تتردد في الأروقة المغلقة. كل اجتماع يُعقد لسماع "صوت الشعب" يتحول إلى جلسة لتمجيد الذات، حيث يتنافس المسؤولون على إظهار مدى تفانيهم في "خدمة الوطن"، بينما في الواقع، ما يحدث هو نوع من الحوار الداخلي بين الحكومة ونفسها.

الاجتماعات تُعقد، والمناقشات تبدو في ظاهرها حية، لكن الحقيقة أن كل كلمة تخرج من أفواه الشعب تذوب في هواء ثقيل من الخطابات الرسمية.

يُدعى المواطنون لإبداء آرائهم، ولكن بمجرد أن يبدأوا بالحديث، تأتي الكلمات المعدة مسبقًا لتقطع عليهم الطريق، وكأنهم لم يكونوا موجودين من الأساس. وفي نهاية كل جلسة، تصفق الحكومة لنفسها بحرارة، وكأنها أدت دورًا بطوليًا في دراما سياسية من صنعها.

وفي لحظة الإدراك تلك، يفهم الشعب أن "سماع صوتهم" كان مجرد ديكور، جزء من عرض كبير يُعيد نفسه كلما دعت الحاجة. الحكومة تُنصت، نعم، لكن لنفسها، تتحاور مع صدى صوتها، وتبتسم للمرآة التي لا تعكس سوى صورتها. كلما حاول المواطنون أن يرفعوا أصواتهم، قابلتهم الحكومة بإيماءة تُشير إلى الصمت، بينما تستمر في ترديد نفس العبارات الرنانة التي لم تثمر أبدًا عن تغيير.

وفي النهاية، يكتشف الجميع الحقيقة التي كانوا يشتبهون فيها: إعلان "سماع صوت الشعب" ليس سوى تمثيلية أخرى في سلسلة طويلة من الأوهام. وكما يثبت قانون مورفي مجددًا، فإن الصوت الوحيد الذي تُنصت إليه الحكومة حقًا هو صوتها الخاص، يردد نفس الوعود المعلقة في الهواء، ويدفن أحلام الشعب تحت أقدام البيروقراطية.

٤٣- قانون مورفي للمناصب الوزارية في العراق: "إذا تم تعيين وزير جديد، فتوقع أن يبدأ بتحميل الحكومة السابقة مسؤولية كل المشاكل الحالية".

في العراق، كلما أُعلن عن تعيين وزير جديد، ينظر المواطنون إلى المشهد وكأنهم على وشك مشاهدة فصل آخر من المسلسل الطويل "وزير في مأزق". الوزير الجديد يظهر على الشاشات بوجه مشرق وابتسامة عريضة، كما لو كان يلوح بعصا سحرية ستغير مجرى التاريخ. ولكن لا يمضي وقت طويل قبل أن تتحول تلك الابتسامة إلى نظرة قلق، وتتغير اللهجة إلى نبرة درامية معروفة: "المشاكل التي نواجهها اليوم هي إرث ثقيل من الحكومة السابقة".

تخيل هذا الوزير الجديد وهو يدخل مكتبه للمرة الأولى، يشعر وكأنه البطل الذي سيحرر البلاد من قبضة الفوضى. يبدأ بتصفح الأوراق المتناثرة على مكتبه، وكلما قلب صفحة جديدة، تتجعد جبهته أكثر، حتى يصل إلى النتيجة الحتمية: "إنها الحكومة السابقة التي تركت كل هذه الفوضى!"، وكأنما التحديات التي يواجهها الآن هي أشباح تلك القرارات القديمة التي لا تفتأ تطارده.

ومن هنا يبدأ العرض الكبير. الوزير الجديد يجوب المؤتمرات الصحفية، متقنًا دور المحقق الذي يكشف خبايا الماضي. يصف بأسلوب درامي كيف أن كل مشكلة يعاني منها الآن هي نتيجة مباشرة لأخطاء أسلافه، وكيف أن مكتبه أصبح أشبه بمسرح جريمة يتعين عليه فك ألغازها. ولأن الجمهور العراقي قد اعتاد على هذا النوع من العروض، تجدهم يتابعون بشغف، يعرفون أن النهاية ستكون كما هي دائمًا: "لا شيء من هذا خطأي، لقد ورثت الكارثة".

ثم تأتي اللحظة التي ينتظرها الجميع: الوزير يبدأ بالحديث عن خططه المستقبلية. يتحدث بثقة، محاولاً إقناع الجميع بأنه هو الرجل المناسب لإنقاذ الموقف. لكن قبل أن يُقدم أي حلول حقيقية، يتأكد من وضع الأساس المناسب لأعذاره المستقبلية: "نحن نبدأ من الصفر بسبب الإرث الثقيل." وكأنه يُعِدُّ الجميع نفسيًا لأي فشل محتمل بأن يلوموا الماضي لا الحاضر.

في الاجتماعات الحكومية، يمكن توقع المشهد نفسه مراراً وتكراراً: الوزير الجديد يقف بحماس ليعلن عن "مرحلة جديدة"، لكنها دائمًا ما تبدأ بجملة "لنكن واقعيين، نحن نُصلح ما أفسده الآخرون." يجد هذا التصريح الترحيب بين الحضور، ليس لأنه يقدّم شيئًا جديدًا، بل لأنه يوفر للجميع عذراً جاهزاً لتبرير أي تقصير مستقبلي: "إنها ليست غلطتنا"!

ومع مرور الوقت، يدرك المواطنون أن هذا السيناريو ليس إلا جزءًا من تقاليد المنصب. كلما تم تعيين وزير جديد، يعرف الجميع أنه سيبدأ بلعبة اللوم المعتادة، ويلقي بالمسؤولية على عاتق من سبقوه. وكأن كل وزير جديد يتسلم حقيبة وزارية مليئة بالملفات القديمة، لكن الأهم فيها هو "دليل إلقاء اللوم."

وفي النهاية، يثبت قانون مورفي مرة أخرى صحته: كل وزير جديد يأتي محملا بحقيبة من الأعذار، يوزعها بمهارة على الحكومة السابقة، بينما يبدأ رحلته بقليل من التفاؤل وكثير من التبريرات. وعندما يحين الوقت لتسليم الحقيبة لمن يخلفه، سيترك خلفه بعض الأزمات التي ستصبح مادة خام للوزير القادم لبدء فصله الخاص في مسلسل اللوم والاعتذار.

٤٤- قانون مورفي للتحالفات الانتخابية في العراق: "إذا شكلت الأحزاب تحالفاً انتخابياً واسعاً، فتوقع أن ينفجر التحالف بعد أول اجتماع".

في العراق، عندما تُعلن الأحزاب عن تشكيل تحالف انتخابي واسع، يشعر المواطنون كما لو أنهم يتابعون عرضًا سحريًا حيث يُدعى الجمهور لتصديق أن هذا الخليط من التناقضات السياسية سيصمد أكثر من بضع ساعات. قادة الأحزاب يجتمعون بابتسامات عريضة وأيد متشابكة أمام الكاميرات، وكأنهم يكتبون صفحة جديدة في تاريخ التفاهم السياسي، بينما تدور في عقولهم تساؤلات: "من سيُخرج الخنجر أولاً؟"

الضجة الإعلامية تبدأ بترويج عبارات مثل "الوحدة الوطنية" و"التحالف التاريخي"، وكأن هذا التحالف هو المعجزة المنتظرة التي ستحل جميع الأزمات. لكن خلف الكواليس، يدرك الجميع أن هذا التحالف هو أشبه بمحاولة مزج الزيت بالماء في كوب واحد—قد يبدو جميلا للحظة، لكنه ينفصل في النهاية بسرعة.

بمجرد انتهاء مؤتمر الإعلان، يُعقد الاجتماع الأول للتحالف. في البداية، يبدو الاجتماع وكأنه لقاء عائلي دافئ، لكن سرعان ما تتحول تلك الأجواء الودية إلى ميدان معركة. يبدأ النقاش حول "تقسيم الكعكة الانتخابية"، وكل زعيم حزب يتشبث بجزءه كأنه الحبل الأخير في سفينة غارقة. الأصوات ترتفع، والجميع يحاول فرض رؤيته وكأنها الحل الوحيد الممكن، بينما الحقيقة الواضحة هي أن كل حزب لديه أجندة خاصة يخفيها خلف خطاباته المليئة بالوطنية.

سرعان ما يتبخر الحلم الكبير عندما يتذكر كل زعيم حزب أنه في الواقع لا يثق بالآخرين إلا بمقدار ما يثق بساعة رملية مكسورة. تبدأ التناقضات بالظهور بسرعة، وكأن التحالف كان مجرد بناء هش من بطاقات اللعب، تتساقط واحدة تلو الأخرى عند أول نفخة ريح. وقبل أن ينتهي الاجتماع الأول، يتضح للجميع أن التحالف قد انهار بالفعل قبل أن يبدأ.

مع انفضاض الاجتماع، يعود كل زعيم إلى قواعده، يتحدث لمؤيديه عن "الخيانة" و"التآمر" من قبل الآخرين، ويؤكد لهم أنه حاول بكل ما في وسعه أن يُبقي التحالف على قيد الحياة، لكن "الظروف" كانت أقوى. وبالطبع، لا ينسى كل زعيم أن يلقي باللوم على الشركاء الذين خانوا "روح التحالف"، وكأنهم يتحدثون عن قصة حب لم تكتمل.

وفي النهاية، يتبسم المواطنون ساخرين من هذا السيناريو المتكرر، يعرفون أن التحالفات في العراق ليست سوى حلقات قصيرة من دراما سياسية طويلة. كل مرة يُشكل فيها تحالف جديد، يكون الجميع على يقين أن النهاية معروفة سلفًا: انفجار مدو يعيد الأحزاب إلى نقطة البداية، حيث يستعد كل منهم للمعركة المقبلة بأدوات قديمة وأعذار جديدة.

ومع مرور الزمن، يثبت قانون مورفي مجددًا أنه لا يمكن أن يكون هناك تحالف انتخابي واسع يدوم في العراق. فالتحالفات هنا تشبه أوراق الشجر في الخريف: تتجمع مع الريح لتطير مع أول نسمة. وبذلك، تظل الحقيقة الوحيدة هي أن كل حزب يغني على ليلاه، في وقت ترفض فيه ليلى الاستماع إلى أي من هذه الألحان المتنافرة.

٤٥- قانون مورفي للاتصالات الحكومية في العراق: "إذا أعلنت الحكومة عن تطوير في الاتصالات، فتوقع أن تزداد الفجوة الرقمية".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن خطط "طموحة" لتطوير قطاع الاتصالات، يشعر المواطنون وكأنهم على وشك مشاهدة عرض سحري جديد، حيث تُلقى الوعود كتعويذات، وتُبنى الأحلام على أجنحة شبكات خيالية. المسؤولون يظهرون على الشاشات وكأنهم قادة ثورة تكنولوجية، يتحدثون بثقة عن "التحول الرقمي" و"التقدم الإلكتروني"، ويعدون بأن الإنترنت سيصبح كالنسيم الذي يداعب الجميع دون استثناء.

لكن، وكما هو الحال دائمًا، ما إن تبدأ عملية التطوير حتى يتضح أن السحر ليس حقيقيًا. فبدلاً من أن ينطلق الإنترنت بسرعة الضوء، تجد نفسك محاصراً في دوامة من التباطؤ والانقطاع. التحول الرقمي الذي وعدت به الحكومة يبدأ في التحول إلى لغز رقمي، حيث البيانات تتحرك ببطء يشبه مشية السلحفاة على الرمال الساخنة، والمواطنون يجدون أنفسهم محاطين بشاشات التحميل الدائرية التي لا نهاية لها.

المواطنون، الذين كانوا يحلمون بمستقبل تكنولوجي مشرق، يكتشفون بسرعة أن التطوير ليس إلا كلمة براقة تُستخدم لتغطية فجوة رقمية تتسع يومًا بعد يوم. كل محاولة لتحسين الاتصال تبدو وكأنها تجربة جديدة في عالم من الغموض، حيث التقدم يسير إلى الخلف، وكأن الحكومة اخترعت نوعًا جديداً من التكنولوجيا الذي يجعل الأمور أكثر تعقيداً بدلاً من تسهيلها.

وفي المناطق الريفية، تتحول وعود "التغطية الشاملة" إلى نكتة موسمية. المواطنون هناك يراقبون الشاشات بحثًا عن إشارة تختفي قبل أن تظهر، وكأنهم يلاحقون طيفًا في صحراء واسعة. القصص عن وصول التكنولوجيا إلى "آخر قرية" تصبح مادة للضحك في الليالي الطويلة، حيث يقصّها الجميع وكأنها حكاية خيالية تُروى للأطفال.

حتى في المدن الكبرى، حيث من المفترض أن تكون الاتصالات أفضل، يُصاب الناس بخيبة أمل متزايدة. بين انقطاعات الإنترنت والمكالمات المتقطعة، يصبح التواصل مع العالم الخارجي مغامرة بحد ذاتها. ويستمر المسؤولون في الحديث عن "التقدم الرقمي" و"بنية تحتية متطورة"، لكن ما يصل إلى الناس هو مجرد نسخة باهتة من وعود لم تُنفذ.

كلما زادت الحكومة في الحديث عن "تطوير الاتصالات"، زاد شعور المواطنين بأنهم يعيشون في فيلم خيال علمي حيث التقنية المذهلة موجودة فقط على الورق. الفجوة الرقمية التي كان من المفترض أن تلتئم، تتحول إلى هاوية لا يمكن عبورها، وتصبح كل محاولة للإصلاح مجرد خطوة أخرى نحو تعميق هذه الفجوة.

وفي نهاية المطاف، يتضح للجميع أن "التطوير في الاتصالات" ليس إلا شعارًا جديدًا يُضاف إلى قائمة طويلة من الوعود الحكومية التي تتبخر في الهواء. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن الإعلان عن تطوير الاتصالات يعني شيئًا واحدًا فقط: أن الفجوة الرقمية ستتسع، وسيظل المواطنون ينتظرون الوعد الذي يظل معلقًا في الأفق، بعيدًا عن متناول الأيدي.

٤٦- قانون مورفي للرقابة المالية في العراق: "إذا شددت الحكومة الرقابة على الإنفاق، فتوقع أن تزداد التجاوزات في مكان آخر".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة بحماسة أنها ستشدّد الرقابة على الإنفاق، يشعر المواطنون وكأنهم يشاهدون عرضًا جديدًا في سيرك السياسة، حيث يحاول الجميع قيادة الفيل الكبير عبر حلقة ضيقة بينما يعزفون ألحانًا من "النزاهة" و"المحاسبة". المسؤولون يطلّون على الشاشات بوجوه مطمئنة، يطمئنون الشعب بأن الفساد قد وُضع أخيرًا تحت المجهر، وأن الأموال العامة ستُحرس وكأنها كنز مدفون تحت جبل شاهق.

لكن ما إن تبدأ عجلات الرقابة بالدوران، حتى يظهر العرض الحقيقي: عرض من الفساد البهلواني الذي يتقن فنّ الاختفاء وإعادة الظهور في أماكن جديدة تمامًا. حينما تُغلق ثغرة هنا، تُفتح بوابة هناك، وكأن الفساد في العراق قد تعلّم مهارات الهروب من فصول السحر في مدارس هوجوورتس.

الوزراء والمسؤولون يستعرضون جداولهم وتقاويمهم بفرحة المنتصر، يشيرون بفخر إلى التقارير التي تُظهر انخفاضًا "كبيرًا" في التجاوزات المالية. لكن، في الوقت نفسه، يتسلل الفساد إلى زوايا النظام المالي غير المراقبة، حيث تبدأ التجاوزات بالنمو مثل نباتات الصبار في صحراء قاحلة، لا تحتاج إلا لقليل من الغفلة لتزدهر وتنتشر.

وفي حين تستمر الحكومة في إعلان انتصاراتها على الفساد، يتساءل المواطنون بابتسامات ساخرة: "إذا كانت الرقابة مشددة هنا، فمن الذي يراقب باقي الزوايا؟" الواقع هو أن تشديد الرقابة في جانب، يؤدي إلى ارتخاء الحبال في جانب آخر، وكأن الفساد قد أصبح سيركًا متنقلا، يتحرك بخفة من مكان إلى آخر، مخلفًا وراءه الحيرة والارتباك.

في هذه اللعبة، يتحول المسؤولون إلى لاعبي شطرنج متوهمين بأنهم قد وضعوا الملك في الزاوية، لكنهم يفاجؤون بأن الرقعة قد اتسعت فجأة وأن الفارس قد قفز إلى مربع آخر غير متوقع. ومع كل محاولة لتضييق الخناق على الفساد في جانب، تجد أن التجاوزات قد نقلت نفسها ببساطة إلى مكان آخر، ربما تحت مسمى جديد أو في ميزانية غير معلنة.

وفيما تتزايد التقارير التي تُشيد بجهود الحكومة في مكافحة الفساد، يستمر المواطنون في تبادل القصص عن التجاوزات التي ظهرت في أماكن جديدة لم تكن في الحسبان. يبدو وكأن الفساد قد أصبح شبحًا قادرًا على التحول إلى أي شكل يتطلبه الوضع، مستفيداً من كل محاولة حكومية لتقييده. وكلما أغلقت الحكومة بابًا، وجدت أن النوافذ قد فُتحت على مصراعيها، مما يجعل الهروب أكثر سهولة من ذي قبل.

وفي نهاية المطاف، يتضح للجميع أن الرقابة المالية ليست سوى جزء من لعبة أكبر، حيث الفساد يتنقل بحرية، يتكيف مع الظروف الجديدة، ويواصل الانتشار كالدخان الذي لا يمسك. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن تشديد الرقابة على الإنفاق لا يعني سوى شيء واحد: أن التجاوزات ستنتقل إلى مكان آخر، بعيداً عن الأنظار، حيث يمكنها أن تزدهر دون أي عوائق.

وفي النهاية، يتحول كل إعلان حكومي عن تشديد الرقابة إلى مادة دسمة للنكت في المقاهي والأسواق. يضحك الناس قائلين: "نعم، شددوا الرقابة هنا، لكن أين سنكتشف التجاوزات الجديدة؟" في هذه اللعبة، يبدو أن الفساد دائمًا ما يكون بخطوة متقدمة، يختبئ في الأماكن التي لم تخطر على بال أحد بعد.

٤٧-قانون مورفي للإعلام السياسي في العراق: "إذا أطلقت الحكومة حملة إعلامية لتوضيح موقف معين، فتوقع أن تثير مزيداً من التساؤلات".

في العراق، عندما تُقرر الحكومة إطلاق حملة إعلامية لتوضيح موقف معين، يبدأ المواطنون بشدّ أحزمتهم استعداداً لرحلة مليئة بالغرائب والتناقضات. تُشغل أجهزة التلفاز والراديو، وتنتشر اللافتات في كل زاوية وركن، وكأن البلاد تستعد لاستقبال خبر عظيم سيزيل الغموض عن كل شيء. المسؤولون يظهرون على الشاشات بأصوات رنانة وابتسامات واثقة، يشرحون بعناية ودقة موقف الحكومة، وكأنهم يتحدثون عن معادلة رياضية بسيطة سيفهمها الجميع فوراً.

لكن، في اللحظة التي تبدأ فيها الحملة، يشعر المواطنون وكأنهم قد أُلقوا في دوامة من الأسئلة الجديدة. كلما حاولوا الفهم أكثر، زادت الأمور تعقيداً، وكأن الحكومة قد اكتشفت طريقة سحرية لتحويل البسيط إلى معقد، والواضح إلى غامض. التصريحات، التي كان من المفترض أن تكون شافية وكافية، تتحول إلى ألغاز تحتاج إلى فريق من المحققين لحلها.

مع مرور الوقت، يبدأ المواطنون في التساؤل: "إذا كان هذا هو التوضيح، فما الذي كانوا يحاولون إخفاءه؟" بدلاً من أن تُقدم الحملة إجابات، تجدها تُثير عشرات الأسئلة الأخرى. الكلمات تُستخدم بمهارة لإخفاء أكثر مما تُظهر، وكل جملة تنتهي بنقطة تفتح الباب على سيل من علامات الاستفهام.

الحكومة، التي كانت تنوي بصدق توضيح موقفها، تجد نفسها فجأة محاصرة بتساؤلات لم تكن في الحسبان. في كل مرة تُطرح فيها الحملة الإعلامية، يتسع الجدل، وتزداد التكهنات. المسؤولون، الذين كانوا

يأملون في إنهاء النقاش، يكتشفون أنهم قد أطلقوا عاصفة من الجدل المستمر، وكأنهم قد دخلوا في لعبة شطرنج مع خصم غير مرئي لا يمل من طرح الأسئلة المحيرة.

وفي وسط هذه الفوضى، يتحول المواطنون إلى خبراء في قراءة ما بين السطور، يحاولون فك شيفرات الحملات الإعلامية كما لو كانوا يحلون لغزاً في رواية بوليسية. كل كلمة تُفحص بعناية، وكل جملة تُقرأ مراراً وتكراراً بحثًا عن المعنى المخفي. وما يزيد الأمور طرافة هو أن كل محاولة لتوضيح الموقف تبدو وكأنها تضيف مزيداً من الغموض، وكأن الحكومة قد قررت عمداً أن تجعل من كل تصريح لغزاً يستحق التحليل العميق.

وفي النهاية، يتضح أن الحملة الإعلامية لم تفعل سوى إضافة طبقة جديدة من التعقيد على الموقف. المواطنون، الذين كانوا يأملون في الحصول على إجابات بسيطة ومباشرة، يجدون أنفسهم غارقين في بحر من التساؤلات والشكوك. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن كل محاولة حكومية لتوضيح موقف ما، لا تؤدي إلا إلى زيادة التساؤلات، وتحويل الواضح إلى غامض، وكأن الغموض هو الحليف الحقيقي في لعبة الإعلام السياسي.

وفي كل مرة تُطلق فيها الحكومة حملة جديدة، يبتسم المواطنون بسخرية ويتساءلون: "ما الجديد الذي سيُخفيه هذا التوضيح؟" لأنهم تعلموا أن التوضيحات الحكومية ليست إلا بداية لحلقة جديدة من التساؤلات التي لن تنتهي أبداً.

٤٨- قانون مورفي للأحزاب الصغيرة في العراق: "إذا حاول حزب صغير الحصول على مقعد في البرلمان، فتوقع أن يواجه عقبات غير متوقعة".

في العراق، عندما يقرر حزب صغير أن يدخل مضمار الانتخابات، يبدو الأمر وكأنه مغامرة محفوفة بالمخاطر في حكاية خرافية. أبطال هذه القصة هم مجموعة من الحالمين الذين يؤمنون أن إرادتهم الحديدية ستفتح لهم أبواب البرلمان المغلقة. ينطلقون بحماس يشبه حماس فرسان في مهمة نبيلة، حاملين شعاراتهم البسيطة التي تلامس قلوب الناس، على أمل أن يظفروا بمقعد صغير في قاعة البرلمان المهيبة.

لكن سرعان ما يتضح أن هذا الطريق ليس مجرد سباق انتخابي، بل هو أشبه بمحاولة تسلق جبل تعلوه السحب الداكنة، بينما تتساقط الصخور من السماء. يواجه الحزب الصغير قوانين انتخابية غامضة تبدو وكأنها كُتبت بلغة الألغاز، مصممة خصيصًا لجعل الصغار يتعثرون في كل خطوة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، يبدأ العرض الكوميدي الحقيقي. العقبات تتوالى بشكل غريب؛ فجأةً، يختفي المتطوعون، وتتبخر اللافتات من الشوارع كما لو أن رياحًا سحرية قد أزاحتها بعيدًا. وسائل الإعلام تبدو وكأنها دخلت في حالة نسيان غامضة، لا تتذكر إلا الأحزاب الكبيرة التي تسيطر على المشهد. وكلما حاول الحزب الصغير رفع صوته، وجد أن مكبرات الصوت قد اختفت أو تم استبدالها بأخرى معطوبة، وكأن قوى خفية تتآمر لإسكاتهم.

ثم تأتي مرحلة الأوراق الانتخابية، وهي المرحلة التي تتحول فيها الأمور إلى كوميديا سوداء. تجد أن اسم الحزب الصغير قد اختفى بين سطور

الأوراق الكثيرة، أو ربما كُتب بحجم صغير جداً يجعل العثور عليه أقرب إلى مهمة مستحيلة. حتى إذا نجح الناخب في العثور على الخانة المناسبة، قد يواجه تعقيدات غريبة في عملية التصويت تجعل التصويت للحزب أشبه بحل لغز معقد.

وفي يوم الانتخابات، يتفاجأ أعضاء الحزب بأن صناديق الاقتراع تبدو وكأنها قررت الاحتفاظ بالأصوات كذكرى، أو ربما تعاني من "خلل فني" يجعل عملية الفرز أقرب إلى سحب ورق اليانصيب. وبعد أيام من الانتظار الطويل، يتبين أن المقعد البرلماني الموعود قد طار إلى جهة أخرى، ربما بسبب "خطأ حسابي بسيط" أو "تدخل تقني مفاجئ."

وفي نهاية المطاف، يتعلم الحزب الصغير درسًا مريراً في السياسة العراقية: أن تكون صغيراً يعني أن تواجه العقبات غير المتوقعة، وأن تتوقع أن تكون رحلة الوصول إلى البرلمان مليئة بالمطبات التي لا تخطر على البال. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن محاولة حزب صغير للظفر بمقعد في البرلمان تعني دخول عالم مليء بالتحديات التي تفوق كل التوقعات، وتحويل الأحلام إلى نكتة يتداولها الجميع.

ومع ذلك، يظل أعضاء الحزب الصغير، رغم كل الصعاب، متمسكين بحلمهم، عازمين على الاستمرار، لأنهم يعلمون أن التحديات هي جزء من اللعبة، وربما، في يوم ما، سيحققون انتصاراً يستحق أن يُروى كحكاية تتناقلها الأجيال في مقاهي بغداد وضواحيها، ليس فقط كقصص سياسية، بل كقصص بطولية يستلهم منها الجميع.

٤٩- قانون مورفي للطاقة في العراق: "إذا أُطلقت مبادرة لتحسين قطاع الطاقة، فتوقع أن تزداد الانقطاعات الكهربائية".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن مبادرة جديدة لتحسين قطاع الطاقة، يشعر المواطنون وكأنهم على وشك مشاهدة عرض سحري مثير، ولكنهم في الوقت نفسه يستعدون لما هو قادم كما لو أنهم يتوقعون خدعة غير متوقعة. المسؤولون يتحدثون بحماس عن التحول الكبير، و"الطاقة المستدامة" و"شبكات الكهرباء الذكية"، وكأنهم على وشك تحويل البلاد إلى جنة مضيئة لا ينقطع فيها التيار لحظة واحدة.

لكن مع إطلاق هذه المبادرة العظيمة، تبدأ سلسلة من الأحداث الغريبة. فجأة، وكأن قوى خفية تلعب في خلفية المشهد، تبدأ الانقطاعات الكهربائية في الازدياد بشكل غامض. تلك الانقطاعات التي كانت في السابق مجرد زائر عابر، تتحول إلى ضيف دائم يقيم في كل منزل، وكأن الكهرباء قررت أن تأخذ إجازة طويلة بلا عودة.

في الأحياء والمنازل، يتأهب الناس لاستقبال المبادرة كما لو أنها تحذير من عاصفة قادمة. المولدات تُشحن استعداداً للساعات الطوال من الظلام، والشموع تُشترى بالجملة وكأنها العملة الوطنية الجديدة. الجيران يتجمعون حول محلات الكهرباء، يتبادلون القصص عن فترات الانقطاع المتزايدة، محاولين فك شفرة هذه المبادرة التي يبدو أنها صُممت خصيصاً لتعريفهم بفن العيش في الظلام.

وفي هذه الأثناء، يظهر المسؤولون مرة أخرى، ولكن هذه المرة بنبرة مطمئنة، يشرحون للمواطنين أن "الانقطاعات هي جزء من عملية التطوير"، وأن "المشكلات تحت السيطرة". وبينما يحاول المواطنون هضم هذه "الحقيقة الجديدة"، يدركون أن مبادرة تحسين الطاقة قد تحولت إلى

اختبار لصبرهم، وكأنهم في سباق دائم مع العتمة، يحاولون النجاة بشموعهم ومولداتهم.

الأكثر سخرية هو عندما تعلن الحكومة عن "إنجازات" المبادرة، بينما يعيش المواطنون في ظلام دائم. الحكومة تُشيد بخفض استهلاك الطاقة و"زيادة كفاءة الشبكات"، لكن كل ما يشعر به المواطنون هو ارتفاع حرارة الصيف دون أي تكييف، وصوت المولدات الذي أصبح النغمة المألوفة في كل حي. وكأن المبادرة كانت مجرد دعوة لزيادة الطلب على الشموع والمولدات، وتحويل الصيف إلى موسم جديد لأجهزة الطوارئ.

وفي النهاية، يتعلم العراقيون أن كل مبادرة لتحسين قطاع الطاقة هي في الحقيقة دعوة للاستعداد للأسوأ. فكل إعلان عن تحسين يبدو وكأنه بداية لفصل جديد من فصول الظلام المتواصل. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن كل محاولة لتحسين الوضع تؤدي بشكل لا يُصدق إلى تعقيده أكثر، وكأن الشبكة الكهربائية قد قررت أن تظل عدوة لكل ما يحمل اسم "تحسين" أو "تطوير."

ومع مرور الوقت، يتحول الحديث عن تحسين قطاع الطاقة إلى نكتة يتبادلها الناس في المقاهي والمجالس. يسألون ساخرين: "هل سمعتم عن المبادرة الجديدة؟" قبل أن ينفجر الجميع في ضحك مرير، مدركين أن أفضل ما يمكنهم فعله هو التمسك بشموعهم والاحتفاظ بمولداتهم قيد التشغيل، لأنهم يعرفون أن المبادرة القادمة قد تكون مجرد بداية لمزيد من الظلام، حيث النور لم يعد سوى حلماً بعيد المنال.

٥٠- قانون مورفي للقضاء في العراق: "إذا تمت إحالة قضية فساد كبرى إلى القضاء، فتوقع أن تستغرق وقتاً طويلاً قبل صدور الحكم أو تموت القضية في مهدها".

في العراق، عندما تحال قضية فساد كبرى إلى القضاء، يستعد المواطنون لمشاهدة مسرحية قضائية طويلة الأمد، حيث العدالة ترتدي عباءة بطيئة وتجلس بهدوء في مقاعدها، مستعدة لخوض سباق الماراثون. تبدأ القضية بإثارة كبيرة، الكاميرات تتوجه نحو قاعات المحكمة، وألسنة الصحفيين تتراقص على وقع الكلمات الكبيرة: "مكافحة الفساد" و"تحقيق العدالة". وكأن الحكم سيصدر في أي لحظة، وستنقلب الدنيا رأسًا على عقب.

ولكن، كما يتوقع الجميع، تبدأ المحاكمة بتناغم بطيء وممل، حيث تُقدم الأدلة وكأنها دروس من كتاب التاريخ القديم. الأوراق تتكدس، والجلسات تُؤجل، والشهود يتسللون ببطء، وكأنهم شخصيات في رواية بوليسية تُكتب بيد كاتب يحب التأمل. فجأة، يبدأ المواطنون في التساؤل: "هل سنرى النهاية في حياتنا أم ستصبح هذه القضية إرثًا للأجيال القادمة؟"

في قاعات المحاكم، يتحدث القضاة بلغة قانونية معقدة، يزنون كل كلمة وكأنها تحمل سر الكون. المحامون يُبدعون في تحويل القضية إلى حقل من الألغام القانونية، حيث كل حركة تُقابل بتأجيل، وكل تأجيل يتحول إلى جلسة جديدة تحمل مزيدًا من التأجيلات. وكأن القضية أصبحت لعبة شطرنج، يتحرك فيها كل طرف بحذر، لكن لا أحد يرغب في الوصول إلى نهاية اللعبة.

ومع مرور الأيام، تبدأ القضية في التلاشي، وكأنها قطرة ماء في صحراء واسعة. الناس ينسونها ببطء، تحل محلها قضايا جديدة وأخبار أخرى. المسؤولون يتحدثون عن "مزيد من التحقيقات" و"التدقيق في التفاصيل"،

وكأنهم يستمتعون برؤية الوقت يمضي دون أن يتغير شيء. القضية تدخل في سبات عميق، تشبه قصراً قديمًا مهجوراً، لا يزوره إلا الريح في الليالي الباردة.

وفي هذه الأثناء، يتحول الحديث عن القضية إلى نوع من الترفيه، نكتة تروى في المقاهي والمجالس. المواطنون يتساءلون بابتسامة: "هل سمعتم أي جديد عن تلك القضية؟" وكأنهم يسألون عن فيلم طويل لا يعرف أحد نهايته. الجميع يضحكون، لأنهم يعرفون أن القضية قد لا تنتهي أبدًا، وأن العدالة في هذا البلد قد تكون مثل الشمس في يوم غائم: تُرى من بعيد، ولكنها لا تُشرق أبدًا.

وفي النهاية، يثبت قانون مورفي مرة أخرى قوته: كل قضية فساد كبرى تحال إلى القضاء هي بداية لقصة قد تكون بلا نهاية. ومع مرور الوقت، تصبح القضية مجرد ذكرى، قصة تُروى في الليالي الطويلة، حيث العدالة تتحول إلى فكرة تتلاعب بها عقارب الساعة، تبقى ثابتة في مكانها، دون أن تحرك ساكنًا.

٥١- قانون مورفي للرقابة في العراق: "إذا شددت الحكومة الرقابة على قطاع معين، فتوقع أن يزدهر الفساد في القطاع نفسه".

في العراق، عندما تعلن الحكومة عن تشديد الرقابة على قطاع معين، يشعر المواطنون كما لو أنهم على وشك مشاهدة حلقة جديدة من مسلسل طويل، حيث البطل الرئيسي ليس الرقابة، بل الفساد الذي يرتدي عباءة الابتكار. المسؤولون يخرجون على الناس بوجوه جادة، يلوحون بقوانين جديدة ووعود صارمة، ويتحدثون عن "حملة تنظيف" شاملة، وكأنهم يستعدون لدخول معركة ضد عدو قديم يعرفونه جيداً.

لكن، وكما يعرف الجميع، ما إن تبدأ الرقابة في ممارسة سطوتها حتى يُظهر الفساد قدراته الخاصة على التكيف. إنه أشبه بمخلوق أسطوري، يتغير ويتلون، ويجد لنفسه مسالك جديدة وسط غابة القوانين. كلما أُغلقت أمامه أبواب، فتح نوافذ خفية لم تكن مرئية من قبل. الفساد في هذه الحالة ليس مجرد عدو، بل هو فنان يتقن لعبة التخفي، وكلما زادت الضغوط عليه، زاد إبداعه في الابتعاد عن الأنظار.

في تلك المكاتب التي يُفترض أن تُصبح أكثر نظافةً، يبدأ الفساد في التسلل بخفة، مثل دخان يتسلل من تحت الأبواب المغلقة. العقود والصفقات تُبرم في الظلام، وكأن الرقابة نفسها قد تحولت إلى شاهد صامت على ما يجري. بدلاً من القضاء على الفساد، تتحول الرقابة إلى جزء من المشهد، تتعايش مع ما يحدث وكأنها جزء من اللعبة.

أما المواطنون، فقد أصبحوا خبراء في قراءة المشهد من زواياهم الخاصة. يدركون أن كل خطوة تُتخذ لتشديد الرقابة تعني في الحقيقة أن الفساد قد أخذ نفسًا عميقًا واستعد للجولة القادمة. يتحدثون في مجالسهم ومقاهيهم عن كيف أن التشديد على الرقابة قد أضاف فقط طبقات جديدة

من التعقيد، وكيف أن الفساد قد أظهر مرونة تشبه تلك التي يمتلكها لاعب جمباز محترف.

وفي النهاية، يتضح للجميع أن الرقابة المشددة قد تكون مجرد حافز للفساد ليزدهر بشكل أكثر تعقيداً. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن محاولة السيطرة على الفساد من خلال الرقابة المكثفة ليست إلا دعوة للفساد ليُعيد تشكيل نفسه بشكل أكثر ذكاءً وخداعًا. ومع كل إعلان جديد عن حملة رقابية، يبتسم المواطنون ويتهامسون: "هل نحن مستعدون لرؤية النسخة الجديدة من الفساد؟" قبل أن ينفجر الجميع في ضحك مرح، مدركين أن الرقابة قد خلقت فقط مشهداً جديداً في هذه اللعبة التي لا تنتهي.

٥٢- قانون مورفي للميزانية العامة في العراق: "إذا تم تخصيص ميزانية لقطاع معين، فتوقع أن يُهدر جزء كبير منها في النفقات الإدارية".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن تخصيص ميزانية لقطاع معين، يبدو الأمر وكأنه عيد وطني، تُرفع فيه الأعلام، وتُطلق الوعود، ويعيش المواطنون على أمل أن تكون هذه الأموال هي المفتاح الذهبي لحل مشاكلهم. المسؤولون يتحدثون بحماس عن المشاريع القادمة، تُنظم المؤتمرات الصحفية، ويُعرض الجميع وكأنهم يضعون حجر الأساس لجسر يعبر إلى المستقبل.

لكن، سرعان ما يتحول هذا الأمل إلى كوميديا سوداء. بمجرد أن تُعتمد الميزانية، تبدأ الأوراق بالانتشار، ويتحول التركيز من تنفيذ المشاريع إلى كيفية توزيع الأموال على "النفقات الإدارية". وكأن الميزانية كانت مجرد طعام شهي قُدم على مائدة بيروقراطية ضخمة، يتقاسمها المسؤولون على شكل اجتماعات لا تنتهي، ومكاتب فخمة، وأثاث جديد، وحتى أكواب القهوة المصنوعة من أفخر الأنواع.

في كل قطاع تُخصص له الميزانية، تبدأ الرحلة البيروقراطية. تتشكل اللجان الخاصة لدراسة توزيع الميزانية، وكل لجنة تحتاج إلى مكاتب، وكل مكتب يحتاج إلى تجهيزات جديدة، وكل تجهيزات تحتاج إلى موافقات، والموافقات تحتاج إلى لجان أخرى للمراجعة. وبينما المواطنون ينتظرون بدء العمل، تجد أن الميزانية قد تبخرت في الهواء الطلق على شكل نفقات إدارية لا علاقة لها بالمشاريع نفسها.

المشاريع التي كانت تُعرض على شاشات التلفزيون وكأنها إنجازات كبرى، تتحول إلى ملفات تُركن على الرفوف، بينما يظل المواطن

يتساءل: "أين ذهب كل هذا المال؟" والجواب يأتي سريعًا في شكل تقارير طويلة تحمل عناوين مبهرة، لكن في تفاصيلها تجد أن الجزء الأكبر من الميزانية قد صرف على الاجتماعات والمراجعات و"التقييمات"، وليس على البناء أو التنفيذ.

وفي نهاية المطاف، يتضح أن "النفقات الإدارية" هي اللص الخفي الذي يأخذ النصيب الأكبر من الكعكة. ومع مرور الوقت، يتعلم المواطنون أن تخصيص ميزانية لقطاع معين يعني في الحقيقة أن جزءًا كبيراً من هذه الأموال سيُخصص لإرضاء وحش البيروقراطية الجائع. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن الميزانية المخصصة لأي قطاع ستُستهلك أولاً في تغذية هذا الوحش، وربما يُترك بعض الفتات للمشروع الفعلي.

ومع كل إعلان عن ميزانية جديدة، يُدرك المواطنون أن ما سيُنفذ فعلاً هو تمويل المزيد من الاجتماعات، وشراء المزيد من الكراسي الجلدية، وتجهيز المزيد من المكاتب الفاخرة. وفي النهاية، تتحول الميزانية العامة إلى نكتة يتداولها الناس، يتساءلون ساخرين: "كم سيبقى للمشروع نفسه؟" وهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن الإجابة غالبًا هي: "ليس كثيراً".

٥٣- قانون مورفي للنفط في العراق: "إذا أُعلن عن اكتشاف نفطي جديد، فتوقع أن تثار حوله خلافات داخلية وإقليمية".

في العراق، عندما يُعلن عن اكتشاف نفطي جديد، يتخيل المواطنون للحظة أن هذا الاكتشاف هو التذكرة الذهبية للخروج من عنق الزجاجة، والبوابة السحرية نحو حياة مريحة مليئة بالرفاهية. يعقد المسؤولون المؤتمرات الصحفية، ترتفع أصوات الفخر والإشادة بالثروة الجديدة التي "ستغير مسار البلاد". لكن، كما يعلم الجميع، ما إن تبدأ الأخبار بالتداول، حتى يُفتح الباب لدوامة جديدة من الخلافات التي تجعل النفط يبدو وكأنه لعنة أكثر من كونه نعمة.

ما إن يُعلن عن هذا الاكتشاف، حتى تبدأ الخلافات الداخلية في الظهور. المناطق المتنازع عليها تصبح فجأة موضع اهتمام الجميع، وكأن البئر الجديدة قد أيقظت طموحات كانت نائمة. تبدأ الأطراف المختلفة بالتنافس على الحق في ملكية هذا الكنز الجديد، وكل طرف يستعين بخبراء قانونيين وجغرافيين لإثبات أن البئر تقع "دون شك" ضمن حدوده. المسألة لم تعد مجرد اكتشاف نفطي، بل أصبحت حرب خرائط قديمة ووثائق تاريخية.

ثم يأتي الدور الإقليمي، حيث تبدأ الدول المجاورة في إبداء "اهتمامها" بالاكتشاف. الحدود تتسع وتضيق على الورق، والخرائط تتحول إلى أدوات في لعبة شطرنج معقدة. كل دولة ترى أن لها الحق في نصيب من هذا الكنز، والبيانات الرسمية تبدأ في الصدور، كل واحدة تحاول فرض واقع جديد على الأرض. وكأن النفط المكتشف لم يكن مدفونًا في باطن الأرض، بل في قلب نزاع ينتظر لحظة الانفجار.

وفي وسط هذا الصراع، يجد المواطن نفسه عالقًا بين وعود الثراء وأصوات النزاعات. ينظر إلى الأخبار، ويرى كيف أن الحلم النفطي تحول إلى

كابوس من المفاوضات والبيانات المتضاربة. يضحك في سره، يتساءل: "أين هي الثروة التي وُعدنا بها؟" بينما يعلم جيداً أن النفط الذي اكتُشف قد يكون السبب في انطلاق سلسلة جديدة من الأزمات.

المسؤولون يحاولون تهدئة الوضع، يتحدثون عن "حلول دبلوماسية" و"حوار بنّاء"، لكن الجميع يعرف أن ما ينتظرهم هو جولات لا نهاية لها من المفاوضات التي قد تستمر لعقود. وفي النهاية، يتضح أن الاكتشاف النفطي لم يكن سوى الشرارة التي أشعلت نار الخلافات من جديد، تاركًا الجميع يتساءلون: "هل كان من الأفضل ألا نكتشف شيئًا؟"

وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن أي اكتشاف نفطي جديد في العراق لا يُستقبل بالاحتفالات فقط، بل يفتح الباب لعواصف من الخلافات والصراعات. ومع كل إعلان عن اكتشاف جديد، يتحول الفرح إلى ترقب، والثراء المحتمل إلى أزمة محتملة. في النهاية، يظل المواطن العراقي يترقب ما سيحدث، مبتسمًا بحذر، يعلم أن الذهب الأسود هو في كثير من الأحيان مجرد بداية لفصل جديد من التحديات.

بهذا النص، يتضح أن كل اكتشاف نفطي جديد ليس مجرد حدث اقتصادي، بل هو بداية لسلسلة من المواقف المضحكة والمبكية في الوقت نفسه، حيث تتحول الثروة المحتملة إلى سبب آخر للصراع والتوتر.

٥٤- قانون مورفي للاستثمارات العامة في العراق: "إذا تم الإعلان عن استثمار كبير في البنية التحتية، فتوقع أن تتأخر الأعمال أو تتوقف".

في العراق، عندما تُعلن الحكومة عن استثمار ضخم في البنية التحتية، يضجّ المواطنون بالآمال الكبيرة، ويبدأ الجميع في رسم خيالات عن شوارع جديدة، جسور مبهرة، ومستشفيات تلمع كالقصور. يُطلق المسؤولون تصريحاتهم الرنانة، تُعقد المؤتمرات الصحفية، وتُعرض الصور ثلاثية الأبعاد للمشاريع المستقبلية وكأن بغداد ستتحول إلى مدينة من مدن المستقبل.

لكن، وكما جرت العادة، ما إن يبدأ العمل على الأرض حتى تظهر الأيادي الخفية لقانون مورفي. تبدأ الجرافات بالحفر، ويرتفع الغبار في الأفق، ليشعر الناس أن هناك شيئًا كبيرًا يحدث بالفعل. لكن سرعان ما يتحول المشهد إلى ساحة من الفوضى البيروقراطية. فجأة، تتوقف الجرافات، ويعود العمال إلى منازلهم، وكأن هناك تعويذة ألقيت على المشروع فأدخلته في سبات عميق.

"التأخير لأسباب فنية" هو العذر الذي يتكرر في كل مرة، وكأن "الأسباب الفنية" أصبحت الشماعة التي تُعلق عليها جميع الأزمات. فجأة، تبدأ الأوراق بالتكدس على مكاتب المسؤولين، تُطلب المزيد من الدراسات والموافقات، وتتحول المشروعات الطموحة إلى لوحات منسية معلقة على جدران المكاتب الحكومية. المسؤولون يتحدثون عن "التحديات غير المتوقعة"، بينما المواطنون يتساءلون: "هل نحن بحاجة إلى معجزة لتحريك هذه المشاريع؟"

وفي هذه الأثناء، تبدأ الأعذار بالانتشار مثل الأعشاب الضارة. تجد أن "النقص في التمويل" يظهر فجأة، وكأن المال قد تبخر في الهواء. يتحدثون

عن "تعديلات في الخطط" و"تغييرات في العقود"، وكأن هذه التعديلات قد أصبحت هي المشروع نفسه. الطرقات التي كانت من المفترض أن تُشق، تتحول إلى حفر كبيرة تنتظر أن تُدفن من جديد، والجسور التي كان من المقرر بناؤها تظل مجرد أعمدة بلا جسد.

ومع مرور الوقت، تتحول المشاريع إلى قصص تُروى على موائد العشاء. المواطنون يتبادلون النكات حول الجسر الذي لم يُبنى، والمستشفى الذي لم يكتمل، وكأن كل استثمار كبير هو بداية لحكاية جديدة من التسويف والتأجيل. يصبح التأخير جزءًا من الروتين اليومي، حتى أن البعض يبدأ في مراهنات حول عدد الأيام التي سيمر قبل أن يعود العمل إلى الحياة، إن عاد أصلاً.

وفي النهاية، يتعلم الجميع درسًا قاسيًا: في العراق، كلما تم الإعلان عن استثمار كبير في البنية التحتية، فإن التأخير هو النتيجة الأكثر توقعًا. وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن أي مشروع كبير يبدأ بوعود كبيرة وينتهي بتأخيرات أكبر. يتبادل المواطنون الضحكات الساخرة، يتساءلون متى سيبدأ العمل فعلاً، ثم يستديرون ويواصلون حياتهم، مدركين أن هذه المشاريع قد تظل عالقة في متاهة البيروقراطية إلى الأبد.

هكذا، تتحول الاستثمارات العامة إلى مادة للنكات والتندر، حيث يتعلم المواطنون أن يتوقعوا المزيد من التأجيلات بدلاً من النتائج الموعودة. يصبح انتظار الإنجاز أشبه بالانتظار في طابور طويل لا نهاية له، حيث الأمل الوحيد هو أن يرى النور في يومٍ ما، في مستقبلٍ قد لا يأتي أبدًا.

٥٥- قانون مورفي للتمثيل الشعبي في العراق: "إذا أُجريت انتخابات جديدة، فتوقع أن تكون نسبة المشاركة منخفضة أو أن تواجه نتائجها انتقادات".

في العراق، عندما يُعلن عن انتخابات جديدة، تتحول البلاد إلى مسرح كبير تُرفع فيه الستائر على مشهد ديمقراطي طالما حلم به الجميع. المرشحون يظهرون في كل مكان، يتحدثون بحماس عن التغيير والإصلاح، واللافتات الانتخابية تملأ الشوارع وكأنها دعوات لحفل كبير ينتظره الجميع. ولكن خلف كل هذا البريق، يكمن واقع ساخر يعرفه المواطنون جيداً.

يوم الانتخابات، تُفتح مراكز الاقتراع، ولكن بدلا من الحشود المتدفقة، تجد الهدوء يسود الموقف وكأن اليوم هو إجازة غير معلنة. الناخبون، بدلاً من التوجه إلى صناديق الاقتراع، يفضلون قضاء يومهم في أي مكان آخر، وكأن التصويت لم يعد له طعم. نسبة المشاركة تكون منخفضة إلى حد يجعل السؤال الأكبر ليس "من سيفوز؟" بل "كم من الناس شاركوا فعلاً؟"

ومع انتهاء يوم الاقتراع، تبدأ النتائج بالظهور، لكنها لا تجلب معها الفرحة بل سلسلة جديدة من التساؤلات والانتقادات. كل طرف يعتقد أن النتائج كانت "مُوجهة" أو "غير شفافة"، وتبدأ التصريحات النارية من كل حدب وصوب. وسائل الإعلام تتحول إلى منصات للنقاش الحاد، حيث يتحول كل صوت وكل ورقة انتخابية إلى موضوع للجدل والتحليل.

المواطنون، بدورهم، يتابعون هذه المسرحية الساخرة من منازلهم، يتبادلون النكات حول الانتخابات وكأنها فيلم قديم شاهدوه مرات عديدة. "هل ذهبت للتصويت؟" يسأل أحدهم، فيرد الآخر بابتسامة

ماكرة: "كنت مشغولا بمشاهدة النتائج التي نعرفها مسبقًا." الانتخابات تتحول إلى لعبة يتجنبها الكثيرون، حيث الفائز الحقيقي يبدو أنه هو الشك وليس أي مرشح.

وفي الأيام التالية، تنخفض حدة الجدل، ولكن الشعور باللاجدوى يبقى. الانتخابات، التي كان من المفترض أن تكون فرصة للتغيير، تتحول إلى محطة أخرى من محطات الانتقاد واللامبالاة. النتائج تُعلن، لكن ظل الشكوك يبقى مخيماً على المشهد، وكأن الانتخابات قد فقدت بريقها وأصبحت مجرد إجراء روتيني.

وكما يثبت قانون مورفي مرة أخرى، فإن الانتخابات في العراق ليست مجرد حدث ديمقراطي، بل هي فصل آخر في كتاب لا نهاية له من التساؤلات والانتقادات. ومع كل إعلان عن انتخابات جديدة، يتحول الحديث إلى شكوك ونكات حول النتيجة النهائية، وكأن الشعب قد تعلم أن الانتخابات ليست سوى فرصة لتأكيد أن الأمور ستبقى على حالها، مهما كانت النتائج.

وفي النهاية، تتحول الانتخابات إلى جزء من الموروث الشعبي، تروى كحكاية يتناقلها الناس، حيث النتائج ليست سوى بداية لنقاش لا ينتهي، والانتخابات تتحول من وسيلة للتغيير إلى موضوع للسخرية والمفارقات

٥٦- قانون مورفي لتصريحات تحسين الخدمات في العراق: "إذا صرح السياسيون بتحسين الخدمات العامة، فتوقع أن تستمر الشكاوى من سوء الخدمات".

في العراق، عندما يعتلي السياسيون المنصات ليطلقوا تصريحاتهم الرنانة عن "تحسين الخدمات العامة"، يتنفس المواطنون الصعداء ظاهريًا، لكن في داخلهم، يعلمون أن هذه التصريحات ما هي إلا مقدمة لفصل جديد من فصول الكوميديا الواقعية. الكلمات تطير في الهواء مثل الألعاب النارية، تُضيء السماء للحظات، ثم تتلاشى تاركة وراءها ظلامًا مألوفًا.

تتوالى وعود المسؤولين عن الطرقات التي ستصبح كأنها ملساء كالمرايا، والمياه التي ستتدفق نقية كأعذب الينابيع، والكهرباء التي ستضيء البيوت دون انقطاع. لكن ما إن تبدأ هذه الوعود بالتساقط على أرض الواقع حتى تذوب في حرارة الشمس العراقية، لتكشف عن وجهها الحقيقي: حفريات الطرق تزداد عمقًا، والمياه تأتي مزينة بلون الصدأ الذي لم تفلح فيه حتى تصريحاتهم، والكهرباء تلعب دورها المعتاد في لعبة "الحضور والغياب."

يعيش المواطنون هذه المفارقة اليومية، بين تصريحات تُبث على الشاشات وواقع يرفض التغيير. الشكاوى تستمر في التدفق كما كانت، من انقطاع المياه إلى الشوارع التي تُغرقها الأمطار في كل شتاء. يبدو أن التصريحات قد أصبحت جزءًا من الطقوس اليومية، مثل شرب الشاي في الصباح، يُستمع إليها دون توقع كبير، وكأنها خلفية موسيقية للحياة اليومية.

وفي المقاهي وعلى أرصفة الشوارع، تنتشر النكات كالنار في الهشيم. "هل سمعت آخر تصريح عن تحسين الخدمات؟" يسأل أحدهم بتهكم، فيرد الآخر بابتسامة عريضة: "نعم، ولكنني ما زلت أبحث عن تلك الخدمات

في خريطتي!" تصبح التصريحات مثل أسطورة يتداولها الناس، قصة يرويها الكبار للصغار قبل النوم، لكن الجميع يعرف نهايتها قبل أن تبدأ.

ومع كل تصريح جديد، يتعلم الناس أن التصريحات حول تحسين الخدمات هي في حقيقتها إعلان ضمني عن استمرار الوضع على ما هو عليه. كأن قانون مورفي أصبح هو القاعدة الذهبية: كلما صدرت وعود جديدة، كان ذلك إشارة للمواطنين بأن ينتظروا المزيد من التأخير والمزيد من الإحباطات. كأن المسؤولين، بغير وعي، قد تحولوا إلى مؤلفي قصص تتكرر، حيث الكلمات تُلقي بظلالٍ على الواقع، لكنها لا تصلح منه شيئًا.

وفي نهاية المطاف، تتحول هذه التصريحات إلى جزء من التراث الشعبي، مثل الأمثال التي تحمل في طياتها حكمة مُرّة. المواطنون يبتسمون بتواطؤ كلما سمعوا وعدًا جديدًا، يعلمون أن التحسين قد لا يأتي أبدًا، وأن الشكاوى ستظل تملأ الجو، مثل صدى بعيد لتلك الوعود التي لم تتحقق. وهكذا تستمر الحياة في العراق، حيث التصريحات تظل مجرد كلمات، تتلاشى في الهواء، بينما يبقى الواقع ثابتًا، ثابتًا كالجبل الذي لا يتحرك.

٥٧- قانون مورفي لتصريحات دعم الصناعة المحلية في العراق: "إذا وعد السياسيون بدعم الصناعة المحلية، فتوقع أن تظل المنتجات المستوردة تسيطر على السوق".

في العراق، عندما يُعلن السياسيون عن خططهم لدعم الصناعة المحلية، ينتعش الأمل في نفوس المواطنين وكأنهم يتلقون وعداً بجني الذهب من التراب. كلماتهم تبدو وكأنها قد خرجت من قوالب مصنوعة خصيصًا لإبهار العقول، تتحدث عن تحويل العراق إلى قوة صناعية قادمة. المؤتمرات الصحفية تتحول إلى منصات للوعود الكبرى، والخطط تُرسم على الورق وكأنها خريطة كنز تنتظر أن تُكتشف.

ولكن كما هي الحال دائمًا، سرعان ما يتبدد هذا الأمل تحت وطأة الواقع. الأسواق تظل مكتظة بالمنتجات المستوردة، وكأن دعم الصناعة المحلية كان مجرد حلم لليلة واحدة. المواطنون يتجولون بين أرفف المحلات، بحثًا عن أي شيء يحمل شعار "صنع في العراق"، لكن ما يجدونه هو زحام من البضائع المستوردة التي تتباهى بتفوقها، تاركة المنتجات المحلية تائهة في الزوايا المهملة.

السياسيون يواصلون إطلاق الوعود، ولكن المستوردون يدركون أن الكلمات لا تُغيّر من قواعد اللعبة شيئًا. كلما ازداد الحديث عن دعم الصناعة المحلية، ازدادت طلباتهم من الخارج، وكأنهم يعرفون أن الوعود لن تتجاوز حدود التصريحات. المواطنون يتابعون هذا السيناريو بعين ناقدة، يعرفون أن الأسواق لن تتغير، وأن المنتجات المستوردة ستظل تهيمن على المشهد.

في المحلات، تقف المنتجات المستوردة بجرأة، تجذب المستهلكين بجودتها وأسعارها، بينما تبقى المنتجات المحلية، إن وجدت، في الخلفية، تكافح

من أجل لفت الأنظار. أحدهم يسأل بتهكم: "أين المنتجات المحلية؟" فيُرد عليه بابتسامة محايدة: "ربما لا تزال في طريقها إلى السوق"، وكأنها في سباق طويل لا نهاية له.

ومع مرور الوقت، تصبح وعود دعم الصناعة المحلية مادة للسخرية. يتحدث الناس عن "خطط الدعم" كما يتحدثون عن أمطار غزيرة متوقعة في صحراء قاحلة، كلمات تحمل معها الأمل لكنها لا تجد طريقها إلى الواقع. المنتجات المستوردة تستمر في الهيمنة، والوعود تتبخر كضباب الصباح تحت شمس حارقة، وكأن دعم الصناعة المحلية فكرة تُرسم في السماء ولا تُلامس الأرض أبدًا.

وفي النهاية، يتعلم الجميع أن هذه الوعود ليست إلا جزءًا من دورة لا تنتهي. كأن قانون مورفي هو الحاكم الفعلي: كلما تكررت الوعود بدعم الصناعة المحلية، كانت تلك إشارة لاستمرار السيطرة الأجنبية على الأسواق. ومع كل إعلان جديد، يلتفت المواطنون لبعضهم البعض بابتسامات مدركة، يعلمون أن الواقع سيبقى كما هو، وأن "صنع في العراق" سيظل شعارًا بلا منتجات تملأ الرفوف.

وهكذا، تتحول تصريحات دعم الصناعة المحلية إلى قصة تحكى بتهكم وسخرية. المواطنون يتحدثون عن هيمنة المنتجات المستوردة وكأنها حقيقة لا تتغير، بينما تبقى الصناعة المحلية على الهامش، تنتظر دورها في مشهد لم يُكتب له أن يتحقق. في هذا المشهد المستمر، تبقى الوعود كلمات تطير في الهواء، بينما تظل المنتجات المستوردة راسخة في مكانها، تحكي حكاية سوق لم يعرف التغيير.

٥٨- قانون مورفي لتصريحات العلاقات مع المعارضة في العراق: "إذا أعلن السياسيون عن فتح حوار مع المعارضة، فتوقع أن يتعثر الحوار أو ينتهي بلا نتائج".

في العراق، عندما يُعلن السياسيون بحماس عن "فتح حوار شامل" مع المعارضة، تشعر وكأن هناك حفلا كبيراً على وشك أن يبدأ، لكن المدعوين يعرفون جيداً أن الحفل ربما لن يُقام أبداً. تبدأ التصريحات تتطاير كالعصافير، مليئة بالوعود البراقة والنيات الحسنة، وكأن الخصوم السياسيين سيجلسون معًا على طاولة واحدة ويتبادلون الورود بدلاً من الاتهامات.

لكن، وكما هو الحال في كل مرة، ما إن تبدأ الاجتماعات حتى يتضح أن الحوار ليس سوى لعبة شطرنج معقدة، حيث يحاول كل طرف تحريك قطعته دون أن يُظهر نواياه الحقيقية. كل جملة تُقال تكون محملة بالتحفظات، وكل ابتسامة تخفي وراءها شكوكًا لا تنتهي. وكأن الحوار قد أصبح أشبه برحلة في متاهة لا مخرج لها، حيث كل طريق يؤدي إلى جدار مسدود.

المسؤولون يصرحون للإعلام بأن "النقاشات تسير في الاتجاه الصحيح"، ولكن الجميع يعلم أن هذا الاتجاه هو دوامة تدور في مكانها. المعارضة تُطالب بما تعرف أنه لن يمنح، والحكومة تقدم تنازلات تبدو سخية على الورق، لكنها لا تحمل في الواقع سوى سراب. الجلسات تمتد لساعات، وربما لأيام، وفي النهاية، تعود الأطراف إلى حيث بدأت، دون أن يتحرك شيء.

في الكواليس، تبدأ التسريبات والتكهنات. "هل سمعتم؟" يسأل أحدهم، "الحوار دخل في مرحلة حرجة!"، ويرد آخر: "مرحلة حرجة؟ لقد كان

كذلك منذ اللحظة الأولى!"، ويتحول الحوار إلى موضوع للتهكم والسخرية. المواطنون يتابعون الأخبار، ليس على أمل في نتائج إيجابية، بل لمجرد مشاهدة العرض المتكرر الذي يعرفون نهايته مسبقًا.

ومع مرور الوقت، تتلاشى الضجة الإعلامية حول الحوار، وتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه. الجميع يتنفس الصعداء، وكأنهم قد أُعفوا من عبء ثقيل. التصريحات التي كانت تملأ الهواء بالآمال تتحول إلى ذكريات بعيدة، والحوار الذي كان يُفترض أن يقرب الأطراف يبقى معلقًا في الهواء، دون أن يلامس الأرض.

وفي النهاية، يتعلم العراقيون درسًا قديمًا في لعبة السياسة: حين يُعلن السياسيون عن فتح حوار مع المعارضة، فإن النتائج غالبًا ما تكون معلقة في السماء، لا تلامس الأرض أبدًا. وكأن قانون مورفي قد أضاف قاعدة جديدة إلى قاموس السياسة: كلما بدأ حوار، كان الفشل يلوح في الأفق، ليس كاحتمال، بل كقاعدة ثابتة.

وهكذا، يتحول الحديث عن الحوار مع المعارضة إلى قصة تُروى بسخرية في المقاهي والمجالس. الجميع يعرف أن الحوار لن يصل إلى أي مكان، لكنه سيظل حاضرًا في تصريحات السياسيين، مثل حلم جميل يُروى لكنه لا يتحقق. في هذه اللعبة التي لا تنتهي، يبقى الحوار مجرد عنوان يُضاف إلى قائمة طويلة من الوعود التي لا تثمر، تاركًا الجميع يتساءلون: "هل كان هناك حوار في الأساس؟"

٥٩- قانون مورفي لتصريحات بناء الدولة في العراق: "إذا أعلن السياسيون عن بناء دولة قوية ومستقرة، فتوقع أن تستمر الصراعات السياسية على السلطة".

في العراق، عندما يعتلي السياسيون المنصات ليعلنوا بصوت جهوري عن خططهم لبناء دولة قوية ومستقرة، يعرف المواطنون أن هناك فصلاً جديداً من اللعبة السياسية على وشك أن يبدأ. الكلمات تُطلق وكأنها رصاصات في الهواء، تملأ الأجواء بوعود عن الاستقرار والرخاء، لكن الجميع يعلم أن وراء هذه الأوهام، تنتظر الصراعات السياسية لتكتب نهاياتها المعروفة.

بمجرد أن تهدأ الأجواء، تبدأ الكواليس في العمل على تفكيك هذه التصريحات. الاجتماعات المغلقة تتحول إلى ميادين للصراع على النفوذ، حيث يسعى كل طرف للسيطرة على أكبر حصة من الكعكة السياسية. في هذه الأثناء، يبدو أن بناء الدولة الذي تحدثوا عنه قد اختفى في خضم هذه المعارك، تاركًا المواطن العادي يتساءل عن مصير تلك الأحلام التي وُعد بها.

السياسيون يستمرون في الحديث عن "القوة" و"الاستقرار"، لكن الواقع يتحدث بلغة مختلفة تمامًا. الصراعات التي كان من المفترض أن تحل، تتفاقم أكثر، وتتحول إلى عقبات جديدة في طريق بناء الدولة. المواطنون يراقبون هذه الأحداث وكأنهم يشاهدون مسلسلا طويلاً، حيث يتغير الأبطال، لكن القصة تبقى كما هي: وعود كبيرة تتلاشى أمام مصالح ضيقة.

في الشوارع والمقاهي، يصبح الحديث عن "بناء الدولة" موضوعًا للسخرية. الناس يتبادلون النكات حول كيفية أن كل إعلان عن الاستقرار

يؤدي إلى مزيد من الفوضى. "هل سمعت آخر تصريح عن بناء الدولة؟" يسأل أحدهم، فيرد الآخر ضاحكًا: "أجل، ولكن يبدو أنهم يبنون الدولة على أوراق، لا على أرض الواقع!" وكأن هذه التصريحات لم تعد تثير سوى الضحك المرير.

في أروقة السياسة، تصبح التصريحات عن بناء دولة قوية مجرد ستار دخاني يخفي وراءه المعارك الحقيقية. كل طرف يحاول الاستفادة من اللحظة، يقيس خطواته بدقة، ويعيد رسم خطوط المواجهة. الدولة القوية التي يتحدثون عنها تصبح مثل قطعة جبن في وسط لعبة شد الحبل، حيث لا أحد يريد أن يخسر، لكن لا أحد يفوز أيضًا.

ومع مرور الوقت، يدرك المواطنون أن التصريحات عن بناء دولة قوية ليست سوى مقدمة لفصل جديد من فصول الصراع على السلطة. كأن قانون مورفي قد نقش في قلب السياسة العراقية: كلما ارتفعت الأصوات بالحديث عن الاستقرار، كلما زادت الانقسامات عمقًا. في النهاية، تتحول هذه التصريحات إلى مجرد قصة أخرى تحكى بمرارة وسخرية، حيث يتساءل الجميع: "هل سنرى يومًا هذه الدولة القوية، أم أنها ستظل حبيسة الخطب والشعارات؟"

وهكذا، يبقى بناء الدولة القوية مجرد حلم يتأرجح بين تصريحات السياسيين وصراعاتهم المستمرة. كل تصريح جديد يولد أملاً زائفًا، ويتبعه نزاع لا ينتهي، تاركًا المواطنين يتأملون في الحقيقة المرّة: أن الدولة القوية التي يتحدثون عنها قد تظل سرابًا في أفق السياسة العراقية.

٥٩- قانون مورفي لتصريحات التحالفات الدولية في العراق: "إذا صرح السياسيون بأن تحالف العراق الدولي قوي، فتوقع أن تظهر مشاكل مع الحلفاء في وقت لاحق".

في العراق، عندما يعتلي السياسيون المنصات ويتحدثون بثقة عن قوة التحالفات الدولية، يشعر المواطنون وكأنهم يشاهدون عرضًا احتفاليًا كبيراً، حيث تُلقى الكلمات مثل الزهور في الهواء، تتطاير بنغمة واحدة مشيدةً بالعلاقات المتينة التي لا تنفصم. لكن خلف كل هذا ألبريق، يعرف الجميع أن هذه التصريحات هي مجرد تمهيد لفصل جديد من الدراما السياسية، حيث تنتظر المشاكل لتضرب في الوقت المناسب.

بمجرد أن تنتهي الحفلة الإعلامية، تبدأ المشاكل في الظهور ببطء، كما لو أن الحلفاء قد قرروا فجأة أن يفتحوا ملفات كانت مطوية بعناية. يبدأ التوتر يتسلل بين السطور، حيث تتحول كلمات المجاملة إلى عبارات دبلوماسية مشفرة تحمل في طياتها إشارات إلى خلافات متنامية. وكأن التحالف القوي الذي صُرح عنه كان في الحقيقة بناءً هشًا، ينتظر فقط لمسة خفيفة لينكسر.

في الكواليس، تنطلق الشائعات والتسريبات، ويتحدث الجميع عن "اختلافات في الرؤى" و"تحفظات لم تكن مرئية من قبل". المواطنون يلاحظون هذه التحولات بعين ناقدة، يتهامسون فيما بينهم: "يبدو أن الحلفاء ليسوا سعداء كما يدّعون"، ويرد الآخر بابتسامة ساخرة: "من كان يظن أن القوة تكمن في التفاصيل الصغيرة؟". يبدأ الحديث عن التحالفات وكأنها مباراة شطرنج، حيث كل حركة محسوبة وكل خطوة تحمل في طياتها احتمالية المفاجآت.

السياسيون يسارعون لاحتواء الموقف، يتحدثون عن "تفاهم عميق" و"حوار بناء"، لكن المواطن العادي يعلم أن هذه الكلمات ليست سوى ضمادات تُوضع على جروح أكبر بكثير. وكأن التحالفات التي اعتُبرت قوية قد تحولت إلى سلسلة من الأوراق التي تنزلق واحدة تلو الأخرى، حيث تُختبر المتانة في كل منعطف، وتبقى المخاوف حاضرة في كل زاوية.

في المقاهي وعلى الأرصفة، تصبح هذه التصريحات مادة دسمة للنكات. "قالوا تحالف قوي!" يضحك أحدهم، فيرد آخر: "نعم، قوي لدرجة أنه قد يتلاشى عند أول خلاف بسيط!" يبدو أن التحالفات الدولية في ذهن المواطن قد تحولت إلى اختبار لصبرهم على تقلبات السياسة، حيث يعرف الجميع أن القوة التي يتحدثون عنها هي في كثير من الأحيان مجرد وهمٍ يتبخر مع أول خلاف.

ومع مرور الوقت، يتعلم العراقيون أن التصريحات عن التحالفات الدولية هي في الحقيقة إشارة إلى أن المشاكل قادمة. وكأن قانون مورفي قد كتب نهاية القصة مسبقًا: كلما زادت الثقة المعلنة في التحالفات، كلما اقتربت لحظة الكشف عن الصراعات الخفية. وفي النهاية، تتحول هذه التحالفات إلى قصة أخرى تضاف إلى قائمة طويلة من الحكايات التي تروى بنبرة مازحة، حيث يسأل المواطنون: "أي جزء من التحالف سينهار هذه المرة؟" وهم يعلمون أن اللعبة لم تنته بعد، وأن التحالفات القوية غالبًا ما تصمد حتى تأتي أول ريح معاكسة.

٦٠- قانون مورفي لتصريحات مكافحة الإرهاب في العراق: "إذا صرح السياسيون بأن الإرهاب قد انتهى، فتوقع أن تحدث هجمات جديدة في أماكن غير متوقعة".

في العراق، عندما يعلن السياسيون بحزم أن "الإرهاب قد انتهى"، يعلو التصفيق وتملأ الكلمات الأجواء كأنها وعد بالأمان الأبدي. لكن في مكان ما، خلف هذه الكلمات المطمئنة، يعرف المواطنون أن الحقيقة قد تكون أقل بريقًا. فكلما ارتفعت رايات النصر، تنساب في الأفق ظلال غير مرئية تحمل معها ملامح الفوضى القادمة.

الخطابات تتوالى، والوعود تُطلق بكل ثقة، لكن الجميع يدرك أن هذه اللحظات من الهدوء هي مقدمة لأحداث غير متوقعة. وكأن الإرهاب، في سخرية منه، يختار الأماكن الأكثر هدوءًا والأقل خطرًا، ليُظهر للعالم أن لديه قدرة خارقة على إعادة كتابة قواعد اللعبة. لا يتعامل مع الأماكن المتوقعة، بل يفضل تلك الزوايا الخفية التي لا يراقبها أحد، وكأنه يستمتع بمفاجأة الجميع في كل مرة.

في الأيام التي تلي تلك التصريحات المطمئنة، تتحول المدن إلى ساحة انتظار صامتة. الشوارع تمتلئ بالحركة، ولكن خلف هذه الحركة هناك قلق غير معلن. المواطنون يراقبون بعيون متيقظة، يبحثون عن أي علامة غير مألوفة، وكأنهم يعرفون أن ما أُعلن عن نهايته قد يُبعث من جديد في لحظة غير متوقعة.

السياسيون، الذين كانوا بالأمس يتحدثون عن الانتصار الحاسم، يجدون أنفسهم أمام هجمات جديدة تظهر كأنها تنبثق من العدم. يتحدثون مرة أخرى عن "تحقيقات معمقة" و"إجراءات أمنية مشددة"، لكن هذه العبارات تبدو وكأنها قد فقدت معناها مع تكرارها. المواطنون، من جهتهم،

يتابعون هذه التصريحات بنوع من اللامبالاة الساخرة، يعلمون أن الحكاية لم تنتهِ، بل هي فقط تأخذ منحنى جديداً.

في المقاهي وعلى أرصفة الشوارع، تصبح تصريحات نهاية الإرهاب مادة للسخرية اليومية. "قالوا إنه انتهى!" يقول أحدهم مبتسمًا، فيرد الآخر: "نعم، انتهى ليعود مرة أخرى في مكان غير متوقع!" وكأن الجميع قد أصبحوا خبراء في قراءة المشهد، يعرفون أن الإعلان عن الانتهاء هو في الحقيقة بداية جديدة، وأن اللعبة مستمرة بلا توقف.

ومع مرور الوقت، يدرك العراقيون أن تصريحات نهاية الإرهاب ليست سوى فصل جديد في رواية طويلة. وكأن قانون مورفي قد كتب فصوله هنا: كلما أعلنوا عن النصر، اقتربت لحظة الهجوم القادم. وفي النهاية، تتحول هذه التصريحات إلى قصص يتناقلها الناس بضحكات مشوبة بالقلق، حيث يتساءل الجميع: "أين سيكون الهجوم التالي؟" وهم يعلمون أن اللعبة لم تنتهِ، وأن الإرهاب يعرف كيف يلعبها بأفضل طريقة.

٦١- قانون مورفي للتصريحات حول السيادة في العراق: "إذا أكد السياسيون أن السيادة الوطنية مصونة، فتوقع أن تُثار قضية جديدة تتعلق بالتدخل الأجنبي".

في العراق، عندما يظهر السياسيون على شاشات التلفاز ليؤكدوا بثقة أن "السيادة الوطنية مصونة"، يشعر المواطنون وكأنهم يستمعون إلى سيمفونية مألوفة ولكنها متكررة. كلماتهم تلمع كالذهب في الهواء، وتبدو السيادة وكأنها حصن محكم لا تقترب منه الرياح. ولكن الجميع يعلم أنه ما إن تنتهي هذه التصريحات، حتى تبدأ الرياح غير المرئية بالتحرك، وكأنها تهمس: "حان وقت التدخل".

فور انتهاء التصريحات، تبدأ الشائعات تتسلل من زوايا الأخبار، وكأن كلمات السياسيين كانت مجرد ستار دخاني يُخفي وراءه أحداثًا غير متوقعة. خلال أيام قليلة، تجد البلاد نفسها في خضم نقاشات جديدة حول "التدخل الأجنبي"، سواء كان ذلك ضغطًا دبلوماسيًا، أو تفاهمات خلف الأبواب المغلقة، أو حتى اتفاقيات تُثير الجدل. وكأن السيادة التي قيل إنها مصونة، قد وجدت نفسها مرة أخرى تحت الأضواء الساطعة للنقاشات حول من يتحكم فعلاً في القرار الوطني.

السياسيون يخرجون لطمأنة الشعب بأن "كل شيء تحت السيطرة"، ويتحدثون عن "سيادة قوية" و"تفاهمات دولية مبنية على الاحترام المتبادل". لكن المواطن البسيط، الذي سمع هذه الكلمات مرات عديدة من قبل، يعرف جيداً أن هذه التصريحات ليست سوى غطاء لمحاولة تهدئة الأجواء بينما يستمر التدخل الأجنبي في إيجاد طريقه إلى قلب المشهد السياسي.

في المقاهي والشوارع، يبدأ المواطنون في تبادل النكات والضحكات حول هذه "السيادة المصونة". "قالوا إن السيادة مصونة!" يعلق أحدهم ساخراً، فيرد الآخر: "نعم، مصونة حتى يصل التدخل الأجنبي بأحدث إصدار!" وكأن الجميع يعرفون أن اللعبة مستمرة، وأن هذه التصريحات ما هي إلا جزء من سيناريو مألوف يتكرر بانتظام.

ومع مرور الوقت، يتعلم العراقيون أن تصريحات السيادة ليست سوى جرس إنذار بأن التدخل الأجنبي يقترب. وكأن قانون مورفي قد كتب نصه هنا أيضًا: كلما أُعلنت السيادة، كان ذلك إشارة إلى أن الرياح الخارجية ستهب قريبًا. وفي النهاية، تتحول هذه التصريحات إلى نوع من الطقوس السياسية التي تُتلى في كل مناسبة، بينما يظل الجميع يتساءلون بمرارة ممزوجة بالضحك: "ما هو التدخل الجديد الذي سنتحدث عنه هذا الأسبوع؟" وهم يدركون أن السيادة، على الرغم من كل الشعارات، قد تكون فكرة تتلاعب بها الرياح.

٦٢- قانون مورفي للتصريحات عن المصالحة في العراق: "إذا صرح السياسيون بأن المصالحة الوطنية قد اكتملت، فتوقع أن تظهر توترات جديدة بين الفصائل والطوائف".

في العراق، عندما يعلن السياسيون بفخر أن المصالحة الوطنية قد اكتملت، يتنفس المواطنون الصعداء للحظة، وكأنهم يودعون فترة من التوترات والصراعات. تتردّد الكلمات في الهواء بنغمة طمأنينة، توحي بأن الجميع قد تصافحوا وتجاوزوا خلافاتهم، وأن البلاد على وشك أن تدخل عصراً جديداً من الوئام. ولكن كما يعرف الجميع، فإن هذه التصريحات غالبًا ما تكون مجرد مقدمة لفصل جديد من التوترات التي لم تكن في الحسبان.

فور انتهاء التصريحات الرسمية، يبدأ المواطنون في مراقبة الأفق بحذر، يعلمون أن هذه المصالحة المعلنة قد تكون الهدوء الذي يسبق العاصفة. لا تمر أيام كثيرة حتى تبدأ الأخبار تتوالى عن تصاعد التوترات بين الفصائل المختلفة، وكأن الإعلان عن المصالحة كان إشارة خفية لاستئناف الصراع، لكن في أشكال جديدة غير متوقعة. يتساءل المواطنون: "هل كانت المصالحة حقيقية أم مجرد وهم آخر من أوهام السياسة؟"

السياسيون يحاولون التمسك بالصورة الوردية التي رسموها للمصالحة، يتحدثون عن "استثناءات" و"أحداث فردية"، لكن المواطن العادي يعرف أن ما يحدث هو أكثر من مجرد صدفة. كأن المصالحة لم تكن سوى لوحة جميلة سقطت من الحائط، تاركة خلفها شروخًا كانت مخفية تحت السطح. تبدأ الفصائل في التمترس خلف مواقفها، وتعود الطوائف إلى أدوارها المعتادة في لعبة الشد والجذب، وكأن المصالحة لم تكن إلا هدنة مؤقتة في حرب لا تنتهي.

في المقاهي والشوارع، يتحول الحديث عن المصالحة إلى موضوع للنكات الساخرة. "قالوا المصالحة اكتملت!" يعلق أحدهم بابتسامة ساخرة، فيرد آخر: "نعم، اكتملت تمامًا مثل جسر مبني على الهواء!" وكأن الجميع يعرف أن هذه التصريحات ما هي إلا نوع من التمني، وأن الواقع يحمل في طياته مفاجآت غير سارة. المواطنون يعتادون على هذا النمط، حيث يُعلن عن المصالحة في كل مرة كإنجاز كبير، لكن سرعان ما تُكشف الحقائق عن استمرار التوترات وكأن شيئًا لم يتغير.

ومع مرور الوقت، يدرك العراقيون أن تصريحات المصالحة ليست سوى إعلان غير رسمي عن بداية فصل جديد من التوترات. كأن قانون مورفي قد وجد مكانه هنا أيضًا: كلما أعلنوا عن نهاية الصراع، كان ذلك إشارة لبدء صراع جديد. وفي النهاية، تتحول هذه التصريحات إلى جزء من الروتين السياسي، حيث يتساءل المواطنون: "أي نوع من التوترات سيظهر هذه المرة؟" وهم يعلمون أن المصالحة، على الرغم من جمال الكلمة، قد تكون مجرد فكرة تترنح تحت وطأة الواقع المعقد.

٦٣- قانون مورفي لتصريحات تقليل الديون في العراق: "إذا أعلنت الحكومة عن خطط لتقليل الديون الوطنية، فتوقع أن تزيد الديون بسبب السياسات الجديدة".

في العراق، عندما تقف الحكومة أمام الشعب لتعلن بفخر عن خططها الطموحة لتقليل الديون الوطنية، يبدو المشهد وكأنه مقدمة لأوبرا اقتصادية كبرى، حيث تُلقى الوعود بتوازن الميزانية واحتواء الإنفاق. الكلمات تتساقط كالمطر الغزير، توحي بأن البلاد على وشك أن تدخل عصرًا من الازدهار المالي. لكن خلف هذه العبارات الرنانة، يترقب المواطنون ما سيأتي، مدركين أن الواقع غالبًا ما يكون أكثر عبثية من التصريحات الرسمية.

فور انتهاء التصريحات، يبدأ الواقع في إظهار وجهه الحقيقي. الخطط التي تم الترويج لها كحلول سحرية لتقليل الديون، تتحول إلى سياسات تزيد من أعباء البلاد. المشاريع الجديدة تظهر كأنها حشائش تنمو بعد المطر، تتطلب تمويلات ضخمة، وبالطبع تأتي هذه التمويلات على شكل قروض إضافية. يُعلن عن قروض جديدة "لدعم الخطة"، ويجد المواطنون أنفسهم في مواجهة حقيقة مرة: الأرقام التي كان من المفترض أن تنخفض، ترتفع بوتيرة أسرع من ذي قبل.

السياسيون، الذين كانوا يتحدثون بثقة عن تقليل الديون، يجدون أنفسهم مضطرين لتبرير هذه الزيادة المفاجئة. يتحدثون عن "استثمارات استراتيجية" و"تحركات حكيمة"، لكن المواطن البسيط يعرف جيدًا أن هذه الكلمات ما هي إلا محاولة للتستر على فشل آخر. يبدو أن كل محاولة لتقليل الديون تنتهي بإضافة رقم جديد إلى القائمة، وكأن الحكومة قررت أن تتبع نهجًا اقتصاديًا مستوحى من نظرية "مضاعفة المشكلة لحلها."

في المقاهي وعلى الأرصفة، يتحول الحديث عن تقليل الديون إلى مصدر للضحك والتهكم. "قالوا إنهم سيقللون الديون!" يعلق أحدهم بتهكم، فيرد آخر: "ربما يقللون الديون، ولكن بعد أن يضيفوا عليها ضعفين!" وكأن الجميع يعرف أن هذه اللعبة المالية ليست سوى تدوير للمشكلة، حيث يُحاول حلها بإضافة مزيد من التعقيد.

ومع مرور الوقت، يدرك العراقيون أن التصريحات حول تقليل الديون ليست سوى نبوءة بزيادة هذه الديون. وكأن قانون مورفي قد أضاف بنداً جديداً في عالم الاقتصاد: كلما أعلنوا عن تخفيف العبء، زادت الأعباء على كاهل المواطن. وفي النهاية، تتحول هذه التصريحات إلى مجرد جزء من الروتين السياسي، حيث يتساءل الناس بمرارة: "ما هو الرقم الجديد الذي ستصل إليه الديون بعد الخطة القادمة؟" وهم يعلمون أن الإجابة ستكون دائمًا: أعلى مما يتوقعون.

٦٤-قانون مورفي لتصريحات الكوارث الطبيعية في العراق: "إذا طمأنت الحكومة المواطنين بأن تدابير مواجهة الكوارث الطبيعية كافية، فتوقع أن تكون الاستجابة على الأرض أقل فعالية".

في العراق، عندما يقف السياسيون أمام الكاميرات ليعلنوا بثقة أن "كل شيء تحت السيطرة" وأن تدابير مواجهة الكوارث الطبيعية قد وُضعت بإتقان، يعرف المواطنون أنهم على أعتاب فصل جديد من الفوضى غير المتوقعة. التصريحات تتدفق مثل شلال عذب، تعد بأن البلاد محصنة ضد أي خطر قد يطرق الأبواب، لكن خلف هذه الوعود الذهبية، يترقب الجميع اللحظة التي ستظهر فيها الحقيقة.

فور أن يُغلق السياسيون ملفاتهم ويعودون إلى مكاتبهم المريحة، يبدأ الواقع في عرض مسرحيته الخاصة. تلك التدابير التي وُعد بها المواطنون، تتحول إلى مشاهد من العبث: فرق الإغاثة تتعثر قبل أن تبدأ، المعدات التي كان يُفترض أن تكون جاهزة تُظهر عيوبها في أول اختبار حقيقي، والإمدادات التي وُعدت بها المناطق المتضررة تصل متأخرة، إن وصلت أصلاً. وكأن الحكومة، في كل مرة، تُعيد كتابة سيناريو الفشل نفسه مع بعض التعديلات الطفيفة.

السياسيون يسارعون بالعودة إلى الشاشات، هذه المرة ليبرروا ويشرحوا كيف أن "الظروف كانت أصعب مما توقعوا" و"التحديات كانت غير متوقعة"، لكن المواطن العادي، الذي أصبح خبيراً في قراءة ما بين السطور، يعرف أن هذه التصريحات ليست إلا جزءاً من المسرحية المعتادة. وكأن الحكومة تتبنى شعار "كلما كثرت الطمأنينة، قلّت الفعالية."

في الأحياء والمقاهي، يتحول الحديث عن الكوارث الطبيعية إلى ساحة للسخرية والتندر. "قالوا إنهم جاهزون!" يضحك أحدهم، فيرد الآخر: "نعم، جاهزون للبحث عن أعذار!" وكأن الجميع يعرف أن التصريحات التي تطمئنهم هي نفسها التي تثير قلقهم، لأنهم تعلموا من التجارب السابقة أن الاستعدادات الحقيقية غالبًا ما تكون مجرد أوهام.

ومع مرور الوقت، يتعلم العراقيون أن تصريحات الحكومة عن الاستعداد للكوارث الطبيعية هي بمثابة دعوة للاستعداد الشخصي لمواجهة ما سيأتي. وكأن قانون مورفي قد كتب قاعدة جديدة: كلما زادت الثقة المعلنة، انخفضت الفعالية على الأرض. وفي النهاية، تصبح هذه التصريحات جزءًا من الروتين اليومي، حيث يتساءل المواطنون بمرارة ساخرة: "ما هو الاختبار الجديد الذي سنجتازه بمفردنا هذه المرة؟" وهم يعلمون أن الحكومة، كعادتها، ستأتي متأخرة بعد أن تنتهي الحكاية.

وللقوانين بقية..
انتهت